بسم الله الرحمن الرحيم

الديوان الملكي

رقم الصادر : ٤٧٦/٧٨
تاريخ الصادر : ١٤٤٠/٠٨/٢١
المرفقات : ظرف

المملكة العربية السعودية
الديوان الملكي

(٠٦١)

برقية

صاحب المعالي وزير الاقتصاد والتخطيط
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء حفظه الله
نسخة لوزارة الداخلية
نسخة للأمانة العامة لمجلس الوزراء
نسخة لمجلس الشورى
نسخة لوزارة الخدمة المدنية
نسخة لوزارة المالية
نسخة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء
نسخة لديوان المراقبة العامة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أبعث لمعاليكم صورة من قرار مجلس الوزراء رقم (٤٧٦) بتاريخ ١٤٤٠/٨/١٨هـ القاضي بالموافقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية، بالصيغة المرافقة للقرار.

وحيث تمت الموافقة الكريمة على القرار؛ آمل إكمال اللازم، وتقبلوا تحياتي وتقديري.

رئيس الديوان الملكي

خالد بن عبدالرحمن العيسى

الديوان الملكي

الرقم: 44008460 / 1
التاريخ: 1440/08/23
المرفقات: 135 لفة

Mat-٣٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم : (٤٧٦)
وتاريخ : ١٤٤٠/٨/١٨هـ

قرارات مجلس الوزراء

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٢٠٢٠٣ وتاريخ ١٤٣٩/٤/٢٥هـ، المشتملة على برقية معالي وزير الاقتصاد والتخطيط رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء رقم ٣٩/٢٢٩٣/١١٧٦ وتاريخ ١٤٣٩/٤/٢٣هـ، في شأن مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية.

وبعد الاطلاع على مشروع الاستراتيجية المشار إليه.

وبعد الاطلاع على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٤٣٧/١/١٣هـ.

وبعد الاطلاع على المحضرين رقم (٧٤٨) وتاريخ ١٤٣٨/٦/١٦هـ، ورقم (٦٠٦) وتاريخ ١٤٤٠/٤/٦هـ، والمذكرة رقم (١٠٨٢) وتاريخ ١٤٤٠/٦/١٦هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١٢-٣٦/٤٠/د) وتاريخ ١٤٤٠/٧/١٤هـ.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٤٧/١٠٢) وتاريخ ١٤٣٧/٩/١٦هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٤٩٢٤) وتاريخ ١٤٤٠/٨/٦هـ.

يقرر

الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية، بالصيغة المرافقة.

رئيس مجلس الوزراء

الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية ٢٠٣٠م

مساهمة القطاع الإحصائي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

المحتويات

١ ملخص ٥

٢ مقدمة ١٠

١. رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومساهمة القطاع الإحصائي في تحقيقها ١٣

١,١ محاور الرؤية ١٣

١,٢ من أهداف الرؤية ١٣

١,٣ برامج تحقيق الرؤية ١٤

١,٤ دعم القطاع الإحصائي لتحقيق الرؤية ١٥

٢. مسيرة العمل الإحصائي بالمملكة: إنجازات مهمة وتطوير مستمر ١٩

٢,١ التعريف بالقطاع الإحصائي ٢٠

٢,٢ أهم الإنجازات على المستوى الفني ٢٢

٢,٣ أهم التطورات على المستوى التنظيمي ٢٨

٢,٤ الأعمال والبرامج الجارية ٣١

٢,٥ أهم القضايا والتحديات ٣٤

٣. رؤية القطاع الإحصائي بالمملكة ٢٠٣٠ ..... ٣٩

٣,١ الرؤية بعيدة المدى والرسالة والمبادئ ٤٠

٣,٢ المحاور الرئيسة للاستراتيجية ٤١

٣,٣ الأهداف الاستراتيجية ٤٢

٣,٤ الجدول الزمني للتنفيذ ٤٥

٣,٥ مساهمات الفاعلين الرئيسيين ٤٥

٣,٦ أهم المخاطر والمخططات البديلة ٤٧

٤.خطة العمل بالتزامن مع برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ..... ٤٩

٤,١ محور استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب) ٥٣

٤,٢ محور إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (العرض) ٥٤

٤,٣ محور التقنيات الحديثة ٥٨

٤,٤ محور الاتصال والتوعية ٦٠

٤,٥ محور الحوكمة ٦١

٤,٦ ملخص خطة العمل خلال المرحلة الأولى (٢٠١٨-٢٠٢٠م) ٦٥

٤,٧ ملامح خطة العمل لما بعد عام ٢٠٢٠م ٨١

٤,٨ آليات التنفيذ والرصد والتقييم والتحديث ٨٢

٤,٩ خطط التنفيذ المرحلية ٨٢

٤,١٠ نظام الرصد والتقييم ٨٣

٤,١١ التحديث الدوري للاستراتيجية ٨٤

٤,١٢ الهيكل التنظيمي للاستراتيجية ٨٤

٤,١٣ مواءمة الهيكل التنظيمي للهيئة مع الاستراتيجية ٨٦
٤,١٤ دور الهيئة والجهات الحكومية في تفعيل القطاع الإحصائي ٨٨

٣ الملحقات ٨٩

الملحق (١): أهم مكونات القطاع الإحصائي بالمملكة ٨٩
الملحق (٢): مؤشرات قياس الأداء للأهداف الاستراتيجية ٩٢
الملحق (٣): التعدادات والمسوح والأبحاث الإحصائية ٩٨
الملحق (٤): التقارير والنشرات الإحصائية ١١٢
الملحق (٥): نظام الإحصاءات العامة للدولة ١١٧
الملحق (٦): تنظيم الهيئة العامة للإحصاء ١٢٠
الملحق (٧): إعلان الرياض في المنتدى الإحصائي الخليجي ١٢٦
الملحق (٨): المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة ١٢٩

للتنمية

تقديم:

تُعد المملكة العربية السعودية بعمقها العربي الإسلامي، وبعقول وسواعد أبنائها، وبقدراتها الاقتصادية المتميزة، قادرة على صناعة مستقبل يلبي طموحات الوطن والمواطنين، ويعزز مكانتها الريادية على مستوى العالم؛ فهي دولة دستورها الإسلام ومنهجها الوسطية، لذا تفتح ذراعيها للجميع بشفافية وعدالة، وحقوق مصانة دون تفرقة.

وتأتي رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتعزيز بناء وطن طموح يتسع للجميع ومجتمع مفعم بالحيوية، يعيش أفراده متمسكين بمبادئهم الإسلامية وهويتهم وثقافتهم الوطنية، كما تهدف إلى تحقيق مستويات غير مسبوقة من الازدهار الاقتصادي، من خلال تحسين بيئة الأعمال، وفتح آفاق جديدة لاستقطاب أبناء الوطن والمبدعين من كل مكان.

وتعتمد رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تأسيسها وفي تصميم البرامج الرامية إلى تحقيق أهدافها الطموحة على بيانات ومعلومات إحصائية دقيقة ومتنوعة تغطي كافة مجالات الحياة، كما تحتاج إلى إحصاءات دقيقة وحديثة لمتابعة تنفيذ تلك البرامج، والوقوف على الإنجازات، ورصد التقدم في تحقيق الأهداف، وتقييم الأداء.

من هنا تتجلى أهمية تعزيز وتطوير القطاع الإحصائي بالمملكة، ليتمكن من الاستجابة بشكل مستدام للطلب المتزايد والمتنوع للبيانات والمعلومات الإحصائية التي تتسم بالشمولية والآنية والموثوقية وسهولة الحصول عليها، وذلك خدمة للمسار التنموي الموفق للمملكة وإيفاءً بالتزاماتها الإقليمية والدولية، ويشمل القطاع إلى جانب الهيئة العامة للإحصاء – الجهاز المركزي للإحصاء المنظم للقطاع في المملكة – عددًا من المراكز والإدارات والوحدات الإحصائية المنضوية في هياكل الأجهزة الحكومية، وبعض مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث.

ولتحقيق مستوى عالٍ من التطور، قام القطاع الإحصائي بجهود مكثفة ومنسقة لإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية التي بين أيديكم، والتي هي الأولى من نوعها على مستوى المملكة، وكما هو واضح في هذه الوثيقة، فإن الاستراتيجية تعتمد رؤية مستقبلية طموحة تواكب الجدول الزمني لرؤية المملكة ٢٠٣٠، وتحدد أهدافًا قريبة وبعيدة المدى لتحقيق تلك الرؤية، كما ترسم أول خطة عمل ستنفذ بالتزامن مع دورة التخطيط الخمسية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ التي يجري تنفيذها من خلال ثلاث مراحل (٢٠١٦-٢٠٢٠م، و ٢٠٢١-٢٠٢٥م، و ٢٠٢٦-٢٠٣٠م).

لا شك أن تحقيق الرؤية وبلوغ الأهداف الطموحة يتطلب تكثيف وتنسيق جهود كافة المعنيين من مستخدمين ومنتجين للبيانات والمعلومات الإحصائية؛ لذا رجائي وكلي أمل بأن يساهم الجميع بشكل فعال في النهوض بالقطاع الإحصائي في المملكة، وذلك تماشيًا مع المتطلبات الواردة في هذه الاستراتيجية.

والله ولي التوفيق...

وزير الاقتصاد والتخطيط

محمد بن مزيد التويجري

الاختصارات:

Abbreviation	Details	التفصيل
COICOP	Classification of Individual Consumption According to Purpose	تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض
GDDS	General Data Dissemination Standard	المعيار العام لنشر البيانات
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
GSBPM	Generic Statistical Business Process Model	النموذج العام لعمليات الإنتاج الإحصائي
KPIs	Key Performance Indicators	مؤشرات الأداء الرئيسة
ICTs	Information and Communication Technologies	تقنيات المعلومات والاتصالات
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PARIS٢١	Partnership in Statistics for Development in the ٢١st Century	الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين
PMO	Project Management Office	مكتب إدارة المشاريع
SDDS	Special Data Dissemination Standard	المعيار الخاص لنشر البيانات
SEEA	System of Environmental Economic Accounting	نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية
TSA	Tourism Satellite Account	الحساب الفرعي للسياحة
UNCOIA-WCH	United Nations Commission on Information and Accountability for Women's and Children's Health	لجنة الأمم المتحدة حول المعلومات والمساءلة عن صحة المرأة والطفل
UNESCWA	United Nations Economic and Social Commission for Western Asia	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا
UNSD	United Nations Statistics Division	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة
WEF	World Economic Forum	المنتدى الاقتصادي العالمي

١ ملخص:

بُنيت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ انطلاقًا من دور المملكة الريادي كعمق للأمتين العربية والإسلامية، وكقوة استثمارية لاقتصاد متنوع ومستدام مبني على أسس متينة، وكمحور لربط القارات الثلاث اعتمادًا على موقعها الاستراتيجي.

وقد حددت الرؤية محاور أساسية وأهدافًا طموحة، كما تم وضع برامج لتحقيق الرؤية خلال السنوات القادمة. وبطبيعة الحال، فقد نتج عن اعتماد الرؤية زيادة في طلب بيانات ومعلومات إحصائية أكثر دقة وشمولية وآنية لدعم صنع القرار، ورسم السياسات، ورصد مدى التقدم، وتقييم الآثار والأداء.

من جهة أخرى، أدت الأزمات المتتالية في الطاقة والغذاء والاقتصاد والمال التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة إلى تزايد ملحوظ من حيث الكم والكيف في طلب البيانات والمعلومات الإحصائية. وكان للقطاع الإحصائي بالمملكة حظٌ وافرٌ منه، وذلك نظرًا للمكانة البارزة التي تتمتع بها المملكة في المنظومة الدولية والدور الأساسي الذي تلعبه على كافة الأصعدة. كما أدى التقدم الملحوظ في تقنيات المعلومات والاتصالات إلى التسريع في طلب معلومات إحصائية تتسم بالآنية والشمولية والموثوقية والمرونة، وغيرها من عوامل الجودة.

إن الاستجابة المستمرة لهذه الطلبات المتزايدة كمًا وكيفًا تقتضي من القطاع الإحصائي بالمملكة إيجاد آلية تمكّنه من مواصلة تطوير عمله بشكل مستدام، ومواكبة المستجدات ذات الصلة داخل وخارج المملكة في نفس الوقت؛ لذا تعيَّن على القطاع إعداد استراتيجية وطنية للتنمية الإحصائية هي الأولى من نوعها على مستوى المملكة، بإشراف الهيئة العامة للإحصاء، بوصفها الجهاز المركزي للإحصاء والمنظم له، وكونها المسؤولة عن إعداد الاستراتيجية بالتنسيق مع الجهات العامة ذات العلاقة، ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها واقتراح تحديثها بشكل دوري (راجع تنظيم الهيئة في الملحق رقم (٦)).

ويأتي إعداد الاستراتيجية بناءً على الأمر السامي الكريم رقم (٨٠٠٠م ب) وتاريخ ١٤٣١/١١/٢٣هـ القاضي بإنفاذ ما وجّه به مجلس الوزراء الموقّر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٣١/١١/١٧هـ بشأن الموافقة على وثيقة الإطار العام للاستراتيجية الإحصائية الموحّدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفها إطارًا عامًا استرشاديًا، والأمر السامي الكريم رقم (٢٦٦٩٤) بتاريخ ١٤٣٥/٧/١١هـ، القاضي بالموافقة على قرار مجلس الشورى رقم (٢٣/٤٩) وتاريخ ١٤٣٣/٧/٢هـ، المتّخذ بشأن التقرير السنوي لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، والمتضمن توجيه المصلحة بالمسارعة في إنجاز الاستراتيجية الوطنية للمعلومات، وتنفيذها بعد اعتمادها (راجع الإطار رقم ١).

تحليل الوضع الراهن:

أوضح تحليل الوضع الراهن للقطاع الإحصائي بالمملكة، والذي يمثل أساس ونقطة انطلاق إعداد هذه الاستراتيجية، أن القطاع يشكل أولوية مهمة لدى حكومة خادم الحرمين الشريفين. كما أنه شهد تطورًا ملحوظًا للإنتاج الإحصائي – سواء تعلّق ذلك بالسجلّات الإدارية أو بالعمليات الميدانية من تعدادات ومسوح ودراسات – وللنظم الإحصائية ولأساليب النشر. وفي استخدام التقنيات الحديثة. لكن لا تزال ثمة عقبات قد تعرقل العمل الإحصائي. وتحديات تتعين معالجتها من أجل تحقيق تقدم ملحوظ خلال وقت قياسي. وتشمل هذه العقبات والتحديات أمورًا عديدة منها ما هو متعلق بالمجتمع مثل ضعف الوعي الإحصائي، ومنها ما يخص المستخدمين مثل: تحليل الأرقام من غير المتخصصين، وعدم الرجوع إلى المصادر الرئيسة في بعض الحالات، ومنها ما يخص المنتجين كالقصور في بعض السجلّات الإدارية، وفي توفير بعض البيانات المطلوبة من قبل بعض المستفيدين والمنظمات الدولية مثل مجموعة العشرين (G٢٠)، حيث المملكة عضو فيها، وفي أسلوب صياغة ونشر التقارير الإحصائية، وغيرها.

الرؤية والرسالة والمبادئ:

بناءً على التشخيص الدقيق للوضع الراهن ودراسة متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتوقعات الطلب للبيانات والمعلومات الإحصائية في المستقبل، تأسست الرؤية بعيدة المدى للقطاع الإحصائي في المملكة حتى نهاية عام ٢٠٣٠م، والرسالة والمبادئ على النحو التالي:

- **الرؤية:**

قطاع إحصائي ومعلوماتي كفءٌ وفعّال، يلبي احتياجات المستفيدين بمهنية وجودة ومصداقية عالية.

- **الرسالة:**

تطوير قطاع شامل ينتج وينشر بيانات ومعلومات إحصائية موثوقة وحديثة وفقًا للمنهجية الدولية، ويلبّي احتياجات المستخدمين وخاصة المتعلقة منها بصنع القرار، ورسم السياسات والبرامج والمشاريع، ورصد مدى التقدم، وتقييم الآثار والأداء.

- **المبادئ:**

المهنية، والنزاهة، والشفافية، والمشاركة، والجدية في العمل، والتركيز على تحقيق النتائج.

المحاور الاستراتيجية وأهم الأهداف:

لتحقيق الرؤية الطموحة للقطاع، ترتكز الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية على خمسة محاور استراتيجية متكاملة وترسم عدد (١٢) هدفًا في المدى البعيد (حتى عام ٢٠٣٠م)، على النحو التالي:

- **محور استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب)، ويهدف إلى:**
  ١. تحسن ملحوظ ومستمر في استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية بشكل صحيح.
  ٢. الحفاظ على مستوى عالٍ من رضا المستخدمين.
- **محور إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (العرض)، ويسعى إلى:**

٣. تلبية احتياجات كافة المستخدمين بتوفير بيانات ومعلومات إحصائية سهلة الاستخدام، وفي التوقيت المناسب.
٤. تعزيز جودة المنتجات والخدمات الإحصائية، من خلال تطبيق أحدث المعايير والأساليب والتصانيف الدولية في جمع، ومعالجة، وتحليل، ونشر البيانات.
٥. زيادة الاعتماد على السجلّات الإدارية كمصدر رئيس للإحصاءات الرسمية.

- **محور التقنيات الحديثة، ويهدف على وجه الخصوص إلى:**

٦. استخدام أحدث التقنيات في مراحل العمل الإحصائي (وفق التطورات والمستجدات في المجال).
٧. تطوير البنية التحتية الرقمية.

- **محور الاتصال والتوعية، ومن أبرز أهدافه:**

٨. تعزيز المعرفة الإحصائية والوعي الإحصائي في المجتمع من خلال التعليم والتوعية.
٩. إرساء ثقافة الاتصال والتعاون والشفافية لدى الفاعلين في القطاع الإحصائي.

- **محور الحوكمة، ويسعى إلى:**

١٠. رفع فعالية القطاع الإحصائي وتقليص الفجوة بين مكوناته.
١١. تطوير الموارد البشرية الوطنية، واستقطاب أصحاب المهارات المتميزة الوطنيين.
١٢. إدارة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية.

وتحدد الاستراتيجية أيضًا عدد (١٥) هدفًا في المدى القريب (حتى عام ٢٠٢٠م)، بالتزامن مع انتهاء المرحلة الأولى من دورة التخطيط الخمسية لرؤية المملكة. وهذه الأهداف هي:

١. إشراك حقيقي ومستمر لمستخدمي البيانات والمعلومات في العمل الإحصائي، من خلال إنشاء وتفعيل آلية رسمية للتشاور المستمر بين منتجي ومستخدمي البيانات والمعلومات الإحصائية.
٢. الوقوف على الاحتياجات الحالية والمستقبلية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ والتزامات المملكة الدولية والإقليمية من البيانات والمعلومات الإحصائية المتوفرة أو الجديدة.
٣. تحقيق مستوى عالٍ من رضا المستخدمين للبيانات والمعلومات الإحصائية.
٤. تلبية احتياجات رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتزامات المملكة الدولية والإقليمية من البيانات والمعلومات الإحصائية.
٥. تحقيق الانضمام إلى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) المعتمَد من قبل صندوق النقد الدولي، والوفاء بمتطلباته بشكل مستمر.
٦. تحقيق المتطلبات الحالية والمستقبلية لعضوية المملكة في مجموعة العشرين (G٢٠) ضمن مبادرة فجوات البيانات (Data Gap Initiative).
٧. تحقيق العناصر اللازمة لإجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٢٠م عن طريق السجلّات الإدارية.
٨. تعميم استخدام التقنيات الحديثة (مثل الأجهزة اللوحية والاستمارات الإلكترونية) في كافة مراحل العمل الإحصائي.
٩. تحقيق الربط الإلكتروني بين البيئة والسجلّات الإدارية ذات الأولوية من منطلق احتياجات رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٢٠.

١٠. رفع الوعي الإحصائي لدى المجتمع.
١١. تفعيل مكوّنات القطاع الإحصائي على مراحل.
١٢. تطوير الموارد البشرية الوطنية، من خلال إعداد برنامج خاص لهذا الشأن، وبدء تنفيذه قبل نهاية عام ٢٠١٨م.
١٣. تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين الهيئة ومختلف مكوّنات القطاع الإحصائي.
١٤. إرساء ثقافة الإدارة القائمة على تحقيق النتائج، من خلال تفعيل نظام الرصد والتقييم المقترح.
١٥. إدارة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية.

مساهمات الفاعلين الرئيسيين:

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية بشكل ناجح تضافر جهود كافة الفاعلين من مستخدمي ومنتجي البيانات والمعلومات الإحصائية في المملكة؛ لذا يشكل الاهتمامُ بالمستخدمين على تعدد فئاتهم واختلاف مؤهلاتهم (راجع الإطار رقم ٣) وإشراكُهم بصورة فعلية - أحدَ أهمّ محاور الاستراتيجية. أما بالنسبة لمنتجي البيانات، فلا شك أن من أهمّ مسؤولياتهم إنتاج وتحليل ونشر بيانات ومعلومات إحصائية موثوقة وحديثة، وتلبي احتياجات المستخدمين، وتتاح في الوقت المناسب، بالإضافة إلى المساهمة في التوعية ونشر الثقافة الإحصائية في المجتمع.

كما أن نجاح الاستراتيجية يستلزم مساهمة التعاون الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى مشاركة أكثر فعالية من قبل القطاع الإحصائي في المحافل الدولية، وذلك لمتابعة ما يحدث من تطورات في المنهجيات والمعايير والأساليب والتصانيف، والطرق الإحصائية، والمساهمة في بلورة تلك التطورات.

خطة العمل خلال المرحلة الأولى (٢٠١٨ - ٢٠٢٠م):

يتم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية من خلال خطط عمل تتزامن مع دورة التخطيط الخمسية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي تشمل ثلاث مراحل (الأولى: ٢٠١٦-٢٠٢٠م، والثانية: ٢٠٢١ - ٢٠٢٥م، والثالثة: ٢٠٢٦-٢٠٣٠م). وتركز المرحلة الأولى (٢٠١٨ - ٢٠٢٠م) من تنفيذ الاستراتيجية على تعزيز البرامج والمشاريع والأنشطة الجارية واستكمال تنفيذها، مثل برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر)، وبرنامج تفعيل القطاع الإحصائي، ومشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام ٢٠٢٠م بالاعتماد على السجلّات الإدارية، وبرنامج مراصد المعلومات الوطنية المتخصصة، ومشروع البوابة السعودية للإحصاءات، التي يجري تنفيذها من قبل الهيئة العامة للإحصاء بالتعاون مع مختلف مكوّنات القطاع الإحصائي (الإدارات والوحدات الإحصائية في الجهات العامة، والمنشآت الخاصة، والجامعات).

ويضاف إلى ذلك الجهود الأخرى للجهات المكوّنة للقطاع الهادفة إلى تطوير أعمالها، مع التركيز على تعزيز السجلّات الإدارية التي لديها؛ لزيادة استخدامها في إنتاج الإحصاءات الرسمية، وسوف يسعى القطاع الإحصائي - بإشراف ودعم فني من الهيئة - إلى تحقيق تكامل تلك الجهود من خلال المتابعة المكثفة للتقدم في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل، وتبادل التجارب بين كافة الجهات؛ بغية الاستفادة من التجارب الناجحة، وتفادي تكرار الأخطاء، كما تشمل المرحلة الأولى أيضًا استكمال الإجراءات اللازمة لاعتماد نظام الإحصاء الجديد، وتأسيس البرامج والمشاريع الجديدة التي تساهم

في بلوغ الأهداف الاستراتيجية للقطاع والبدء في تنفيذها، وتعزيز مساهمة القطاع في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتحقيق التزامات المملكة الإقليمية والدولية، مثل برنامج تطوير الموارد البشرية الإحصائية الوطنية، وبرامج ومشاريع خطة العمل في مجال الاتصال والتوعية، وغيرها.

آليات التنفيذ والرصد والتقييم والتحديث

تعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية عملية تكرارية، تتحسن تدريجيًا مع الأخذ بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من تنفيذها، وتُثرى بالمستجدات في رؤية المملكة ٢٠٣٠ والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية وبأفضل الممارسات الدولية، وسيتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال خطط عمل تتزامن مع دورة التخطيط الخمسية لرؤية المملكة ٢٠٣٠، بدءًا بالمرحلة الأولى التي تغطي الفترة (٢٠١٨- ٢٠٢٠م) كما سبق، وفي هذا النطاق ستقوم كافة الجهات المكونة للقطاع الإحصائي بإعداد وتنفيذ خطط تنفيذ مفصلة، كل في مجال تخصصه، وستتولى الهيئة العامة للإحصاء دعم وتنسيق هذه الجهود لضمان تكاملها.

كما سيتم رصد دقيق للإنجازات والنتائج ومستوى التنفيذ، وإعداد تقارير ربع سنوية حول تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل، بالإضافة إلى إجراء تقييم في نهاية المرحلة الأولى، وإجراء تقييمين في المرحلتين الثانية والثالثة (عند منتصف المرحلة، وبعد انتهائها)، والتحديث الدوري للاستراتيجية بناءً على الدروس المستخلصة من كل هذه العناصر وعلى المستجدات ذات الصلة داخل وخارج المملكة.

٢ مقدمة:

يشهد العالم في الآونة الأخيرة زخمًا وتنوعًا غير مسبوقين في طلب البيانات والمعلومات الإحصائية، وذلك في ظل الأزمات المتتالية في مجالات الطاقة والغذاء والاقتصاد والمال، من جهة، كما يشهد تسارعًا ملحوظًا في الابتكارات والتطورات في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، من جهة أخرى، وقد أدّت هذه العوامل إلى ارتفاع الضغط على الأجهزة الإحصائية الوطنية لتوفير بيانات أكثر دقة وشمولية وآنية، وفي بعض الأحيان حسب وتيرة أكثر من العادة، ونظرًا للدور البارز الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في المنظومة الدولية – لا سيما من خلال عضويتها في مجموعة العشرين (G٢٠) المشكّلة من أكبر اقتصادات العالم – فإن للقطاع الإحصائي بالمملكة حظًا وافرًا من هذا الطلب المتزايد.

على الصعيد الوطني، تزايد طلب البيانات والمعلومات الإحصائية نتيجة لاعتماد رؤية المملكة ٢٠٣٠ خلال العام (٢٠١٦م) والبرامج المنفذة لها بما فيها برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، والتي تشكل نقلة نوعية في المسيرة التنموية المتميزة للمملكة، حيث إنها تهدف إلى تحقيق تطور سريع ومستدام وإرساء الدعائم الأساسية لمجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.

هذا الطلب المتزايد والمتنوع للبيانات والمعلومات الإحصائية من داخل وخارج المملكة دفع القطاع الإحصائي إلى إعداد أول استراتيجية وطنية للتنمية الإحصائية، بقيادة الهيئة العامة للإحصاء وفق ما ورد في المادة الرابعة من تنظيم الهيئة، وذلك تماشيًا مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، والإطار العام للاستراتيجية الإحصائية الموحدة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوصيات المنظمات الدولية ذات الصلة.
وتعتمد منهجيةُ إعداد هذه الاستراتيجية المعاييرَ الدولية في هذا المجال، حيث إنها تسعى إلى تحقيق مشاركة فعّالة لمستخدمي ومنتجي البيانات والمعلومات الإحصائية، وذلك لأن نجاح الاستراتيجية مرهون بتبني حقيقي من طرف المعنيين الأساسيين وتضافر جهودهم من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي (راجع الإطار رقم ١).

تنطلق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية من تحليل دقيق للوضع الراهن في القطاع، تبيّن من خلاله أن القطاع أحرز تقدمًا ملحوظًا في مجالات أساسية كجمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بأهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في المملكة، حيث تتوفر كثير من السلاسل الزمنية دون انقطاع، كما أنه قطع أشواطًا مهمة في استخدام التقنيات الحديثة في كافة مراحل العمل الإحصائي، بالإضافة إلى أنه شهد إصلاحات وتعديلات دورية في تنظيمه مما يسمح له بمواصلة وتحسين أداء مهامه، وبالرغم من هذا التقدم، فلا تزال بعض التحديات تواجه العمل الإحصائي وتحد من تطويره، وتتعلق هذه التحديات بضعف الوعي الإحصائي في المجتمع، وبالقصور في الاستخدام السليم للبيانات المتوفرة، وبتواقص لدى منتجي البيانات مثل عدم توفير بعض البيانات ووجود قصور في بعض السجلّات الإدارية لدى الجهات العامة والخاصة، وغيرها.

تأسست الرؤية بعيدة المدى للقطاع الإحصائي انطلاقًا من التشخيص الشفاف للوضع الراهن ومن دراسة الطلب الناتج عن رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتزامات المملكة الإقليمية والدولية بالإضافة إلى توقعات الطلب في المستقبل، وتضمنت

من بين أمور أخرى أن يحقق القطاع درجة عالية من الكفاءة المهنية والإدارية، وأن يعتمد بشكل رئيس على سجلات إدارية ذات شمولية وجودة عاليتين، وذلك في مدة زمنية متزامنة مع رؤية المملكة ٢٠٣٠. كما أن القطاع يحدد أهدافًا استراتيجية طموحة تعالج في آن واحد الاشكاليات المتعلقة بتطوير استخدام وإنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية في المملكة بشكل مستدام.

ولتحقيق الرؤية وبلوغ الأهداف تعتمد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية خمسة محاور متكاملة، يستهدف أولها التحسن الملحوظ لاستخدام البيانات والمعلومات الإحصائية في المملكة، والثاني النهوض بالإنتاج الإحصائي من خلال التركيز على تطوير السجلات الإدارية مع مواصلة تحسين العمليات الميدانية، والثالث الاستفادة من التقنيات الحديثة القائمة واللاحقة، والرابع تعزيز المعرفة الإحصائية في المجتمع، وإرساء ثقافة الاتصال لدى الفاعلين في القطاع الإحصائي، والخامس تطوير أساليب إدارة مكونات القطاع من مؤسسات وموارد بشرية ومالية، وتعزيز القدرات اللازمة لأداء المهام على أكمل وجه.

ونظرًا لأن الاستراتيجية عملية تكرارية يتم تحسينها من خلال الاستفادة من الدروس المستخلصة من تنفيذها ومن المستجدات في رؤية المملكة ٢٠٣٠ والاستراتيجيات والخطط الوطنية، والمستجدات على الصعيدين الإقليمي والدولي، فسيتم تنفيذها بالتزامن مع المراحل الثلاثة لدورة التخطيط الخمسية لرؤية المملكة، تغطي أولها الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠م)، ويتم خلالها تعزيز البرامج والمشاريع الجارية، والسعي لتحقيق تكامل فعلي بين جهود كافة مكوّنات القطاع الإحصائي، وكذلك إنجاز الإصلاحات والتعديلات المقترحة بشكل تدريجي.

وسيخضع تنفيذ الاستراتيجية لنظام رصد وتقييم يضمن متابعة دقيقة للتنفيذ على مستوى جميع الجهات المعنية، وسيتم إعداد ونشر تقرير ربع سنوي حول ذلك، كما سيُجرى تقييم في نهاية المرحلة الأولى، وتقييمان في المرحلتين الثانية والثالثة (عند منتصف المرحلة، وبعد انتهائها)، والتحديث الدوري للاستراتيجية بناءً على الدروس المستخلصة من كل هذه العناصر وعلى المستجدات ذات الصلة داخل وخارج المملكة.

تشمل وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية، بالإضافة إلى الملخص والمقدمة أعلاه، الفصول التالية:

(١) نبذة مختصرة عن رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومساهمة القطاع الإحصائي في تحقيقها.
(٢) تحليل الوضع الراهن في القطاع الإحصائي بالمملكة، وأبرز التطورات في الآونة الأخيرة، وأهم الدروس المستخلصة.
(٣) الرؤية والتوجهات الاستراتيجية للقطاع الإحصائي ٢٠٣٠م.
(٤) خطة العمل خلال المرحلة الأولى من دورة التخطيط الخمسية لرؤية المملكة (٢٠١٨-٢٠٢٠م).
(٥) التنفيذ والرصد والتقييم والتحديث.
(٦) عددًا من الملحقات.

الإطار رقم (١): مسار إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية بالمملكة.

تم تصميم مسار إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية في المملكة وفق توصيات الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS٢١) التي تحتضنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي هي الجهة الدولية المسؤولة عن وضع منهجيات ومعايير الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الإحصائية في كافة أنحاء العالم. كما تم الاسترشاد بما ورد في دليل التنظيم الإحصائي الصادر من شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة (UNSD)، ومن أهم العناصر التي اعتمدت عليها الاستراتيجية الوطنية ما يلي:

- الشمولية: حيث تغطي الاستراتيجية جميع مكونات القطاع الإحصائي بالمملكة.
- مواكبة رؤية المملكة ٢٠٣٠م: حيث تسعى الاستراتيجية لتلبية كافة احتياجات الرؤية من البيانات والمعلومات الإحصائية ذات الجودة العالية، سواء تعلق الأمر بإعداد وتنفيذ برامج تحقيق الرؤية أو المتابعة أو التقييم أو إجراء التعديلات اللاحقة.
- المشاركة الحقيقية للفاعلين في القطاع الإحصائي: في مرحلة الإعداد ومرحلة التنفيذ والمتابعة ومرحلة التقييم والتحديث، وذلك لتحقيق الإجماع الوطني، وحشد الموارد البشرية والمادية لصالح العمل الإحصائي. ويشمل الفاعلون منتجي ومستخدمي البيانات في الجهات الحكومية والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية، وأفراد المجتمع.
- الاعتماد على تشخيص دقيق للوضع الراهن في القطاع الإحصائي: يشمل أبرز الإنجازات بالإضافة إلى التحليل الرباعي (نقاط القوة، ونقاط الضعف، والفرص، والتحديات).
- الرؤية والأهداف بعيدة المدى: تنطلق الاستراتيجية من رؤية وأهداف بعيدة المدى للقطاع الإحصائي تتفق مع طموحات رؤية المملكة ٢٠٣٠م والأفق الزمني لها، وتحظى بتأييد ودعم كافة الشركاء في العمل الاحصائي.
- بناء الاستراتيجية على أساس الإدارة القائمة على تحقيق النتائج: حيث يتم رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف من خلال مؤشرات قياس الأداء، وبخضع تنفيذ الاستراتيجية لنظام المتابعة والتقييم (راجع الفصل الرابع من الوثيقة).
- التوعية والاتصال: تشمل الاستراتيجية محورًا خاصًا للاتصال والتوعية نظرًا لأهمية نشر المنتجات الإحصائية لكافة شرائح المستخدمين والجمهور بحيث يسهل فهمها واستخدامها، بالإضافة إلى التوعية بأهمية العمل الإحصائي في مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.
- تعزيز القدرات: تركز الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية على تعزيز قدرات كافة الفاعلين في القطاع لتحقيق الرؤية وبلوغ الأهداف الاستراتيجية وضمان تنفيذ خطط العمل بالكفاءة المطلوبة (راجع محور الحوكمة).

انطلاقًا من العناصر الآنفة الذكر، تم إعداد هذه الاستراتيجية من خلال مسار شمل لقاءً تشاوريًا على مستوى وكلاء الوزارات تم تنظيمه في شهر ١٤٣٥/٤هـ الموافق (٢٠١٤/٢م)، كما تمت دراسة محاور الاستراتيجية الخمسة (استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب)، إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (العرض)، التقنيات الحديثة، والاتصال والتوعية، والحَوْكَمة) بشكل معمق من قبل خمس مجموعات عمل فنية شملت ممثلين عن الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. وقد باشرت مجموعات العمل أعمالها خلال شهري شعبان ورمضان ١٤٣٥هـ، بدعم من فريق من الاستشاريين المتخصصين. وشمل مسار إعداد الاستراتيجية أيضًا عرض المسودة الأولية على الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأخذ بملاحظاتهم ومقترحاتهم.

وقد صادق مجلس الشورى الموقر على الاستراتيجية بتاريخ ١٤٣٧/٩/١٦هـ (الموافق ٢٠١٦/٦/٢١م)، كما قامت هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بمراجعتها بالتنسيق مع الهيئة العامة للإحصاء، وتمت مراجعتها أيضًا من قبل مكتب الإدارة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وإصدار الملاحظات والتوصيات حيث مواءمة الاستراتيجية مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتم الأخذ بكافة الملاحظات والتوصيات.

١. رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومساهمة القطاع الإحصائي في تحقيقها:

لاشك أن من أبرز مهام القطاع الإحصائي في المملكة تقديم الدعم اللازم لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تأسست انطلاقًا من دور المملكة الريادي كعمق للأمتين العربية والإسلامية، وكقوة استثمارية لاقتصاد متنوع مستدام، وكمحور لربط القارات الثلاث اعتمادًا على موقعها الاستراتيجي. وقد حددت الرؤية محاور أساسية وأهدافًا طموحة، كما تمّ وضع برامج لتحقيق الرؤية خلال السنوات القادمة.

وفيما يلي يقدم هذا الفصل عرضًا مختصرًا لمحاور وأهداف الرؤية وبرامج تحقيقها، بالإضافة إلى تحليل موجز لمساهمة القطاع الإحصائي في تحقيق الرؤية.

١,١ محاور الرؤية:

ترتكز رؤية المملكة ٢٠٣٠ على المحاور التالية:

- المحور الأول: **مجتمع حيوي**. ويمثل أساسًا لتحقيق هذه الرؤية وتأسيس قاعدة صلبة للازدهار الاقتصادي، وينبثق هذا المحور من الإيمان بأهمية بناء مجتمع حيوي، يعيش أفراده وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية والاعتدال، معتزّين بهويتهم الوطنية وفخورين بإرثهم الثقافي العريق، في بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها مقوّمات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسندهم بنيان أسري متين ومنظومة رعاية صحية واجتماعية ممكّنة.
- المحور الثاني: **اقتصاد مزدهر**. ويركّز على توفير الفرص للجميع، عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من روّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى، وذلك من خلال تطوير الأدوات الاستثمارية، لإطلاق إمكانات القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل للمواطنين، وإيمانًا بدور التنافسية في رفع جودة الخدمات والتنمية الاقتصادية، تركّز الجهود على تخصيص الخدمات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال، بما يسهم في استقطاب أفضل الكفاءات العالمية والاستثمارات النوعية، وصولًا إلى استغلال الموقع الاستراتيجي الفريد.
- المحور الثالث: **وطن طموح**، ويركّز على القطاع العام، حيث يرسم ملامح الحكومة الفاعلة من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة، وتشجيع ثقافة الأداء لتمكين الموارد والطاقات البشرية، وتهيئ البيئة اللازمة للمواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحمّل مسؤولياتهم وأخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديات واقتناص الفرص.

١,٢ من أهداف الرؤية:

ترسم رؤية المملكة ٢٠٣٠ أهدافًا طموحة تسعى لتحقيق مستويات عالية ومستدامة من الرفاهية والازدهار للمواطنين والمقيمين، والارتقاء بخدمة ضيوف الرحمن، والتنافسية العالمية للاقتصاد، وتعزيز القدرة على جذب الاستثمارات، وإطلاق الطاقات والمواهب لتعزيز المعرفة وزيادة الإنتاجية والرفع من مستوى الابتكار، بالإضافة إلى أهداف عديدة في

المدى القريب والمتوسط والبعيد. وقد تم تصنيف الأهداف إلى ثلاث مستويات: أهداف المستوى الأول – والتي تمثل أهداف عامة للرؤية، وأهداف المستوى الثاني– والتي تمثل أهدافًا فرعيةً من المستوى الأول، وأهداف المستوى الثالث– والتي تمثل أهدافًا تفصيليةً من المستوى الثاني.

وفيما يلي يتم عرض نموذج بسيط من الأهداف العامة للرؤية:

- ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠% إلى ٦٥%.
- الوصول إلى ١ مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنويًا مقابل ١١ ألفًا الآن.
- زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من ٨ ملايين إلى ٣٠ مليون معتمر.
- ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من٢٠% إلى ٣٥%.
- تخفيض معدل البطالة من ١١,٦% إلى ٧%.
- رفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٨% إلى المعدل العالمي ٥,٧%.

١,٣ برامج تحقيق الرؤية:

لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتجسيد أهدافها على أرض الواقع، تم تصميم عدد من البرامج في مختلف المجالات الحيوية المتعلقة بالمجتمع والاقتصاد والوطن. لكل برنامج منها خطة عمل خمسية واضحة الملامح، ويتم قياس مدى تحقيق الأهداف المرسومة للبرامج ومتابعة تنفيذها من خلال مؤشرات قياس الأداء، ومراجعات مستمرة ومكثفة سنوية وربع سنوية، للتأكد من أن التنفيذ يتم بالشكل المطلوب، وكذلك لضمان التدخل السريع لتوفير الدعم أو تعديل المسار كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وقد اعتمد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٣٨/٧/٢٧هـ (الموافق ٢٠١٧/٤/٢٤م) قائمة تشمل (١٢) برنامجًا لتحقيق الرؤية، وهي كالتالي:

١. برنامج خدمة ضيوف الرحمن	٢. برنامج التحول الوطني	٣. برنامج صندوق الاستثمارات العامة	٤. برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
٥. برنامج تطوير القطاع المالي	٦. برنامج تحسين نمط الحياة	٧. برنامج ريادة الشركات الوطنية	٨. برنامج الشراكات الاستراتيجية
٩. برنامج الإسكان	١٠. برنامج التخصيص	١١. برنامج تعزيز الشخصية السعودية	١٢. برنامج تحقيق التوازن المالي

١,٤ دعم القطاع الإحصائي لتحقيق الرؤية:

يقوم القطاع الإحصائي بدور أساسي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال إنتاج وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية ذات الجودة العالية وبالتفاصيل اللازمة وبالتوقيت المناسب، لدعم صنع القرار، ورسم الاستراتيجيات والسياسات، ووضع خطط العمل، وتصميم البرامج والمشاريع، ورصد التقدم في تحقيق الأهداف، ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع، وتقييم الآثار والأداء.

ويشمل دعم القطاع الإحصائي للرؤية على وجه الخصوص ما يلي:

- الإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف الرؤية، من خلال دعم القياس الدقيق والمفصل لكافة مؤشرات أهداف الرؤية، استنادًا إلى إحصاءات مناسبة ودقيقة وذات الصلة، واعتمادًا على ابتكارات تقنية في جمع وتحليل وإتاحة البيانات وتطوير السجلات الإدارية لدى كافة الأجهزة الحكومية.
- توفير مدخلات مهمة تساعد برامج تحقيق الرؤية في وضع الأهداف وقياس التقدم المتحقق في تنفيذها، بالتعاون والتنسيق مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء).
- تعزيز جمع الإحصاءات وتحليلها ونشرها من أجل إتاحة تنمية الاقتصاد وتنوعه، وجذب الاستثمار، وتعزيز الابتكار، وتسهيل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وغيرها من الأهداف الاستراتيجية.
- المساهمة في تحسين الأداء والفاعلية والشفافية في القطاعين الحكومي والخاص.
- المساهمة في تعزيز تواصل القطاع العام مع المواطنين والجمهور بشكل عام.
- توفير مدخلات مهمة تساعد برامج تحقيق الرؤية في وضع الأهداف وقياس التقدم المتحقق في تنفيذها، بالتعاون والتنسيق مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) حيث يعمل مركز أداء على قياس مؤشرات أداء الأجهزة العامة من خلال تطبيق نماذج ومنهجيات وأدوات موحدة لدعم كفايتها وفاعليتها، وإصدار تقارير دورية عن مدى تحقق الأهداف الإستراتيجية للجهة وحالة مؤشرات الأداء، ومدى تقدم المبادرات نحو تحقيق رؤية المملكة وقياس رضا المستفيدين عن الخدمات الحكومية.

  وبالتعاون مع المركز، ستتمكن الهيئة والمركز في ضوء اختصاص الجهتين من القيام بالتالي:

  - بناء مؤشرات وأدوات قياس أداء الأجهزة، واعتمادها وتطويرها بشكل مستمر.
  - إعداد التقارير عن نتائج أداء الأجهزة، التي يمكن توظيفها في مراجعة وتحسين الأداء الحكومي.
  - دعم عمليات تحسين الخدمات الحكومية وتطويرها من خلال قياس جودة الخدمات ورضا المستفيدين.
  - دعم الأجهزة في تنفيذ غاياتها وخططها الاستراتيجية وفق مؤشرات تسهم في ضمان تحقيق أهدافها ومبادراتها ومشروعاتها المعتمدة.

وفي هذا الإطار، تقوم الهيئة العامة للإحصاء – بصفتها المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمنظم له – بدعم وتنسيق الجهود بين كافة مكونات القطاع من مراكز وإدارات ووحدات إحصائية في الأجهزة الحكومية وبعض منشآت القطاع الخاص، بهدف رفع مستوى أداء القطاع ليعزز دعمه لرؤية المملكة ٢٠٣٠ والوفاء بالمتطلبات

الإحصائية المتعلقة بمكانة والتزامات المملكة على الأصعدة الخليجية والعربية والإسلامية والدولية. ويأتي إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية – هذه الوثيقة – تجسيدًا وتعزيزًا لتكامل الجهود وضمانًا لاستدامتها. وذلك لأن وجود قطاع إحصائي قوي ومتطور يُعد مكوّنًا حيويًا لدعم مبادرات وبرامج الرؤية من خلال توفير المنتجات الإحصائية الداعمة لقياس أداء الأجهزة العامة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. حيث يعتمد المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) على هذه المنتجات عند قياس بعض مؤشرات الأداء للجهات المساهمة بتحقيق الرؤية.

وفيما يلي يتم عرض نماذج مختصرة من بعض أوجه دعم منتجات وخدمات القطاع الإحصائي لرؤية المملكة ٢٠٣٠:

- **من أهداف الرؤية ٢٠٣٠: زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من ٨ ملايين إلى ٣٠ مليون معتمر.**

تقوم الهيئة العامة للإحصاء بتنفيذ مسح العمرة بدورية سنوية، حيث يُقدم المسح معلومات شاملة عن المعتمرين، بهدف توفير متطلبات الدولة واحتياجات المخططين والباحثين، وتوفير إحصاءات دقيقة عن أعداد المعتمرين من داخل المملكة، كما توفر وزارة الحج والعمرة والجهات المعنية الأخرى معلومات عن أعداد المعتمرين القادمين من الخارج والطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن (الفنادق، وسائل النقل، والبنى التحتية، وغيرها).

- **من أهداف الرؤية ٢٠٣٠: الوصول بمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠٪ الى ٦٥٪، وارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠٪ إلى ٣٥٪.**

تتجلى أهمية المسوح الاقتصادية – بما فيها المسح الاقتصادي الربعي ومسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة السنوي الجديد – التي تقوم بها الهيئة العامة للإحصاء وبالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها، من خلال توفيرها للبيانات والمعلومات الدقيقة والمفصلة حول حجم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص ومساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي المساهمة في وضع تصورات وخطط مستقبلية لضمان تنوع مصادر النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف ذات الصلة.

- **من أهداف الرؤية ٢٠٣٠: رفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي من ٣.٨٪ إلى المعدل العالمي ٥.٧٪.**

تقوم الهيئة العامة للإحصاء وبالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة النقد العربي السعودي بتنفيذ مسح الاستثمار الأجنبي بدورية سنوية، ويهدف إلى توفير بيانات دقيقة عن مستويات الاستثمار الأجنبي في المملكة، تشمل حجم ونوعية الاستثمار حسب الأنشطة الاقتصادية في الداخل والخارج بالإضافة إلى حجم رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة للاقتصاد الوطني حسب الجنسية.

- **من أهداف الرؤية ٢٠٣٠: تخفيض معدل البطالة من ١١,٦٪ إلى٧٪. ورفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪.**

يوفر مسح القوى العاملة الربعي والسجلّات الإدارية لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والجهات الأخرى المعنية معلومات ربع سنوية عن سوق العمل في المملكة، تتضمن مؤشرات مفصلة تشمل الجنس، والفئة العمرية، وغيرها من التفاصيل الضرورية لرسم السياسات، ووضع الخطط، والبرامج الهادفة إلى تمكين المرأة وتعزيز استفادتها من فرص العمل.

- **من أهداف الرؤية ٢٠٣٠: إضافة مليون فرصة عمل للمواطنين في قطاع التجزئة، وزيادة مساهمة القطاع الخاص (نشاط التجزئة) في الناتج المحلي الإجمالي.**

تبرز أهمية تجارة التجزئة من خلال توفير السلع للمستهلكين، حيث يمثل هذا القطاع حلقة وصل بين المنتجين سواء داخل الاقتصاد أو خارجه والمستهلكين، وهنا تتجلى أهمية مسح التجارة الداخلية (الجملة والتجزئة) المستوي الذي تنفذه الهيئة العامة للإحصاء، حيث يهدف إلى توفير بيانات تخدم قطاع التجزئة بمختلف أنواعه، بما في ذلك مساهمته في تخفيض البطالة وزيادة مشاركة التوظيف بالقطاع الخاص، ومعدل نمو القيمة المضافة له، وغيرها من الإحصاءات المهمة لصنع القرار ورصد التقدم في تحقيق الأهداف.

- **من أهداف الرؤية ٢٠٣٠: الوصول إلى ١ مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنويًا مقابل ١١ ألفًا الآن. ورفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من ١٪ إلى ٥٪.**

يُعرف القطاع غير الربحي الذي يخدم الأسر المعيشية بأنه مجموعة من المؤسسات غير الهادفة للربح، ولها دور مهم في التنمية الاجتماعية من خلال تقديم السلع والخدمات للأسر مجانًا أو بأسعار لها دلالة اقتصادية، وتقوم الهيئة العامة للإحصاء بالتعاون مع مؤسسة الملك خالد الخيرية وغيرها من المؤسسات الخيرية بتنفيذ مسوح القطاع غير الربحي التي تساهم في تحسين جودة بيانات القطاع في الحسابات القومية ودعم العمل الخيري.

- **من أهداف الرؤية ٢٠٣٠: رفع مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٩٧) مليار ريال، وزيادة عدد فرص العمل في القطاع إلى (٩٠) ألف فرصة عمل بحلول العام (٢٠٢٠م).**

تقوم الهيئة بجمع بيانات اقتصادية عن قطاع التعدين، والذي يشمل تعدين الفحم والليغنيت واستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي وتعدين ركازات الفلزات والأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر وأنشطة خدمات دعم التعدين، ويتم توفير بيانات ومعلومات إحصائية بالغة الأهمية تشمل مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وعدد المشتغلين في القطاع، بالإضافة إلى عدد المنشآت والنفقات والإيرادات والتكوينات الرأسمالية.

- **من أهداف الرؤية ٢٠٣٠: ارتفاع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من ٢,٩٪ إلى ٦٪. وارتفاع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعيًا من ١٣٪ إلى ٤٠٪.**

تقوم الهيئة بتنفيذ مسح جديد للثقافة والترفيه الأسري، بدورية سنوية ابتداءً من ٢٠١٨م، ومسح جديد لممارسة الرياضة للأسرة، بدورية سنوية ابتداءً من ٢٠١٧م، وبوفر المسحان العديد من المؤشرات والمعلومات الإحصائية القابلة للقياس الكمي التي تتعلق بالأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية التي يمارسها الأفراد بشكل يومي.

٣. مسيرة العمل الإحصائي بالمملكة: إنجازات مهمة وتطوير مستمر:

لقد أدركت المملكة العربية السعودية منذ مدة طويلة أهمية دور البيانات والمعلومات الإحصائية في التنمية من خلال مساهمتها في دعم صنع القرار ورسم السياسات وتصميم البرامج والمشاريع ورصد التقدم وتقييم الآثار والأداء. حيث تم إنشاءُ مصلحة الإحصاءات العامة بالمرسوم الملكي رقم (٢٣) وتاريخ ١٣٧٩/١٢/٧هـ الموافق (١٩٦٠/٦/٢م)، وجعلُها النظام المرجعي الوحيد للإحصاءات الرسمية والمنظم للقطاع الإحصائي في المملكة. ومنذ ذلك الحين، يشهد القطاع الإحصائي تطورًا مستمرًا على مراحل تم خلالها توفير تدريجي للبيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لدعم عملية التنمية في البلاد (راجع الإطار رقم ٢).

الإطار رقم (٢): أهم المراحل التي مر بها العمل الإحصائي في المملكة.

- **المرحلة الأولى (ما قبل ١٩٧٠م):** إنشاء مصلحة الإحصاءات العامة بالمرسوم الملكي الآنف الذكر، وصدور نظام الإحصاء بالمملكة، وتنفيذ بعض العمليات الإحصائية المحدودة مثل حصر السكان في عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) وحصر المؤسسات الخاصة في عام ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م).
- **المرحلة الثانية (١٩٧١-١٩٨٠م):** بناء أول الأطر الإحصائية من خلال تنفيذ التعداد العام للسكان في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) ثم تعداد المنشآت.
- **المرحلة الثالثة (١٩٨١-١٩٩٠م):** إجراء العديد من الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ تعداد زراعي وتعداد عام للمؤسسات الخاصة في عام ١٤٠١هـ (١٩٨٠/١٩٨١م).
- **المرحلة الرابعة (١٩٩١-٢٠٠٠م):** تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) والتعداد الاقتصادي في عام ١٤١٤هـ (١٩٩٣م) وإجراء العديد من الأبحاث الإحصائية بالعينة على أساسهما، زيادة الاهتمام بالسجلات الإدارية لدى الجهات الحكومية.
- **المرحلة الخامسة (٢٠٠١-٢٠١٥م):** تحديث معظم الأنظمة والأدلة والأساليب والمنهجيات الإحصائية وفقًا لأحدث المعايير الإحصائية الدولية، تنفيذ تعدادين شاملين في عامي ١٤٢٥هـ و١٤٣١هـ (٢٠٠٤م و٢٠١٠م) وبناء إطار إحصائي شامل لجميع المسوح الإحصائية (الأسرية والمؤسسية) يعتمد على مفردة واحدة تم تعريفها بالوحدة العقارية، قرار مجلس الوزراء في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) القاضي بإضافة مهمة جمع المعلومات إلى مهام المصلحة بحيث أصبح اسمها "مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات". والتأكيد على استقلاليتها وارتباطها مباشرة بوزير الاقتصاد والتخطيط. كما شهدت المرحلة تطوير مراكز المعلومات لدى بعض الوزارات والهيئات (التعليم، والسياحة، وغيرها).
- **المرحلة الخامسة (من العام ٢٠١٥م حتى الآن):** تحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة مستقلة بمسمى "الهيئة العامة للإحصاء" تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيميًا بوزير الاقتصاد والتخطيط، بموجب المرسوم الملكي رقم ٦٤٢٨٣ وتاريخ ١٤٣٦/١٢/٢٦هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٤٣٧/١/١٣هـ، كما تمّ إنشاء مجلس إدارة مكون من عدد من الجهات العامة وممثل من القطاع الخاص برئاسة معالي وزير الاقتصاد والتخطيط. حيث يُعد المجلس السلطة المهيمنة على إدارة شؤون الهيئة وتصريف

ومع ذلك وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق في العقود الماضية، لا يزال عدد من التحديات يعترض سير العمل الإحصائي. كما أن هناك فرص جلية للنهوض بهذا القطاع الحيوي حيث إن التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة أدت إلى تزايد الطلب على المعلومات الإحصائية. وبات من المسلَّم أن توفر المعلومات الإحصائية وسرعة وسهولة الحصول عليها تعد ضمن الشروط الأساسية لإدارة المعرفة والتنمية.

وفي هذا السياق، ونظرًا لأن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية يجب أن تستند على تحليل دقيق وشفاف لوضع العمل الإحصائي في المملكة، فإنه من المهم أن نستوفي الوضع الراهن وأهم الإنجازات في الآونة الأخيرة، وذلك حسب العناصر التالية:

- التعريف بالقطاع الإحصائي.
- أهم الانجازات على المستوى الفني.
- أهم التطورات على المستوى التنظيمي.
- الأعمال والبرامج الجارية.

٢,١ التعريف بالقطاع الإحصائي:

تُعرف المنظمات الدولية القطاع الإحصائي. بأنه منظومة عمل متكاملة تجمع بين المراكز والمؤسسات والوحدات الإحصائية المعنية في مجال إنتاج ومعالجة ونشر وإستخدام الإحصاءات الرسمية. ومراكز التدريب العاملة في نفس المجال.

ويشمل القطاع الإحصائي بالمملكة العربية السعودية الهيئة العامة للإحصاء – وهي المشرف الفني على القطاع والمنظم له، بحكم التنظيم الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٤٣٧/١/١٣هـ – والمراكز والإدارات والوحدات الإحصائية في الجهات العامة (الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة، والأجهزة الأمنية والقطاعات العسكرية، والجامعات، ومراكز الأبحاث، والشركات المملوكة بكاملها للدولة)، والمُنشآت الخاصة. ويشملُ ذلك كافة مصادر العمل الإحصائي.

ويوضح الشكل أدناه خارطة العمل الإحصائي بالمملكة، حيث يعرض دور الهيئة العامة للإحصاء وجميع مكونات القطاع الإحصائي في توفير البيانات والمعلومات الإحصائية لصانعي القرار وراسمي السياسات في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية، والباحثين، وأفراد المجتمع بشكل عام. ويركز القطاع الإحصائي في هذه الخريطة على دعم تحقيق رؤية ٢٠٣٠. حيث يتضح أن التعاون بين الهيئة العامة للإحصاء والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) وذلك لتقديم مؤشرات في ضوء اختصاص الجهتين- منتجات وخدمات إحصائية من جانب الهيئة ومؤشرات لقياس الأداء التشغيلي للجهة من جانب مركز أداء- لدعم إعداد استراتيجيات الجهات المساهمة في رؤية المملكة ٢٠٣٠ علاوة على مدى قياس أهدافها وتحديثها دوريًا.

الخريطة التفاعلية للقطاع الإحساني

٢,٢ أهم الإنجازات على المستوى الفني:

لا شك أن مشاركة المملكة العربية السعودية في المعيار العام لنشر البيانات (GDDS) وقرب حصولها على المشاركة في المعيار الخاص (SDDS) الذين يرعاهما صندوق النقد الدولي، من أبرز الدلالات على مستوى الجودة الذي بلغه أداء القطاع الإحصائي في المملكة، من حيث توفير البيانات وشموليتها وموثوقيتها وأنيتها، وتأتي هذه الإنجازات وغيرها نتيجة للجهود التي بذلها القطاع ولا يزال يبذلها من أجل تحقيق تطوير مستدام في أداء مهام جميع مكوناته، سواء تعلق الأمر بالهيئة العامة للإحصاء – الجهاز المركزي للإحصاء – أو بالإدارات والمراكز والوحدات الإحصائية في الهياكل الإدارية للأجهزة الحكومية والقطاعين العام والخاص (راجع الملحق رقم (١)).

أولًا: التعدادات:

تعد التعدادات من أهم الجهود التي تبذلها الأجهزة الإحصائية وذلك لأنها المصدر الأساسي في توفير البيانات الشاملة، كما أنها تتيحُ تكوينَ إطار إحصائي يشمل أهم المتغيرات اللازمة لإعداد المسوح والأبحاث الإحصائية التي يتم تنفيذها استنادًا إلى هذا الإطار من خلال سحب عينة ممثلة لدراسة الظاهرة محل البحث، وتشمل التعدادات الرئيسة التي تمَّ إنجازها مؤخرًا التعداد العام للسكان والمساكن (٢٠١٠م) والتعداد الاقتصادي الشامل (٢٠١٢م)، والتعداد الزراعي (٢٠١٦م)، وحصر حجاج بيت الله الحرام (سنوي).

بالإضافة إلى ذلك، وتماشيًا مع ما توصلت إليه اللجان الإقليمية في المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتنفيذ تعداد السكان والمساكن والمنشآت للعام ٢٠٢٠من خلال الاعتماد على السجلّات الإدارية (التعداد التسجيلي الموحد ٢٠٢٠)، فقد بدأت الهيئة العامة للإحصاء ببناء شراكة مع مركز المعلومات الوطني وتشكيل فرق فنية عملت -وما زالت تعمل- على الانتهاء من الربط الآلي بين الجهتين وتبادل البيانات بشكل آلي، تمخض عنه البدء في أول تجربة قبليّة في عام ٢٠١٧م، التي هي واحدة من ضمن خمس تجارب قبلية على مسوح ميدانية تستخدم السجلّات الإدارية على مدار الأعوام الثلاثة المقبلة، وتأتي هذه التجارب لضمان تلافي أي سلبيات أثناء التنفيذ الفعلي للتعداد في العام ٢٠٢٠.

ثانيًا: المسوح الإحصائية:

يعرض الجدول التالي أهم المسوح الإحصائية الجارية التي يتم تنفيذها من قبل القطاع الإحصائي في المملكة:

الإحصاءات السكانية والاجتماعية	١- مسح القوى العاملة	ربع سنوي
	٢- مسح دخل وإنفاق الأسرة	خمس سنوات، نفذ في ٢٠١٢/٢٠١٣م وجري تنفيذ المرحلة الميدانية منذ شهر مارس ٢٠١٧م ولمدة عام كامل
	٣- المسح الصحي العالمي (وزارة الصحة)	خمس سنوات، أنجز ما بين ١٤٢٨ و١٤٣٠هـ (٢٠٠٧-٢٠٠٩م) وكان آخر مسح في ٢٠١٦م
	٤- مسوح صحة الطفل والوقاية الصحية (وزارة الصحة)	خمس سنوات
الإحصاءات الاقتصادية	١- المسح الاقتصادي للمؤسسات	سنوي
	٢- مسح المال والتأمين	سنوي
	٣- مسح المؤشرات الاقتصادية	ربع سنوي
	٤- مسح الإنتاج الصناعي	ربع سنوي
	٥- الرقم القياسي لتكلفة المعيشة	شهري
	٦- الرقم القياسي لأسعار الجملة	شهري
	٧- متوسطات أسعار السلع والخدمات	شهري
	٨- الرقم القياسي لأسعار العقارات	ربع سنوي
	٩- مسوح مركز (ماس) عن حركة السياح الوافدة، والمغادرة، والمحلية (جانب الطلب السياحي)	شهري

بالإضافة إلى ما سبق، ومواكبةً للتحول الإحصائي، عملت الهيئة على إعادة تقييم جميع المسوح والتعدادات والبيانات المسجلية التي ترد من الجهات العامة والخاصة والأخرى، وحددت المتطلبات الإحصائية الرئيسة سواءً على المستوى الوطني (وعلى رأسها المتطلبات الحالية على مدى المرحلة الأولى الممتدة إلى ٢٠٢٠) أو على المستويين الإقليمي والدولي، وشرعت باستحداث الكثير من المسوح الميدانية التي تُلبي هذا الاحتياج إضافة للمسوح القائمة، وهي على النحو التالي:

١. المسح الاقتصادي للأسر	٢. مسح صحة الأسرة
٣. مسح خدمات التأمين للمنشآت	٤. مسح الحماية الاجتماعية
٥. مسح التجارة الداخلية (الجملة والتجزئة)	٦. مسح العمرة
٧. مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة	٨. مسح الأسر المنتجة
٩. مسح سوق العمل	١٠. مسح المسنين
١١. مسح القطاع غير الربحي (الأسر)	١٢. مسح المساكن
١٣. مسح الاستثمار الأجنبي المباشر	١٤. مسح البيئة الاقتصادي (القطاع الصناعي)
١٥. مسح المنشآت السياحية	١٦. مسح الطاقة المنزلية
١٧. مسح التوظف والأجور	١٨. مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد
١٩. مسح التعليم والتدريب	٢٠. مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت
٢١. مسح الثقافة والترفيه الأسري	٢٢. مسح استخدام الوقت
٢٣. مسح المدن	٢٤. مسح ممارسة الرياضة للأسرة
٢٥. مسح العنف الأسري	٢٦. مسح ذوي الإعاقة
٢٧. مسح الخصائص السكانية	٢٨. مسح الإنتاج الزراعي
٢٩. مسح الحيازات الزراعية	٣٠. مسح القطاع غير الربحي (المنشآت)
٣١. مسح المشاريع الزراعية المتخصصة	٣٢. مسح النشاط الصناعي

ثالثًا: الإحصاءات والسجلّات الإدارية:

شهد القطاع الإحصائي تزايدًا ملحوظًا في الاهتمام بالسجلّات الإدارية كأحد المصادر المهمة للبيانات الإحصائية، وتتجلى ذلك من خلال إنجازات عديدة، من أبرزها ما يلي:

إحصاءات ومنتجات الهيئة المستخرجة من السجلّات الإدارية:

تقوم الهيئة العامة للإحصاء، بالتعاون والتنسيق مع إدارات ومراكز ووحدات الإحصاء في الجهات العامة، بجمع وتحليل ونشر البيانات والتقديرات والمؤشرات والتقارير والنشرات الإحصائية التي تتناول مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والجغرافية، وذلك من خلال تنفيذ التعدادات والمسوح والأبحاث، كما ورد أعلاه، ومن خلال السجلّات الإدارية التي تعد مصدرًا أساسيًا للإحصاءات الرسمية، كما سيرد تفصيله في الفصول اللاحقة المخصصة للعمل الإحصائي المستقبلي.

ولعل من أبرز إنجازات الهيئة في هذا الإطار ما يلي: نشرة إحصاءات الصادرات، ونشرة إحصاءات الواردات، ونشرة إحصاءات التبادل التجاري، ونشرة الأرقام القياسية للتجارة الخارجية، وتقرير الصادرات غير البترولية والواردات السلعية للمملكة، ومؤشرات إحصاءات التجارة الخارجية، ومؤشرات الحسابات القومية السنوية وربع السنوية، ونشرة

الحسابات القومية، ونشرة الحسابات القومية المفصلة وفق نظام ٢٠٠٨م، ونشرة إحصاءات الخدمات، والكتاب الإحصائي، ونشرة سوق العمل.

إحصاءات الصحة:

تقوم وزارة الصحة، من خلال الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات، بإصدار كتاب الإحصاءات الصحية السنوي الذي يشمل معظم المؤشرات الإحصائية المتوفرة لدى الإدارات المختلفة بالوزارة، والتي تبين الوضع الصحي في المملكة، وتستعرض الموارد الصحية وما تم تقديمه من خدمات وأنشطة صحية متنوعة، ويتم نشر هذا الكتاب بشكل منتظم على موقع الوزارة على الإنترنت. بالإضافة إلى نشرات إحصائية أخرى مثل إحصاءات المواليد والوفيات، وتستخدم الوزارة التصنيف والترميز الدولي للأمراض المعتمد من منظمة الصحة العالمية، وتم تنفيذ المسح الصحي العالمي الذي توصي به المنظمة العالمية للصحة ما بين عامي ١٤٢٨ و١٤٣٠هـ (٢٠٠٧–٢٠٠٩م) وشمل عينة من (١٠٢٠٠) أسرة، كما تم إنجاز مسوح متعلقة بصحة الطفل والوقاية الصحية.

إحصاءات التعليم:

يقوم المركز الوطني للمعلومات التربوية الذي تأسس في نهاية عام ١٤٣٢هـ (٢٠١١م) بالعمل الإحصائي بالوزارة، وقد أنشأت الوزارة نظام "نور" الإحصائي وفقًا للأنظمة الدولية المعتمدة في هذا المجال، يتم عن طريق هذا النظام جمع البيانات وإعداد الدراسات الإحصائية التي تهتم بالمؤشرات التربوية، يصدر المركز الوطني للمعلومات التربوية تقريرًا سنويًا، كما يوفر المعلومات التي يستخدمها المسؤولون بالوزارة والجامعات والجهات الحكومية والخاصة الأخرى، ويقدم أيضًا خدماته المعلوماتية للباحثين، كما يلبي طلبات منظمات إقليمية مثل مكتب التربية العربي ومنظمات دولية مثل اليونسكو، ويشمل الكتاب الإحصائي السنوي الذي تصدره الوزارة كافة المدارس بالمملكة (ويشمل الكتاب الإحصائي السنوي الذي تعده وزارة التعليم كافة البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالتعليم والتي من أهمها أعداد الطلاب والمعلمين وكافة المدارس بالمملكة).

إحصاءات سوق العمل:

حدث تطور كبير لإحصاءات سوق العمل خلال السنوات الماضية، وذلك نتيجة لاستخدام النظم الإلكترونية في معظم عمليات وزارة العمل والتنمية الإجتماعية، مما أتاح الحصول على البيانات بشكل سريع ودقيق، وكان برنامج "ذكاء الأعمال" والمرصد الوطني لسوق العمل في مقدمة الإنجازات التي ساهمت في تطوير إحصاءات سوق العمل، وتقوم الوزارة بإعداد بيانات سوق العمل بناءً على بيانات المركز مركز المعلومات الوطني التابع لوزارة الداخلية، ووضعها في جداول ورسوم بيانية، وإعداد التقارير التحليلية المتعلقة بالعاملين والمنشآت والاستقدام وتوظيف السعوديين، وغيرها من المهام التي تساعد متخذي القرارات على اتخاذ القرارات السليمة، كما تقوم الوزارة بنشر البيانات عبر موقعها على الإنترنت.

إحصاءات السياحة:

يقوم مركز المعلومات والأبحاث السياحية (ماس) بالهيئة العامة للسياحة والآثار بإصدار عدد من الدراسات والتقارير الإحصائية. وقد نشر ما يزيد على (١٠٠) تقرير منها التقرير الإحصائي السنوي، والذي يهدف إلى تقديم صورة موجزة عن الإحصاءات السياحية الرئيسة، من خلال توفير معلومات عن حجم وخصائص القطاع السياحي في المملكة. ويتم الحصول على البيانات السياحية عن طريق المسوح الشهرية التي يجريها مركز (ماس) عن حركة السياح الوافدة، والمغادرة، والمحلية، والتي تمثل جانب الطلب السياحي، إضافة إلى بيانات عن مرافق الإيواء الممثلة لجانب العرض السياحي. ومن بين آليات جمع البيانات المتعلقة بالسياحة المحلية، إجراء مسح شهري لعينة تتجاوز (٢١٣٠٠) أسرة سنويًا. وأيضًا يتمُّ جمع بيانات السياح الوافدين شهريًا من منافذ المملكة الجوية والبرية والبحرية، وبعينة تتجاوز (٢٤٦٠٠) سنويًا. ويلتزم المركز بالمفاهيم والتصانيف الإحصائية العالمية المعتمدة من قبل المنظمة الدولية للسياحة. ومن أبرز إنجازات المركز كذلك إعداد الحساب الفرعي للسياحة (TSA). وقد وصل المركز إلى مستوى عالٍ من الأداء خلال السنوات الماضية، حيث صُنِّفت المملكة في مرتبة متقدمة في المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، والمركز الآن عضو في لجنة الإحصاء في المنظمة العالمية للسياحة.

إحصاءات المالية:

تقوم وزارة المالية بتنفيذ خطة عمل للاستعداد لتطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة، والذي يعتبر ضروريًا لمشاركة المملكة في المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي. ولدى الوزارة مركز للمعلومات يُعنى بكافة البيانات الإحصائية ذات الصلة.

إحصاءات البيئة والمياه والزراعة:

تقوم وزارة البيئة والمياه والزراعة ممثلة بإدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء بمسوح ميدانية دورية لجمع البيانات الإحصائية من خلال فريق عمل الوزارة والفروع التابعة لها. لكن توجد حاجة إلى تطوير وتعزيز جمع البيانات داخل الوزارة لكي يشمل البيانات الإحصائية الصادرة من كل الإدارات. وتستخدم الوزارة مجموعة من التصانيف الإحصائية سواء المحلية أو الدولية. وعلى مستوى المناطق توجد قواعد بيانات إحصائية، خاصة البيانات المتعلقة بقطاعات الخدمات العامة والتجهيزات الأساسية، ولكنها ما زالت ناقصة بالنسبة لعدد من القطاعات.

الإحصاءات النقدية والمالية:

يقوم مركز المعلومات والإحصاءات بمؤسسة النقد العربي السعودي بنشر بيانات شاملة عن الإحصاءات النقدية والمصرفية، والتأمين، والتمويل، والقطاع الخارجي. وقد سجل تقدمًا كبيرًا في مجال الإحصاءات النقدية والمصرفية. ويتوقع تغطية جزء التأمين في النشرة الإحصائية السنوية خلال الفترة القادمة. أما قطاع التمويل فيمر حاليًا بالمرحلة القانونية ولم يدخل بعد في مرحلته الإحصائية. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات والمعلومات عن الإصدارات منشورة على موقع المؤسسة. وأنه يتم استخدام التصنيفات والمنهجيات المعتمدة دوليًا ومن إصداراتها تبويب ونشر البيانات الإحصائية (دليل الإحصاءات المالية والمصرفية، ودليل ميزان المدفوعات).

الإحصاءات الحيوية:

تعد الإحصاءات الحيوية من أهم البيانات ذات المصدر الإداري، حيث تتراوح نسبة تغطية تسجيل المواليد والوفيات ما بين ٦٠ إلى ٨٠% حسب وزارة الصحة، وتبقى أحداث الحالة المدنية الأخرى التي هي من اختصاص وزارتي الداخلية والعدل موضع اهتمام، وذلك من أجل الحصول على البيانات الناتجة عن النشاط الإداري في هذا المجال.

رابعًا: تطوير العمل الإحصائي بشكل عام:

عملت الهيئة العامة للإحصاء على إعداد دليل الإنتاج الإحصائي، وبدأت أولى خطواته في التنفيذ عبر مشروع الجودة الشاملة الذي يُعنى باتباع تسع خطوات للعمل الإحصائي التي تغطي المراحل كافة من تحديد النطاق إلى النشر والتقييم لهذا المنتج، مروراً بالكثير من الخطوات المهمة واللازمة، ومن أهمها إدارة العمل الإحصائي نفسه عبر هذه الخطوات التي بُنيت على أفضل الممارسات العالمية مثل تلك الواردة في النموذج العام لعمليات الإنتاج الإحصائي (GSBPM).

من جهة أخرى، وضمن خطط الهيئة الطموحة في تطوير القطاع الإحصائي من جهة ورفع الوعي الإحصائي من جهة أخرى، نظمت الهيئة بالتعاون مع المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنتدى الإحصائي الخليجي الأول، في الرياض في مارس ٢٠١٧م، وجمعت فيه أطراف الإنتاج الإحصائي في دول مجلس التعاون، وشارك فيه نخبة عالمية من المتحدثين، وخرج المنتدى بإعلان الرياض الذي اشتمل على توصيات تتعلق بتطوير العمل الإحصائي في دول الخليج العربية (راجع الملحق رقم (٧)).

٢,٣ أهم التطورات على المستوى التنظيمي:

لقد تحققت الإنجازات الفنية المُبيَّنة أعلاه في ظل الاهتمام البارز الذي ما فتئت توليه حكومة المملكة للقطاع الإحصائي، حيث صدرت العديد من التوجيهات والقرارات السامية في هذا المجال، تشمل على وجه الخصوص:

- الأمر السامي الكريم رقم (٦٤٢٨٣) في ١٤٣٦/١٢/٢٦هـ بتحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى الهيئة العامة للإحصاء على أن تكون ذات شخصية اعتبارية.
- قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١١) وتاريخ ١٤٣٧/١/١٣هـ القاضي بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء.
- قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٨٤) وتاريخ ١٤٣٦/١١/٢٤هـ القاضي بالموافقة على توصيات اللجنة الوزارية للتنظيم الاداري الخاصة بنتائج دراسة قطاع المعلومات الإحصائية، والتي بمقتضاه يقوم كل جهاز حكومي بتزويد المصلحة (الهيئة حالياً) بالمعلومات المتعلقة بنشاطه، وذلك بشكل آلي ومنتظم، وتقوم الأجهزة الحكومية التي لا تتوفر لديها إدارات أو مراكز أو وحدات للإحصاء أو المعلومات باستحداث مثل هذه الوحدات وفقاً لمتطلبات أعمالها، وبتزويد المصلحة (الهيئة حاليًا) بالمعلومات ذات الصلة دون تأخير.

وشملت أهم التطورات على المستوى التنظيمي في الآونة الأخيرة أيضاً ما يلي:

مجلس إدارة الهيئة:

بناءً على الفقرة الثامنة من قرار مجلس الوزراء الموقر القاضي بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، فإن مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على إدارة شؤون الهيئة وتصريف أمورها، ويتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراضها في حدود أحكام التنظيم، وتشمل مهام مجلس الإدارة فيما القطاع الإحصائي ككل، الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية ورفعها إلى مقام مجلس الوزراء ومجلس الشورى، وتشكيل اللجنة التنسيقية، وتسمية أعضائها بناء على ترشيح جهاتهم، وإقرار اللوائح المتعلقة بها.

وقد صادق المجلس منذ بدء أعماله على العديد من الوثائق والسياسات التي تهم القطاع الإحصائي بشكل عام، ولعل من أبرزها ما يلي:

- وثيقة اللجنة التنسيقية.
- سياسة تزويد العملاء (المستخدمين) بالبيانات.
- السياسات العامة لتنفيذ المسوح.
- السياسات العامة لنشر الاحصاءات.
- اللجان المنبثقة من مجلس الادارة.
- دليل إجراءات الأعمال الإحصائية.
- اللائحة التنظيمية لأكاديمية الإحصاء (لتقديم الخدمات بأسلوب تجاري).

- لائحة التراخيص والرقابة عليها.

تفعيل القطاع الإحصائي:

تضمّنت المادة الرابعة من تنظيم الهيئة التأكيد على أنّ الهيئة العامة للإحصاء هي الجهة المشرفة والمُنظمة للقطاع الإحصائي، حيث ركزت الهيئة على تفعيل القطاع الإحصائي الذي يتكون من الهيئة العامة للإحصاء، كجهاز مركزي مشرف ومنظم للقطاع، وجميع الإدارات والوحدات والأقسام الإحصائية في الجهات الأخرى. ولتحقيق ذلك اتخذت الهيئة عددًا من الخطوات المهمة، من أبرزها ما يلي:

مشروع نظام الإحصاء:

بناءً على الفقرة الرابعة من قرار مجلس الوزراء الموقر القاضي بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، بأنْ يتولى مجلس إدارة الهيئة مراجعة نظام الإحصاءات العامة للدولة، واقتراح ما يلزم بشأنه، فقد اتضحت الحاجة إلى إعداد نظام جديد للإحصاء يُراعي المستجدات الأخيرة، خاصة بعد أنْ أصبحت الهيئة الجهاز المشرف والمنظم للقطاع الإحصائي، وما يستدعيه ذلك من تفعيل هذا القطاع، وكذلك تقديم الخدمات الإحصائية بأسلوب تجاري، حيث باشرت الهيئة إعداد مشروع نظام للإحصاء يهدف إلى تفعيل العمل الإحصائي وشموله، وتعميق أثره في التخطيط، وتعزيز الوعي الإحصائي، وتنظيم العلاقة بين الهيئة العامة للإحصاء والجهات الأخرى وتنميتها. وجاري استكمال إجراءات اعتماده.

اللجنة التنسيقية:

تهدف اللجنة التنسيقية إلى تنظيم العلاقة بين الهيئة العامة للإحصاء وبين الجهات العامة ذات العلاقة، وزيادة أوجه التنسيق فيما بينها في مجال الإحصاء والمعلومات، وتوحيد الجهود لتطوير ورفع مستوى القطاع الإحصائي في المملكة، وهي لجنة فنية دائمة، برئاسة معالي رئيس الهيئة، وترتبط بها ثلاث فرق عمل هي: فريق العمل التنسيقي للإحصاءات الاجتماعية، وفريق العمل التنسيقي للإحصاءات الاقتصادية، وفريق العمل التنسيقي لإحصاءات المعرفة والموارد الطبيعية. وقد تم تحديد مجالات التنسيق وإطار عمل اللجنة، وكذلك الدور الرئيس لفرق العمل والجهات الممثلة فيها.

عقد ورش العمل:

نظّمت الهيئة منذ تحولها مجموعة من ورش العمل والاجتماعات واللقاءات كجزء من نطاق تنفيذ مشروع بهذا الخصوص، شارك فيها عدد من المختصين في الجهات العامة والخاصة والأكاديمية، حيث هدفت الورش إلى التواصل مع الجهات واستخلاص سياسات وإجراءات لتعزيز تفعيل القطاع الإحصائي بكامل مكوناته عبر دراسة الواقع الحالي لهذه الوحدات ورصد المتطلبات اللازمة لوضع خارطة طريق لتفعيل القطاع الإحصائي عبر الوحدات الإدارية الإحصائية وتمكينها للقيام بدورها في دعم العمل الإحصائي على مستوى المملكة تحقيقاً لرؤيتها ٢٠٣٠.

برنامج الشراكات الاستراتيجية:

عملت الهيئة على تصميم وتنفيذ برنامج للشراكات الاستراتيجية يستهدف كافة منتجي البيانات ومستخدميها بما فيها كافة الجهات ذات العضوية في اللجنة التنسيقية، وتهدف هذه الشراكات من خلال توقيع مذكرات التفاهم والاتفاقيات إلى تأسيس شراكة فعلية مع القطاعين العام والخاص، تتميز بالمرونة والتعاون والفهم المتبادل والالتزام التام بالأدوار المحددة لكل منها في مجال تبادل المعلومات والبيانات وتكاملها، وضمان الالتزام بالإجراءات والسياسات الفنية وتلبية احتياجات الشركاء من الإحصاءات الداعمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات، وقد وقعت الهيئة حتى تاريخ إعداد هذه الاستراتيجية (٢٤) مذكرة تفاهم واتفاقية، ولازالت تسعى لتوسيع نطاق الشراكات مع كافة الجهات ذات العلاقة.

دعم إنشاء لجنة وطنية للإحصاء بمجلس الغرف السعودية:

نظرًا لأهمية دور القطاع الخاص كأحد مكونات القطاع الإحصائي، عملت الهيئة على دعم إنشاء اللجنة الوطنية للإحصاء كإحدى اللجان الرئيسة التي تم استحداثها في مجلس الغرف السعودية، وتهدف اللجنة إلى توسيع نطاق استخدام الإحصاءات لدى القطاع الخاص، وتعميق الروابط بين الغرف التجارية الصناعية السعودية في مناطق المملكة والقطاع الإحصائي، والتنسيق مع الهيئة حول تقديم الخدمات الإحصائية وإجراء المسوح والدراسات الإحصائية والتزويد بالبيانات للمنشآت الخاصة بأسلوب تجاري خاضع لحساب الرسوم والتكاليف، حسبما ورد في المادة السادسة من تنظيم الهيئة.

برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر):

تم اعتماد برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر) في السنوات الأخيرة، وذلك لإحراز نقلة نوعية في أداء القطاع الإحصائي بالمملكة، ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير وتحديث وضمان شمول الأساليب والمنهجيات الإحصائية ونظم التقنية المستخدمة في جميع إدارات ومراكز ووحدات المعلومات الإحصائية في المملكة، وإيجاد آلية عمل لانسياب المعلومات الإحصائية بشكل آلي وآمن ومنتظم بين تلك الوحدات والهيئة العامة للإحصاء، بصفتها المشرف والمنظم للقطاع (راجع الإطار رقم ٦).

مراصد المعلومات الوطنية المتخصصة:

تتوزع البيانات الإحصائية المتعلقة بكل قطاع عبر قواعد بيانات عدة، حيث عملت الجهات على تطوير أنظمتها وقواعد بياناتها الخاصة، وتحوّلت إلى كيانات منعزلة من البيانات تفتقر إلى التكامل مع البيانات الأخرى، وقد أدى ذلك إلى كثير من الازدواجية والتكرار، وتشتيت الجهود، وبالتالي أصبحت الحاجة ملحة إلى إجراء تطوير كلي لبيانات تلك القطاعات المختلفة لتلافي الاختلاف والتناقض بين المؤشرات، خاصة في ظل اختلاف مصادر البيانات واختلاف الأساليب والمنهجيات المستخدمة وغياب الأسس المعتمدة في الإحصاءات الرسمية، كما أصبح من الضروري تحديد نموذج تشغيلي لإنشاء مراصد قطاعية وطنية، فالمرصد هو كيان مستقل ومتخصص يعمل بمشاركة القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، لإنتاج إطار للمؤشرات المتعلقة بقطاع محدد، ويهدف إلى التنسيق بين الجهات المعنية لتوفير بيانات تفصيلية على أي مستوى جغرافي، ويمكن أن تكون المراصد عبارة عن إدارة تنسيق وطنية، مع التركيز على الجودة وخدمة العميل.

وفي هذا الإطار، سعت الهيئة مع عدد (٣) جهات للبدء في دراسة إنشاء مراصد متخصصة، تعنى بمختلف المجالات، ويجري العمل حاليًا على تطوير مشروع تجريبي تطبيقي للنموذج المقترح على أحد المراصد القطاعية، وذلك بتحديد المؤشرات والتقارير ولوحات العرض المطلوبة للقطاع تمهيدًا لتطوير وتركيب نموذج تشغيل التطبيقات اللازمة للتكامل وبناء المرصد، وسيلي ذلك تعميم الفكرة على بقية المراصد.

٢,٤ الأعمال والبرامج الجارية:

بالإضافة إلى ما تم عرضه أعلاه من إنجازات فنية وتنظيمية، قام القطاع أيضًا بمباشرة تنفيذ الأعمال والبرامج الجارية، والتي شملت ما يلي:

١- التواصل مع المستخدمين:

يشكل مستخدمو البيانات والمعلومات الإحصائية أهم شريك بالنسبة للقطاع الإحصائي، وذلك أن الغاية والنهاية من عمل هذا الأخير هي أن يتم بالفعل استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية من قبل الفاعلين في المجتمع على تعدد فئاتهم واختلاف مؤهلاتهم (راجع الإطار رقم ٣). وتركز الجهود التي يبذلها القطاع في التواصل مع المستخدمين بشكل أساسي على نشر البيانات والتقارير، والتشاور مع الجهات الحكومية المعنية قبل اعتماد منهجيات واستبيانات المسوح والأبحاث. وتقوم بعض الجهات في بعض الأحيان باستطلاع لقياس رضا المستفيدين عبر مواقع الإنترنت، لكن لايزال الاهتمام بالتشاور مع المستخدمين وقياس مدى رضاهم محدودًا.

الإطار رقم (٣): أهم فئات مستخدمي البيانات والمعلومات الإحصائية.

- **الحكومة:** الوزارات وهيئات ومؤسسات القطاع العام والمجالس البلدية والمراصد الحضرية.
- **مجلس الشورى:** اللجان المتخصصة في المجلس.
- **القطاع الخاص:** الغرف التجارية، والشركات الكبرى في المملكة، والبنوك والمؤسسات المالية، وغيرها.
- **المؤسسات التعليمية والبحثية:** الجامعات والمعاهد والمراكز التي تقوم بأبحاث في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
- **وسائل الإعلام:** وكالات الأنباء، والصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون والمجلات العلمية.
- **المنظمات الإقليمية والعربية والدولية.**
- **المجتمع المدني:** المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والخيرية.
- **الجمهور.**

٢- تنمية الموارد البشرية:

يبذل القطاع كثيرًا من الجهود للرفع من كفاءات القوى العاملة في مجال الإحصاء والمعلومات بما يتناسب والاحتياجات الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال ابتعاث بعض الموظفين للدراسات العليا في مجال الإحصاء والحاسب الآلي والمهن الفنية المساعدة الأخرى، والتدريب المستمر من خلال دورات داخلية وحلقات وورش عمل تطبيقية بمعهد الإدارة العامة وفروعه والجامعات ومراكز التدريب الخارجية.

من جهتها، قامت الهيئة العامة للإحصاء بتنفيذ مشروع لتقييم الوضع الراهن وتحديد الاحتياج اللازم من الموارد البشرية، عبر محاور رئيسة تم العمل عليها خلال فترة التحول من مصلحة إلى هيئة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- دراسة الوضع الراهن من الموارد البشرية وتقييمها وتحديد الاحتياج اللازم على مستوى كل وحدة إدارية.
- استقطاب كوادر مهنية وفنية وإدارية قادرة على إدارة دفة العمل الإحصائي بكل اقتدار.
- وضع السياسات واللوائح اللازمة للرفع من قدرات منسوبي الهيئة، عبر التدريب وحضور ورش العمل والمؤتمرات المتخصصة والتدريب على رأس العمل.

كما أن القطاع يسعى لاستقطاب الكوادر المؤهلة من الخريجين ذوي التخصصات المناسبة (الإحصاء والرياضيات والأساليب الكمية والاقتصاد والحاسب الآلي) والمحافظة على تميزه في مجال توطين القوى العاملة، إضافة إلى ذلك، يشارك القطاع في الندوات وورش وحلقات العمل التطبيقية والمؤتمرات الداخلية والخارجية، وذلك بهدف متابعة التطورات والمستجدات في مجال العمل الإحصائي، كما يشارك في الاجتماعات الدورية للأعمال المشتركة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمنظمات الإقليمية والعربية والدولية ذات الصلة.

٣- نشر المعلومات الإحصائية:

نظرًا لأهمية نشر المعلومات الإحصائية بالشمولية والآنية والموثوقية المطلوبة، واستنادًا إلى المعايير الدولية الخاصة بالنشر، فقد اهتم القطاع بهذا الجانب عبر أمور عديدة تشمل على وجه الخصوص: تطوير المواقع والبوابات على الإنترنت، ونشر محتويات النشرات الدورية ونتائج الأبحاث الإحصائية على وسائط الكترونية بأقراص مدمجة وتوزيعها على المستفيدين دون انتظار الانتهاء من طباعة النشرات وتوزيعها، وإعداد خبر أو إعلان صحفي عن الفعاليات الإحصائية وتوزيعه على جميع المطبوعات المحلية من خلال وكالة الأنباء السعودية، وإعداد كتيبات إعلامية يتم تضمينها أقراصًا مدمجة تحتوي على أحدث الإصدار للمسح أو الدراسة، كما توسع القطاع في استخدام مختلف وسائل الإعلام الاجتماعية لضمان الانتشار والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات.

وقد حدد نظام الإحصاءات العامة للدولة الصادر عام ١٣٧٩هـ في المادة رقم ١١ الخطوط العريضة لسرية البيانات الإحصائية وأوجه إستخدامها كما اعتمد مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء في اجتماعه الثاني بتاريخ ١٤٣٨/٤/٢٦هـ (الموافق ٢٠١٦/١/٢٤م) وثيقة "السياسات العامة لنشر الإحصاءات". وتعمل الهيئة بالتعاون مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية على تصميم وتطوير بوابة "البوابة السعودية للإحصاءات" لتكون أداة لنشر كل إحصاءات المملكة التي تنتجها الجهات العامة والمنشآت الخاصة، وإتاحة النشر عليها ووضع الآليات المناسبة لضمان وجود بوابة موحدة في المملكة لنشر الإحصاءات، بحيث يبدأ العمل بهذه اللائحة اعتباراً من بداية السنة المالية القادمة (١٤٤٠/٣٩هـ، الموافقة ٢٠١٨م).

ويتم التعامل بين الجهات الحكومية في القطاع الإحصائي وفق الانظمة والإجراءات الرسمية فيما يخص تبادل البيانات مصدري او مستخدمي البيانات أما فيما يخص القطاع الخاص (منتج أو مستخدم للبيانات) فيتم الإتفاق على وثائق منظمة له مثل (وثيقة الحفاظ على سرية البيانات وعدم الإفصاح ومذكرات التفاهم الموقعه بين الهيئة وهذه الجهات).

وتهدف السياسة العامة لنشر الإحصاءات إلى تحقيق ما يلي:

- تنظيم وتوحيد نشر الإحصاءات في المملكة.
- تعزيز الثقة في الإحصاءات عن المملكة.
- ضمان نشر إحصاءات دقيقة تعكس واقع أحوال المجتمع ونشاطاته في المملكة.
- تحسين إتاحة وتوفير الإحصاءات لمستخدميها عبر قنوات نشر حديثة وفعالة.
- تعزيز الشراكة والتعاون مع مكونات القطاع الإحصائي في نشر الإحصاءات.
- مواكبة التطور في مجال نشر الإحصاءات.
- تعزيز الشفافية والإفصاح.

٤- التقنيات الحديثة:

يقوم القطاع الإحصائي باستخدام التقنيات الحديثة للمساندة في جمع ومعالجة ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية، وتشمل التعدادات والمسوح والأبحاث والدراسات الإحصائية، مع القيام بتطوير مستمر للأنظمة لمواكبة أحدث التقنيات، كما أن التقنيات تساهم في تعزيز إمكانيات وأدوات الرقابة الميدانية وعمليات إدارة العمل الميداني وزيادة فعالية وكفاءة الأداء، مما يؤدي إلى رفع مستوى دقة وجودة البيانات، بالإضافة إلى تطوير آليات وتقنيات نشر وتحليل البيانات من خلال أنظمة النشر والرسوم البيانية وأنظمة التحليل المختلفة للبيانات.

يشارك القطاع أيضاً في تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية والتي تسهم في سرعة وسهولة تناقل البيانات الإحصائية بين الهيئة والجهات المصدرية في القطاع الإحصائي، من خلال برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر) الآنف الذكر.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الهيئة العامة للإحصاء على تقييم أمن المعلومات من خلال معايير الـ(ISO٢٧٠٠١) للحصول على شهادة المعايير الأمنية لجميع مكونات البنية التحتية لتقنية المعلومات.

٥- الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية:

تعتمد التعدادات والأبحاث الإحصائية على التحديد الدقيق لمجتمع الدراسة لضمان شموليتها وتغطية جميع المفردات الإحصائية سواء بأسلوب التعداد الشامل أو المسوح والأبحاث بالعينة. لذلك تبرز أهمية الخرائط الإحصائية كأداة أساسية في المراحل الميدانية للأعمال الإحصائية. كما أنها تعد أداة فاعلة في مراجعة الجودة وتحليل ونشر البيانات؛ لذا ركز القطاع على ربط البيانات والمؤشرات الإحصائية بالبيانات الجغرافية المكانية في تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية التي تعطي البعد الثالث للمعلومات الإحصائية، لتنتج صورًا مرئية ثلاثية الأبعاد للبيانات محل الدراسة، بما يشكل رؤية متكاملة وواضحة تساعد في رسم السياسات التنموية الشاملة.

وسعت الهيئة إلى وضع إطار عمل جديد لتكامل البيانات الجيومكانية والإحصائية، وذلك من خلال التعاون والشراكة مع مؤسسة البريد السعودي، حيث بدأت في الإعداد لوضع آليات ومنهجيات لاعتماد خريطة العنوان الوطني المملوكة لمؤسسة البريد السعودي كأساس في عمليات الربط بين البيانات الإحصائية والبيانات المكانية للوحدات العقارية، إلى جانب الربط لتلك الوحدات على المستويات الإدارية المختلفة في المملكة من خلال دليل المسميات السكاني الخاص بالهيئة، ووضع منهجية واضحة للتعامل مع البيانات الجغرافية وتكاملها في مراحل التعدادات والمسوح الإحصائية.

٢,٥ أهم القضايا والتحديات:

على الرغم من التطور السريع الذي يشهده القطاع الإحصائي بالمملكة من حيث انتظام العمليات الميدانية من تعدادات ومسوح وأبحاث، وزيادة كفاءة السجلات والإحصاءات الإدارية، واستخدام أحدث النظم والأساليب والتقنيات، مما أدى إلى توفير ثروة هائلة من المعلومات والبيانات الإحصائية، إلا أنه لا تزال ثمة صعوبات وتحديات تواجه مسيرة تطوير العمل الإحصائي، ومن أهمها ما يلي:

الوعي الإحصائي:

لا يزال ضعف الوعي الإحصائي لدى المجتمع يؤدي إلى صعوبات في جمع البيانات من بعض مفرداته من أسر ومنشآت. وكما هو معلوم، فإن نجاح العمل الإحصائي مرهون بشكل أساسي بمدى استعداد أفراد المجتمع ومؤسساته لتوفير بيانات ومعلومات دقيقة عن دخلهم وانفاقهم والأنشطة التي يقومون بها وغيرها من الأمور التي تهم المخططين ومتخذي القرارات والباحثين ومستخدمي البيانات والمعلومات الإحصائية بشكل عام.

وقد خصصت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية محوراً أساسياً للاتصال والتوعية، وذلك لتعزيز وتطوير الجهود التي يقوم بها القطاع -من ورش عمل وندوات، وما تتضمنه النشرات والتقارير من تعاريف ومفاهيم إحصائية، وما تشمله الخطط التنفيذية للمسوح الإحصائية من برامج للتوعية الإحصائية. وكذلك السعي لإعداد ونشر التقارير الإحصائية والأخبار الصحفية بأسلوب سهل الاستيعاب -لرفع الوعي الإحصائي لدى المجتمع، الأمر الذي يتطلب بطبيعة الحال تضافر الجهود بشكل مستمر على المدى البعيد.

استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب):

من المعلوم أن الغاية من توفير البيانات والمعلومات الإحصائية تكمن في استخدامها بالشكل الصحيح في اتخاذ القرارات وصنع السياسات وتقييم الأداء وغير ذلك. إلا أنه لا يزال ثمة بعض القصور في استخدام الكم الهائل من الإحصاءات التي تنتجها وتنشرها الأجهزة الإحصائية في المملكة. ويعود الأمر إلى أسباب عديدة من أهمها ضعف الوعي الإحصائي كما سبق، والنقص في التشاور مع المستخدمين -حيث يقتصر التشاور حاليًا على العمليات الإحصائية الكبرى مثل التعداد العام للسكان والمساكن والتعداد الاقتصادي الشامل – بالإضافة إلى بعض النواقص في إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية كما سيعرض لاحقًا.

ونظرًا لأهمية تطوير استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية والتواصل مع مستخدميها بهدف الوقوف على احتياجاتهم المستجدة والاستفادة من آرائهم واقتراحاتهم فيما يخص العمل الإحصائي. فقد خصصت الاستراتيجية الإحصائية محورًا استراتيجيًا رئيسًا لهذا المجال.

إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (العرض):

لا شك أن القطاع الإحصائي بذل ولا زال يبذل جهودًا معتبرة لإنتاج ونشر بيانات ومعلومات إحصائية تتسم بالدقة والشمولية والآنية وتلبي احتياجات المستخدمين من متخذي القرارات ومخططين وباحثين وغيرهم. وعلى الرغم من ذلك لا يزال هناك بعض النقص في تلبية الطلب على البيانات والمعلومات الإحصائية، في وقت يشهد فيه هذا الطلب تزايدًا وتنوعًا سريعين كما سيأتي.

ثم إن الاعتماد بشكل أساسي على سجلات إدارية شاملة ودقيقة لإنتاج معظم البيانات والمعلومات الإحصائية يُعد من أهم سمات القطاع الإحصائي المتميز. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته المملكة في تطوير السجلّات الإدارية، لا يزال هناك نقص في جودتها وشموليها لدى بعض الأجهزة الحكومية. وفي تطبيق الأساليب والأدلة الإحصائية الحديثة. وفي توفير المعلومات بشكل آلي وفي الوقت المناسب للهيئة العامة للإحصاء.

ويعود الأمر أساسًا إلى ضعف البنية التحتية لدى بعض الأجهزة الحكومية سواء فيما يتعلق بالجانب التنظيمي والكوادر البشرية المتخصصة والتجهيزات التقنية، وكذلك نقص في التنسيق بين مختلف الأطراف المكونة للقطاع.

وقد ركزت الاستراتيجية الإحصائية في محور الإنتاج الإحصائي (العرض) على تعزيز الجهود الهادفة إلى تلبية جميع احتياجات المستخدمين من بيانات ومعلومات إحصائية، وذلك من خلال تطوير العمليات الميدانية (التعدادات والمسوح والأبحاث)، والرفع من مستوى التنسيق بين كافة مكونات القطاع بهدف توحيد المفاهيم وتنظيم توقيت الإنتاج وتحسين تطبيق التوصيات والمعايير والتصنيفات والأنظمة الإحصائية الدولية وضمان انسياب البيانات والمعلومات الإحصائية بشكل آمن وبدون تأخير.

كما أولت الاستراتيجية أهمية بالغة لتطوير السجلّات الإدارية، حيث تشمل الرؤية المستقبلية الاعتماد بشكل رئيس على سجلات إدارية ذات شمولية وجودة عاليتين. كما تهدف الاستراتيجية في المدى المتوسط (١٤٤٠-١٤٤١هـ) إلى إنجاز التعداد العام للسكان والمساكن لعام (٢٠٢٠م) عن طريق السجلّات الإدارية، وذلك على غرار بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتشمل الجهود في هذا النطاق بناء وتطوير السجلّات الادارية المتخصصة وذات العلاقة بالأطر الإحصائية، وتحديد القطاعات التنظيمية المشرفة عليها (سجل الإنشاءات، وسجل مزاولة الأنشطة الاقتصادية، وغيرها). وسيساهم مشروع قاعدة البيانات الوطنية (مشروع الربط) الذي يجري الآن تنفيذه بشكل رئيس في بناء وتطوير السجلّات الإدارية.

الموارد البشرية:

لا يزال القطاع يعاني من إحجام الكفاءات ذات المؤهلات التخصصية (إحصاء رياضي، وإحصاء تطبيقي، ورياضيات، وبحوث عمليات، وأساليب كمية، واقتصاد) نتيجة لتصنيف الوظائف الإحصائية ضمن مجموعة الوظائف الإدارية والمالية في دليل تصنيف الوظائف لدى وزارة الخدمة المدنية. كما أن هناك عدم تناسب مؤهلات عدد من موظفي القطاع مع متطلبات العمل الاحصائي، بالإضافة إلى صعوبة مواكبة التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى الدولي.

ونظراً لأهمية وجود واستمرار كادر بشري يتمتع بكفاءات ومهارات عالية لضمان تطوير العمل الإحصائي بما يتناسب مع الجهود اللازمة لتلبية الطلب المتزايد والمتنوع للبيانات والمعلومات الإحصائية، تركز الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية، في إطار محور الحوكمة، على استقطاب والاحتفاظ بأصحاب الكفاءات الوطنيين، من خلال السعي لإعادة النظر في تصنيف الوظائف الإحصائية لتكون ضمن الوظائف الفنية، وتعزيز التواصل مع الجامعات لترغيب الطلاب المتميزين في الالتحاق بالقطاع، كما تركز الاستراتيجية على التعزيز المستمر لقدرات الكوادر العاملة في مجال الإحصاء والمعلومات من خلال تكثيف البرامج التدريبية المتخصصة، والإيفاد والابتعاث لنيل الشهادات العليا، والمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

قضايا وتحديات أخرى مهمة:

بالإضافة إلى القضايا والتحديات آنفة الذكر، توجد أيضاً بعض العوائق التي ينبغي معالجتها، ومن أهما ما يلي:

- عدم تناسب النظام الإحصائي القائم المعتمد في عام ١٣٧٩هـ (١٩٦٠م) مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للعمل الإحصائي والمعلوماتي وضرورة الإسراع في اعتماد النظام المعد من قبل الهيئة العامة للإحصاء والذي تم مشاركة الكثير من الجهات الحكومية في إعداده ومراجعته من خبراء لهم تجربه في هذا الجانب قبل اعتماده من قبل مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء.
- قصور في توحيد المفاهيم الإحصائية لدى المنتجين للبيانات بالمملكة.
- غياب الربط الآلي بين الهيئة ومختلف مكونات القطاع الإحصائي، حيث لا تزال ثمة صعوبات في توفير بعض البيانات الناتجة عن السجلّات الإدارية للهيئة بالتوقيت المناسب.
- عدم توحيد الأنظمة المحاسبية المعمول بها في مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية.

- عدم وجود قواعد بيانات شاملة في مؤسسات القطاع الخاص لأنشطتها حسب أدلة التصنيف الإحصائية.
- وجود نقص في الخرائط الرقمية الحديثة لدى بعض الأمانات والبلديات للمدن التابعة لها.
- عدم وجود آلية موحدة لترقيم الوحدات العقارية والمكانية لدى الجهات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة.
- ضعف حوكمة عملية تبادل البيانات بين مكونات القطاع الإحصائي.
- عدم توفر البيانات الغير مهيكله وعدم وجود التشريعات والأنظمة التي تدعم استخدمها كمصدر للبيانات الإحصائية

في ختام هذا الفصل المخصص لدراسة وتحليل الوضع الراهن في القطاع الإحصائي بالمملكة العربية السعودية، يمكن تلخيص أهم نقاط القوة، ونقاط الضعف، والفرص، والتحديات على النحو التالي:

أهم نقاط القوة	أهم نقاط الضعف
• الدعم رفيع المستوى الذي يحظى به القطاع الإحصائي لدى حكومة المملكة، ويتجلى في الكثير من الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء الداعمة للعمل الإحصائي. • اعتماد رؤية المملكة ٢٠٣٠ على البيانات والمعلومات الإحصائية المنتجة من قبل القطاع. • أهمية البيانات والمعلومات الإحصائية لدعم اتخاذ القرار. • وجود كمّ هائل من البيانات والمعلومات الإحصائية، وسلاسل زمنية معتبرة. • انضمام المملكة إلى المعيار العام لنشر البيانات (GDDS). • قرب انضمام المملكة إلى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS). • استخدام التقنيات الحديثة في كثير من مراحل العمل الإحصائي. • البدء بتنفيذ برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر). • قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٨٤) وتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٤هـ (الموافق ٢٠٠٥/١٢/٢٦م)، القاضي بإنشاء وحدات إحصائية بالوزارات والجهات الحكومية، وضمان وصول البيانات التي تنتجها الأجهزة الحكومية إلى الهيئة العامة للإحصاء بالآلية وفي التوقيت وبالشمولية المطلوبة.	• القصور في الوعي الإحصائي. • نقص في استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية بالشكل المطلوب. • عدم توافر بعض البيانات (مثال ذلك: بعض متطلبات رؤية ٢٠٣٠). • القصور في نشر البيانات والمعلومات الإحصائية بشكل يسهل فهمها واستخدامها بالشكل الصحيح. • نقص استخدام التقنيات الحديثة في مرحلة جمع ومعالجة البيانات. • القصور في تنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٨٤). • عدم تناسب النظام الإحصائي القائم المعتمد في عام ١٣٧٩هـ (١٩٦٠م) مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للعمل الإحصائي والمعلوماتي. • غياب الارتباط الفني بين الإدارات الإحصائية في القطاع والهيئة العامة للإحصاء. • ضعف الإقبال على التخصصات الأكاديمية الإحصائية. • ضعف إقبال أصحاب المؤهلات المطلوبة إلى العمل في القطاع الإحصائي.
أهم الفرص	**أهم التحديات**
• رؤية المملكة ٢٠٣٠ وما تحتاج إليه من بيانات ومعلومات إحصائية واسعة النطاق.	• الرفع من الوعي الإحصائي لدى المجتمع. • تطوير استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية.

• الالتزامات الدولية للمملكة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. • تزايد الطلب للبيانات والمعلومات الإحصائية بشكل عام • وجود نقلة نوعية في الاتصال بوسائله كافة • متطلبات عضوية المملكة في مجموعة العشرين (G٢٠) ضمن مبادرة فجوات البيانات (Data Gap Initiative) • زيادة المبادرات الدولية الداعمة للإحصاء، مثل "البيانات الضخمة" (Big Data)، و"ثورة البيانات" (Data Revolution). • وجود الحكومة الإلكترونية (برنامج يسر). • التطور الهائل والمطرد في تقنيات المعلومات والاتصالات.	• مواكبة تلبية الطلب المتزايد والمتشعب للبيانات والمعلومات الإحصائية (رؤية المملكة ٢٠٣٠، أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وغيرها). • التنفيذ الشامل والكامل للقرارات السامية ذات العلاقة (قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٨٤)). • تطوير السجلات الإدارية لتكون قابلة للاستخدام في إنتاج الإحصاءات الرسمية. • استقطاب كفاءات متميزة فنيًا وإداريًا واستبقاء أصحاب المؤهلات للعمل في القطاع.

٣. رؤية القطاع الإحصائي بالمملكة ٢٠٣٠:

نظراً للمكانة البارزة التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية في المنظومة الدولية والدور الأساسي الذي تؤديه على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتسارع المضطرد في المسار التنموي الذي تنتهجه المملكة مؤخراً عبر اعتمادها رؤية استراتيجية تنموية جديدة متمثلة في رؤية المملكة ٢٠٣٠ والبرامج المنفذة لها بما فيها برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، والتي تهدف إلى تحقيق تطور سريع ومستدام وإرساء الدعائم الأساسية لمجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح، بات من الضروري أن يكثف القطاع الإحصائي بالمملكة الجهود لتوفير كافة البيانات والمعلومات الإحصائية الداعمة لصنع القرار ورسم السياسات والتخطيط السليم لمبادرات وبرنامج الرؤية المملكة ٢٠٣٠ وفي الوقت نفسه رصد وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الطموحة.

ويضاف إلى جانب الطلب أيضاً التزايد الملحوظ من حيث الكم والكيف في الحاجة إلى البيانات والمعلومات الإحصائية الناتجة عن تداعيات الأزمات المالية والاقتصادية والغذائية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة، فضلاً عما تقتضيه عضوية المملكة في تجمعات دولية بارزة مثل مجموعة العشرين (G٢٠). ومن جهة أخرى، تتلقى الأجهزة الإحصائية طلباً كبيراً للبيانات الفردية (microdata)، وخاصة من قبل المخططين والباحثين الأكاديميين، وذلك نظراً لأهميتها في رسم وتقييم البرامج والمشاريع المستهدفة لفئات أو مناطق معينة، وتصميم النماذج التي تعين على تشخيص دقيق لمحددات الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها. الذي حتّم على القطاع الإحصائي بالمملكة العربية السعودية مواكبة هذا، وذلك لتلبية الطلب عليه.

وفي المقابل، فقد أبرز تحليل الوضع الراهن للقطاع الإحصائي بالمملكة الوارد في الفصل السابق أن القطاع يحظى باهتمام بارز من قبل الحكومة، كما أنه أحرز تقدماً ملحوظاً في ميادين عدة من أهمها: تطوير الإنتاج والنشر الإحصائي سواء تعلق الأمر بالسجلّات والإحصاءات الإدارية أو بالعمليات الميدانية من تعدادات ومسوح وأبحاث، واتخاذ إجراءات ملموسة للربط الآلي بين الهيئة (الجهاز المركزي للإحصاء) والإدارات والمراكز والوحدات الإحصائية في الأجهزة الحكومية، وغيرها.

لكن ثمة عقبات يجب التغلب عليها بحزم لكي يتمكن القطاع من تعزيز المكاسب والنهوض إلى مستويات من الأداء غير مسبوقة في البلاد. وتتعلق هذه التحديات كما ورد أعلاه بأهم العناصر المكونة للقطاع من مستخدمين ومنتجين للبيانات والمعلومات الإحصائية، وكذلك الوسائل الخدماتية الداعمة لأعماله، مثل التقنيات الحديثة، والاتصال والتوعية، والحوكمة.

تنطلق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية من هذا التحليل، وتستند بشكل أساسي إلى تجربة المملكة، وتأخذ في الحسبان تجارب البلدان التي حققت نتائج ملحوظة في مجال تطوير الإحصاء والمعلومات. كما أنها تواكب التطورات المضطردة للقطاع الإحصائي العالمي الذي يشهد طلباً متزايداً لإحصاءات ومعلومات أكثر دقة وتفصيلاً وآنية، وتحقق في

نفس الوقت تطورًا مستمرًا في الأساليب والمنهجيات والنظم والتقنيات، مما يفتح آفاقاً واسعة لتطوير وتحديث الأجهزة الإحصائية في المملكة، للارتقاء بالعمل الإحصائي وتفعيل دوره في التنمية وتقدم المجتمع، ومساهمته في اتخاذ القرارات.

إن المنهجية التي تعتمد عليها هذه الاستراتيجية تعد بأن سياسات وإجراءات متكاملة تعالج في نفس الوقت جميع عناصر القطاع الإحصائي هي وحدها الكفيلة بأن يكون لها أثر سريع ومستدام في تنمية هذا القطاع الحيوي، لذا تعالج الاستراتيجية في آن واحد أهم العناصر الواردة أعلاه والمتعلقة بمستخدمي ومنتجي البيانات والمعلومات الإحصائية، بالإضافة إلى العناصر المتعلقة بالبنية التحتية وبالبيئة المواتية كالتقنيات الحديثة، والاتصال والتوعية، والحوكمة.

وفيما يلي عرض للرؤية بعيدة المدى للقطاع الإحصائي بالمملكة ورسالته ومبادئه، والمحاور الرئيسة للاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية وأهدافها وأولوياتها، والجدول الزمني للتنفيذ، والأدوار المنوطة بالفاعلين الرئيسين، وأهم المخاطر التي قد تعرقل سير الاستراتيجية والمخططات البديلة.

٣,١ الرؤية بعيدة المدى والرسالة والمبادئ:

يُبين الإطار رقم (٤) التالي الرؤية بعدية المدى (٢٠٣٠م) للقطاع الإحصائي بالمملكة، ورسالة القطاع، والمبادئ (القيم) التي يعتزم القطاع الالتزام بها خلال أدائه للمهام الجسيمة الموكلة إليه:

الإطار رقم (٤): الرؤية بعيدة المدى للقطاع الإحصائي بالمملكة.

الرؤية: قطاع إحصائي ومعلوماتي كفؤ وفعال يلبي احتياجات المستفيدين بمهنية وجودة ومصداقية عالية. الرسالة: تطوير قطاع شامل ينتج وينشر بيانات ومعلومات إحصائية موثوقة وحديثة وفقاً للمنهجية الدولية، ويلبي احتياجات المستخدمين وخاصة المتعلقة منها بصنع القرار، ورسم السياسات والبرامج والمشاريع، ورصد مدى التقدم، وتقييم الآثار والأداء. المبادئ: المهنية، النزاهة، الشفافية، المشاركة، الجدية في العمل، التركيز على تحقيق النتائج: يلتزم القطاع الإحصائي في المملكة في تأدية رسالته بعدد من المبادئ ترتكز بشكل رئيس على المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة (راجع الملحق رقم (٨))، وتشمل على وجه الخصوص المهنية والنزاهة والشفافية والمشاركة والجدية في العمل والتركيز على تحقيق النتائج، كما أنه يتمسك بمبدأ ضرورة وجود قطاع اقتصادي منظم لصناعة البيانات والمعلومات الإحصائية، يستند إلى مقتضيات العرض والطلب، ولا يقتصر دوره على إنتاج المعلومات الإحصائية بالمواصفات اللازمة فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى مهام تسويق المنتج والتي تعتمد بالأساس على مدى جودته بتحقيقه للسمات الأساسية للمعلومات الإحصائية مثل الصلة

٣,٢ المحاور الرئيسة للاستراتيجية:

ترتكز الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية على خمسة محاور منسجمة ومتكاملة ويمد بعضها بعضًا لتساهم كلها في تحقيق الأهداف المرسومة:

- **محور استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب)**، ويستهدف التحسن الملحوظ لاستخدام البيانات والمعلومات الإحصائية في المملكة. ويقتضي هذا الأمر، على وجه الخصوص، الرصد المستمر لاحتياجات رؤية المملكة ٢٠٣٠ لدعم مبادراتها التنموية، واحتياجات القطاع الحكومي بشكل عام والقطاع الخاص والأكاديمي والمنظمات الإقليمية والدولية. واحتياجات المستخدمين الآخرين بشتى فئاتهم واهتماماتهم (جانب الطلب)، والرفع من مستوى التحليل الوارد في التقارير الإحصائية. كما يقتضي إشراكاً حقيقياً للمستخدمين في العمل الإحصائي، والسعيّ إلى زيادة رضاهم عن أداء القطاع الإحصائي.
- **محور إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (العرض)**، ويسعى إلى النهوض بالإنتاج الإحصائي من خلال التركيز على تطوير السجلّات الإدارية مع مواصلة تحسين العمليات الميدانية من تعدادات ومسوح وأبحاث. وكذلك تعزيز جودة المنتجات والخدمات الإحصائية لكي توفر البيانات والمعلومات اللازمة لصنع القرار ورسم السياسات ورصد التقدم وتقييم الآثار والأداء، وذلك حسب الاحتياجات الوطنية وعلى رأسها متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، ووفقاً للمعايير والالتزامات الإقليمية والعربية والدولية.
- **محور التقنيات الحديثة**، ويستهدف الاستفادة من التقنيات الحديثة القائمة واللاحقة للارتقاء بالمنتجات والخدمات الإحصائية في مجال جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية. ويعتبر برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر) تجسيداً لهذا الخيار الاستراتيجي.
- **محور الاتصال والتوعية**، ويسعى إلى تعزيز المعرفة الإحصائية في المجتمع بكيفية الحصول على المعلومات والتزويد بها والتعامل معها، وإرساء ثقافة الاتصال والتعاون والشفافية لدى الفاعلين في القطاع الإحصائي من أجل تحسين عمليات جمع البيانات والمعلومات ونشرها، وذلك عبر خطة عمل مرافقة للاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية. ويشمل الأمر ضرورة توصيل البيانات والمعلومات الإحصائية بحيث تكون سهلة الاستيعاب والاستخدام من طرف المتلقين كل حسب مؤهلاته.
- **محور الحوكمة**، ويهدف إلى رفع كفاءة وتطوير أساليب وطرق إدارة مكونات القطاع من مؤسسات مختلفة وموارد بشرية ومالية، وفقاً للمبادئ التي تبناها القطاع، والمتمثلة في المهنية والنزاهة والشفافية والمشاركة والتفاني والتركيز على تحقيق النتائج. ومن أهم العناصر في هذا المحور تحسين وتطوير الإطار التنظيمي للقطاع الإحصائي بمكوناته، وتنمية الموارد البشرية بحيث يتم تطوير مهارات الكادر البشري، وتتمكن الأجهزة الإحصائية من استقطاب واستبقاء أفضل المواهب في المملكة. وأخيراً، إدارة الموارد المالية بشكل يكفل تحقيق الفعالية والكفاءة في تنفيذ المبادرات والبرامج والمشاريع بأقل تكلفة ممكنة مع بلوغ الأهداف المرجوة وتحقيق النتائج المرسومة.

٣,٣ الأهداف الاستراتيجية:

تهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية بالأساس إلى دعم تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات الإحصائية الشاملة والمتكاملة التي تدعم صنع القرار، ورسم السياسات، وتخطيط البرامج والمشاريع، ورصد التقدم المحرز في تحقيق الرؤية، وتقييم الأداء بالتنسيق مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء)، ورصد التقدم المتحقق في الوفاء بالتزامات المملكة الناشئة عن دورها الريادي على المستوى الخليجي والإسلامي والعربي وعلى المستوى الدولي مثل أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وتزامناً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، فإن الإطار الزمني لتنفيذ هذه الاستراتيجية يمتد طيلة ثلاثة عشر عامًا (من ٢٠١٨م إلى ٢٠٣٠م)، وهو الإطار الذي يُتوقع أن تعطي فيه جميعُ المبادرات والمشاريع والسياسات المرسومة نتائجها كاملة. ومن المتفق عليه أنه لا يمكن تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع والأنشطة المرسومة ضمن محاور الاستراتيجية الخمس في نفس الوقت وبنفس الفعالية، ثم إن الاستراتيجية تشكل في حد ذاتها مسلسلاً متجدداً يُثرى بتجربة تنفيذ الاستراتيجية نفسها، وبتقييم آثار البرامج والمشاريع المتعددة، وبآراء مختلف الفاعلين، وبالتطورات والمستجدات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

لذا سيتم تنفيذ الاستراتيجية على مراحل متسلسلة تزامناً مع دورة التخطيط الخمسية لرؤية المملكة ٢٠٣٠. وفي هذا الإطار، تسعى الاستراتيجية لتحقيق عدد (١٢) هدفًا في المدى البعيد (العام ١٤٥٢/٥١هـ، الموافق ٢٠٣٠م)، وإلى تحقيق عدد (١٥) هدفًا في المدى القريب (١٤٤٢/٤١هـ، الموافق ٢٠٢٠م) يتعين تحقيقها من أجل ضمان السير في الاتجاه الصحيح لبلوغ الأهداف بعيدة المدى وتحقيق الرؤية الواردة آنفاً. وفيما يلي عرض لأهم هذه الأهداف حسب محاور الاستراتيجية:

استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب)	١. تحسن ملحوظ ومستمر في استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية بشكل صحيح. ٢. الحفاظ على مستوى عال من رضا المستخدمين.	١. إشراك حقيقي ومستمر لمستخدمي البيانات والمعلومات في العمل الإحصائي، من خلال إنشاء وتفعيل آلية رسمية للتشاور المستمر بين منتجي ومستخدمي البيانات والمعلومات الإحصائية. ٢. الوقوف على الاحتياجات الحالية والمستقبلية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ والتزامات المملكة الدولية والإقليمية من البيانات والمعلومات الإحصائية المتوفرة أو الجديدة. ٣. تحقيق مستوى عال من رضا المستخدمين للبيانات والمعلومات الإحصائية.

إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (العرض)	٣. تلبية احتياجات كافة المستخدمين بتوفير بيانات ومعلومات إحصائية سهلة الاستخدام وبالتوقيت المناسب. ٤. تعزيز جودة المنتجات والخدمات الإحصائية، من خلال تطبيق أحدث المعايير والأساليب والتصانيف الدولية في جمع ومعالجة وتحليل ونشر البيانات. ٥. زيادة الاعتماد على السجلّات الإدارية كمصدر رئيس للإحصاءات الرسمية	٤. تلبية احتياجات رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتزامات المملكة الدولية والإقليمية من البيانات والمعلومات الإحصائية. ٥. تحقيق الانضمام إلى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي، والوفاء بمتطلباته بشكل مستمر. ٦. تحقيق المتطلبات الحالية والمستقبلية لعضوية المملكة في مجموعة العشرين (G٢٠) ضمن مبادرة فجوات البيانات (Data Gap Initiative). ٧. تحقيق العناصر اللازمة لإجراء التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٢٠م عن طريق السجلّات الإدارية.
التقنيات الحديثة	٦. استخدام أحدث التقنيات في كل العمل الإحصائي (وفق التطورات والمستجدات في المجال) ٧. تطوير البنية التحتية الرقمية	٨. تعميم استخدام التقنيات الحديثة (مثل الأجهزة اللوحية والاستمارات الالكترونية) في كافة مراحل العمل الإحصائي. ٩. تحقيق الربط الإلكتروني بين الهيئة والسجلّات الإدارية ذات الأولوية من منطلق احتياجات رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٢٠.
الاتصال والتوعية	٨. تعزيز المعرفة الإحصائية والوعي الإحصائي في المجتمع من خلال التعليم والتوعية. ٩. إرساء ثقافة الاتصال والتعاون والشفافية لدى الفاعلين في القطاع الإحصائي.	١٠. رفع الوعي الإحصائي لدى المجتمع.
الحوكمة	١٠. رفع فعالية القطاع الإحصائي وتقليص الفجوة بين مكوناته. ١١. تطوير الموارد البشرية الوطنية، واستقطاب أصحاب المهارات المتميزة الوطنيين. ١٢. إدارة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية.	١١. تفعيل القطاع الإحصائي على مراحل. ١٢. تطوير الموارد البشرية الوطنية، من خلال إعداد برنامج خاص لهذا الشأن، والبدء في تنفيذه قبل نهاية العام ٢٠١٨م. ١٣. تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين الهيئة ومختلف مكونات القطاع الإحصائي. ١٤. إرساء ثقافة الإدارة القائمة على تحقيق النتائج، من خلال تفعيل نظام الرصد والتقييم المقترح. ١٥. إدارة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية.

وقد تم تركيز محاور وأهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية على تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، كما هو مبين في الجدول أدناه:

المحور الأول: استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب)	١	تحسين ملحوظ ومستمر في استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية بشكل صحيح	تعزيز فاعلية الحكومة: تحسين أداء الجهاز الحكومي-التفاعل بشكل فعال مع المواطنين	تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية، تحسين أداء الجهات العامة
	٢	الحفاظ على مستوى عال من رضا المستخدمين	تعزيز فاعلية الحكومة: التفاعل بشكل فعال مع المواطن	دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال
				ضمان تجاوب الجهات العامة للاقتراحات عملائها
المحور الثاني: إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (العرض)	٣	تلبية احتياجات كافة المستخدمين بتوفير بيانات ومعلومات إحصائية سهلة الاستخدام، وبالتوقيت المناسب	تعزيز فاعلية الحكومة: تحسين أداء الجهاز الحكومي-التفاعل بشكل فعال مع المواطنين	تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية
	٤	تعزيز جودة المنتجات والخدمات الإحصائية	تعزيز فاعلية الحكومة: تحسين أداء الجهاز الحكومي	الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين
	٥	زيادة الاعتماد على السجلات الإدارية كمصدر رئيس للإحصاءات الرسمية	تعزيز فاعلية الحكومة: تحسين أداء الجهاز الحكومي	الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين
				تصميم هيكل حكومي أكثر مرونة وفعالية
				تحسين أداء الجهات العامة
المحور الثالث: التقنيات الحديثة	٦	استخدام أحدث التقنيات في كل العمل الإحصائي (وفق التطورات والمستجدات في المجال)	تعزيز فاعلية الحكومة: تحسين أداء الجهاز الحكومي	تطوير الحكومة الإلكترونية
	٧	تطوير البنية التحتية الرقمية	تعزيز فاعلية الحكومة: تحسين أداء الجهاز الحكومي	تطوير الحكومة الإلكترونية
المحور الرابع: الاتصال والتوعية	٨	تعزيز المعرفة الإحصائية والوعي الإحصائي في المجتمع	تعزيز فاعلية الحكومة: التفاعل بشكل فعال مع المواطنين	تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية

	٩	إرساء ثقافة الاتصال والتعاون والشفافية لدى الفاعلين في القطاع الإحصائي	تعزيز فاعلية الحكومة: تحسين أداء الجهاز الحكومي-التفاعل بشكل فعال مع المواطنين	تحسين أداء الجهات العامة
المحور الخامس: الحوكمة	١٠	رفع فعالية القطاع الإحصائي وتقليص الفجوة بين مكوناته	تعزيز فاعلية الحكومة: تحسين أداء الجهاز الحكومي	تصميم هيكل حكومي أكثر مرونة وفعالية
	١١	تطوير الموارد البشرية الإحصائية الوطنية، واستقطاب أصحاب المهارات المتميزة الوطنيين	تعزيز فاعلية الحكومة: تحسين أداء الجهاز الحكومي	تحسين إنتاجية موظفي الحكومة
	١٢	إدارة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية	تعزيز فاعلية الحكومة: تحقيق توازن الميزانية العامة	تعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي

٣,٤ الجدول الزمني للتنفيذ:

إن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية عملية تكرارية مستمرة كما ذُكر آنفاً، إذ إنها تستفيد من الدروس المستخلصة من تنفيذها، حيث ترصد نقاط القوة ونقاط الضعف، ويتم تعديل التوجهات الاستراتيجية أو السياسات أو الأنشطة المبرمجة بناءً على ذلك وحسب الحاجة. وتُثرى الاستراتيجية وخطة عملها كذلك بالمستجدات في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية والقطاعية وعلى رأسها رؤية المملكة ٢٠٣٠. ثم إن أخذ آراء الفاعلين في القطاع بعين الاعتبار أمر بالغ الأهمية وذلك لكسب التأييد ولضمان ملاءمة العمل الإحصائي مع واقع واحتياجات المجتمع السعودي. وأخيراً يتم إثراء الاستراتيجية عن طريق رصد أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وتكييفها مع الوضعية القائمة في المملكة.

لذا يتم تنفيذ الاستراتيجية من خلال ثلاث خطط عمل بالتزامن مع دورة التخطيط الخمسية لرؤية المملكة ٢٠٣٠. تغطي أولها المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠م)، والثانية المدة (٢٠٢١-٢٠٢٥م)، والثالثة المدة (٢٠٢٦-٢٠٣٠م)، مع إعداد تقارير ربع سنوية حول التنفيذ، وإجراء تقييم في نهاية المرحلة الأولى، وإجراء تقييمين في المرحلتين الثانية والثالثة (عند منتصف المرحلة، وبعد انتهائها)، والتحديث الدوري للاستراتيجية (راجع نظام الرصد والتقييم).

٣,٥ مساهمات الفاعلين الرئيسيين:

نظراً لأن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية ترسم أهدافاً طموحة للنهوض بالعمل الإحصائي في المملكة لا يمكن بلوغها إلا بتضافر الجهود، فإن تنفيذها بشكل ناجح يتطلب حشد كافة الفاعلين في هذا المجال وتحديداً دقيقاً لأدوارهم. وفي هذا النطاق، فلا شك أن المملكة بذلت ولا زالت تبذل جهوداً قيمة لتطوير العمل الإحصائي والمعلوماتي،

وأن من شأن القرارات السامية التي تم اتخاذها في الماضي القريب والموارد المتاحة المستمرة أن تدفع بعملية تنمية القطاع بشكل ملحوظ، وأن تخلق بيئة مواتية تمكن مستخدمي ومنتجي البيانات والمعلومات الإحصائية من القيام بأدوارهم بشكل فعال.

دور مستخدمي البيانات:

يشكل الاهتمام بمستخدمي البيانات والمعلومات الإحصائية من صانعي القرارات وراسمي السياسات وواضعي الميزانيات والباحثين والمحللين وأفراد المجتمع، على تعدد فئاتهم ومؤهلاتهم، أحد أهم محاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية كما سبق بيانه، وذلك لأن استخدام البيانات غاية في حد ذاته بالنسبة للقطاع الإحصائي، ولأنه بإمكان المستخدمين تقديمُ دعم مهم للعمل الإحصائي من خلال المساهمة في المناصرة وكسب التأييد، وتحسين جودة البيانات وأساليب النشر، وتحسين تعاون المستجيبين أثناء الأعمال الميدانية من مسوح وتعدادات وأبحاث.

دور منتجي البيانات:

تقع مسؤولية إنتاج ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية بالمواصفات المطلوبة على عاتق القطاع الإحصائي في المملكة، والتي من خلالها تتحقق النقلة النوعية في الإنتاج الإحصائي من حيث الشمولية والتغطية والآنية وعناصر الجودة الشاملة كافة، وذلك بإشراف ففي من الهيئة العامة للإحصاء بصفتها المرجع الرئيس لجميع الإحصاءات الرسمية، وعلاوة على ذلك فإن القطاع يقوم بدور أساسي في التوعية ونشر الثقافة الإحصائية في المجتمع.

ومن جهة أخرى، فإن القطاع يتطلع إلى مشاركة أكثر فعالية في المحافل الدولية بغية المساهمة فيما يحدث من تطورات في المنهجيات والمعايير والأساليب والتصانيف والطرق الإحصائية، كما أنه سيعزز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي نظرًا للدور المهم الذي يلعبه هذا الأخير في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان (راجع الإطار رقم ٥).

الإطار رقم (٥): التعاون الثنائي والإقليمي والدولي.

يشكل التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف عاملاً بالغ الأهمية في تطوير الإحصاءات الرسمية كما ورد في المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، وذلك لأسباب عديدة منها أن المنظمات الدولية والإقليمية تقوم بأدوار مهمة وفقاً للاتفاقيات التي تحكمها، وذلك من خلال وضع التصانيف والمعايير والأساليب الدولية والإقليمية، وتوفير الدعم اللازم للدول الأعضاء عن طريق العون الفني، وتبادل التجارب الناجحة والممارسات الجيدة بين تلك الدول. ومن جهته يُمكن التعاون الثنائي من التبادل المباشر للتجارب الناجحة والخبرات بشكل أكثر تفصيلاً ومن توفير الدعم الفني كذلك.

وفي هذا السياق، يعتزم القطاع الإحصائي تعزيز التعاون والمشاركة في تطوير العمل الإحصائي على المستويين الإقليمي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجامعة العربية، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والإسكوا)، والدولي (اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ومجموعات العمل التابعة للأمم المتحدة مثل الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجموعة "البيانات الضخمة"، وغيرها).

٣,٦ أهم المخاطر والمخططات البديلة:

تأسست الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية على رؤية بعيدة المدى وأهداف طموحة تسعى لإحراز نقلة نوعية في أداء القطاع الإحصائي. لكن نجاح الاستراتيجية وخطة العمل المتزامنة مع دورة التخطيط الخمسية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ يواجه عدداً من المخاطر ينبغي تحديدها وتحليلها، وتصور مخططات بديلة، والقيام بالإجراءات اللازمة للحد من التأثير السلبي للمخاطر. وتتمثل أهم هذه المخاطر في العناصر التالية:

- قصور في التبني الفعلي للاستراتيجية من قبل بعض الفاعلين في القطاع الإحصائي، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضعف المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية.
- عدم توفر الخبرات والكفاءات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية في بعض المجالات كماً وكيفاً.
- عدم تمكين مستخدمي البيانات من المساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل الإحصائي.
- استمرار القصور في الوعي الإحصائي لدى بعض الأفراد والمؤسسات.

وفيما يلي بعض والإجراءات التي من شأنها التخفيف من التأثير السلبي لهذه المخاطر، وبالتالي ضمان مسيرة سليمة لتطوير القطاع الإحصائي في المملكة:

- تكثيف الجهود الإعلامية والتثقيفية من أجل رفع مستوى الوعي بأهمية الاستراتيجية الإحصائية وضرورة تنفيذها بالشكل المطلوب ليتمكن القطاع الإحصائي من المساهمة بشكل فعال في المسار التنموي للبلد.
- تعزيز منهجية المشاركة في مسار الاستراتيجية الذي يشمل إعداد الاستراتيجية، وتنفيذها، ورصد ما تم إحرازه من تقدم في تحقيق الأهداف وتنفيذ مختلف المبادرات والبرامج والمشاريع، وتقييم الأداء والآثار، والتحديث الدوري للاستراتيجية.
- تقديم المساندة والاستشارات اللازمة لتمكين المستخدمين من استغلال مخرجات العمل الإحصائي الاستغلال الأمثل.
- حث الجهات الحكومية على الإسراع في تبني الوسائل الآلية في تنفيذ أعمالها إعمالاً للأوامر السامية الصادرة بهذا الشأن، وإجراء الربط الآلي بينها وبين الهيئة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- تحليل وتذليل الصعوبات التي قد تعرقل التنفيذ الفعلي لخطة العمل المتزامنة مع دورة التخطيط الخمسية لرؤية المملكة ٢٠٣٠.
- إعداد وتنفيذ برامج تدريبية لرفع مستوى الأداء للعاملين في قطاع الإحصاءات والمعلومات والعمل على جذب الكفاءات والخبرات في هذا القطاع.

وفي حال اتضح أن التنفيذ الكامل لخطة العمل الخمسية لن يكون على المستوى المطلوب، ينبغي النظر في مخططات بديلة، يتم من خلالها تحديد وتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية المطلقة، وتغيير الأهداف قريبة ومتوسطة المدى بما يتوافق مع ما سيتم تنفيذه بالفعل. فعلى سبيل المثال، إن تعذر تحقيق هدف "إجراء التعداد العام للسكان والمساكن للعام ٢٠٢٠م عن طريق السجلات الإدارية"، يكون المخطط البديل جمع بعض المعلومات السكانية عن طريق السجلات والبقية عن طريق أعمال ميدانية، وينبغي حينها تعديل الهدف إلى "إجراء التعداد العام للسكان والمساكن

للعام ٢٠٢٠م عن طريق السجلّات الإدارية والأعمال الميدانية". وبالإمكان كذلك تمديد المدة الزمنية لتنفيذ بعض البرامج والمشاريع إلى حين التغلب على الصعوبات التي تواجهها.

وفي هذا الإطار ينبغي التأكيد على ضرورة إعداد لوحات القيادة على مستوى كل الجهات المكونة للقطاع وذلك ليتسنى تحديد القصور في التنفيذ واتخاذ التدابير اللازمة دون تأخير (راجع الفصل الرابع بعنوان "آليات التنفيذ والرصد والتقييم والتحديث").

ويمكن تلخيص أهم المخاطر، وإجراءات التخفيف من التأثير السلبي والمخططات البديلة في الجدول التالي:

قصور في الوعي داخل القطاع الإحصائي بالاستراتيجية وكيفية المساهمة في تحقيقها.	متوسط	مرتفع	تفعيل البرامج التوعوية والتدريبية في الاستراتيجية وأهدافها ومساهمة الجهات بها.
قصور في التبني الفعلي للاستراتيجية من قبل بعض الجهات.	متوسط	متوسط	تكثيف الجهود الإعلامية والتثقيفية من أجل رفع مستوى الوعي بأهمية الاستراتيجية الإحصائية.
عدم توفر الخبرات والكفاءات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.	متوسط	مرتفع	الاستعانة ببيوت خبرة بشكل مؤقت وحسب الحاجة.
عدم تمكين مستخدمي البيانات من المساهمة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في العمل الإحصائي.	متوسط	متوسط	تحديد الأسباب في ذلك وإيجاد الآليات اللازمة لمعالجتها.
استمرار القصور في الوعي الإحصائي لدى بعض الأفراد والمؤسسات.	متوسط	متوسط	تكثيف الجهود الإعلامية والتثقيفية من أجل رفع مستوى الوعي الإحصائي لدى المجتمع.
نقص في اهتمام واستجابة بعض الجهات لمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل.	منخفض	مرتفع	تحديد وتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية، وتغيير الأهداف قريبة ومتوسطة المدى حسب الحاجة.
عدم توفر المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ الخطة الخمسية.	منخفض	مرتفع	إعادة تحديد الأولويات، وتمديد المدة الزمنية لتنفيذ بعض البرامج والمشاريع.
التأخير في اعتماد نظام الإحصاء الجديد أو عدم الموافقة عليه.	منخفض	مرتفع	إجراء التعديلات اللازمة على مسودة النظام الإحصائي الجديد للحصول على الموافقة، ومواصلة تعزيز الشراكة والتعاون مع الجهات

أهم المعالم	المجال الموكل له تنفيذ هذا المعلم (مجال موضوعي)	الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذا المعلم (جهة أو جهات)	الجهات المختلفة من القطاع العام والقطاعات المساندة
			الحكومية المعنية بتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٤. خطة العمل بالتزامن مع برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠:

بحكم تركيز الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية على دعم رؤية المملكة ٢٠٣٠ بما تتطلب من البيانات والمعلومات الإحصائية الموثوقة والشاملة والآنية، سيتم التنفيذ من خلال خطط عمل متوازية مع دورة التخطيط الخمسية لرؤية المملكة، وهي كالتالي: المرحلة الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠)، والمرحلة الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥)، والمرحلة الثالثة والأخيرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠).

المرحلة الأولى ٢٠١٨-٢٠٢٠ ← المرحلة الثانية ٢٠٢١-٢٠٢٥ ← المرحلة الثالثة ٢٠٢٦-٢٠٣٠

سيتم التركيز في المرحلة الأولى على محور العرض بشكل أساسي والمحاور الأخرى بصورة أقل	سيركز القطاع الإحصائي خلال فترة ما بعد العام ٢٠٢٠م على تسريع وتيرة التطور وتحقيق التميز الإقليمي والعالمي، من خلال البناء على النقلة النوعية التي سيشهدها خلال المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية (٢٠١٨-٢٠٢٠م)

ومن أهم الأولويات الاستراتيجية التي ستكون محل التركز تنفيذُ برنامج تمكين القطاع الإحصائي، وفق المادة الثالثة من تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، الذي وافق عليه مجلس الوزراء بالقرار رقم (١١) بتاريخ ١٤٣٧/١/١٣هـ، والتي تنص على أن التنظيم يهدف إلى تنظيم العمل الإحصائي في المملكة وتفعيلة من خلال إيجاد منظومة عمل إحصائية شاملة ودقيقة وموحدة ومتابعة تنفيذها، كما أن التنظيم نفسه نص على أن الهيئة العامة للإحصاء هي الجهة المعنية بالإحصاء وهي المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف والمنظم له، كما تضمن الأمر السامي الكريم رقم (٢٥٦٦٨) وتاريخ ١٤٣٨/٨/٧هـ، تكليف جميع الجهات الحكومية بتفعيل الإدارات والوحدات الإحصائية لديها لتقديم بيانات عالية الجودة تخدم متطلبات العمل الإحصائي في المملكة.

لقد أصبح من الواضح أن تنفيذ العمل الإحصائي يتطلب تفعيل الوحدات الإحصائية لدى الجهات الحكومية، وهذا الأمر يتطلب تعزيز الدور الذي تقوم به تلك الوحدات في مجال العمل الإحصائي، وهو دور رئيس ومحوري خاصة وأنها المصدر الرئيس للسجلات الإدارية، التي تشتمل على معلومات هائلة يمكن تحويلها إلى بيانات ومؤشرات إحصائية، لكن الجهات الحكومية تقوم بحفظ المعلومات المتعلقة بنشاطها الرئيس في سجلات لا يراعى فيها جانب التبويب الإحصائي، ويتم حفظها لتحقيق أهداف غير إحصائية، مع أن هذه البيانات يمكن الاعتماد عليها، بعد تحويلها باستخدام الأساليب

الإحصائية، إلى إحصاءات شاملة ودقيقة، خاصة وأن كون البيانات المتعلقة بنشاط الجهة الرئيس محفوظة في سجلات حاسوبية بدلاً من السجلّات الورقية يسهل عملية تحويلها إلى بيانات إحصائية.

يتمثل الهدف الرئيس لبرنامج تمكين القطاع الإحصائي في تفعيل الوحدات الإدارية الإحصائية المكونة للقطاع الإحصائي، من خلال توفير البنية التحتية اللازمة (فنياً، وتقنياً، وبشرياً)، لزيادة الاستفادة من البيانات والمعلومات المحفوظة في السجلّات الإدارية لدى الجهات الحكومية بعد معالجتها وتحويلها إلى إحصاءات ومؤشرات، وتوظيفها ضمن منظومة العمل الإحصائي في المملكة، وفق نموذج تشغيلي يرتكز على ما يلي:

أولاً: التأكيد على إنشاء وحدات إدارية إحصائية:

لقد أكدت المادة الخامسة من نظام الإحصاءات العامة للدولة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٢) بتاريخ ١٣٧٩/١٢/٧هـ على تخصيص قسم للإحصاء في كل وزارة أو دائرة من الوزارات والدوائر الحكومية تكون مهمته جمع الإحصاءات المتعلقة بإعمال تلك الوزارة او الدائرة، ويقوم بوضع مناهجه العملية بالاتفاق مع الهيئة، وتحت إشرافها، ويتبع كافة التعليمات الإحصائية والفنية التي تضعها. يبرز أهمية إنشاء وحدة إحصائية في الجهة من أهمية دورها في مجال جمع البيانات والمعلومات، وإعداد الإحصاءات المتعلقة بالنشاط الرئيسي للجهة، وكذلك تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاط الجهة الرئيس آلياً مع الجهات الأخرى، إضافة إلى التنسيق مع الهيئة لتصميم وتطوير نماذج السجلّات الإدارية والآليات الإحصائية المستخدمة لجمع البيانات. لقد أصبح من الواضح أن مواكبة العمل الإحصائي للمتغيرات المتسارعة التي تمر بها المملكة يتطلب ان تبادر الأجهزة الحكومية التي لا يوجد لديها إدارات إحصائية، بسرعة إنشاء هذه الإدارات والعمل على تفعيلها للقيام بمهامها الإحصائية بشكل فعّال، وتساهم في دعم رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ثانياً: تحسين البنية التحتية في الوحدات الاحصائية:

أظهرت الدراسة الميدانية للوحدات الإحصائية التي قامت بها الهيئة، بهدف التعرف على القطاع الإحصائي لأغراض برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر)، أو من خلال ورش العمل واللقاءات التي تمت مع منسوبي الإدارات المعنية بالعمل الإحصائي في الأجهزة الحكومية لدراسة الوضع الراهن لمشروع تفعيل القطاع الإحصائي، حاجة الوحدات الإحصائية لدى بعض الجهات إلى تحسين البنية التحتية التنظيمية والفنية والتقنية، لمواجهة التحديات المختلفة التي تمر بها، خاصة وأن طبيعة العمل الإحصائي تتسم بالتنوع وتعدد المجالات. كما تمثل الالتزامات الإحصائية الدولية عبئا كبيراً على الجهات الحكومية، تحتاج معه إلى توفير دعم فني وتقني يضمن قيام الوحدة الإحصائية بما ينبغي عمله في هذا الجانب، وأن تتوفر لديها الإمكانات اللازمة للتنسيق مع الهيئة العامة للإحصاء في مجال توفير المؤشرات المتعلقة بنشاط الجهة.

ثالثاً: رفع المستوى الإداري للوحدات الإحصائية:

إن قدرة الوحدات الإحصائية في الجهات الحكومية على القيام بمهامها المطلوبة، والعمل بفعالية لتقديم خدمة إحصائية للجهة نفسها، ودعم منظومة العمل الإحصائية، يتطلب رفع مستواها الإداري، ومنحها مزيد من المرونة

في مجال عملها. كما أن التجارب تؤكد أن رفع المستوى الإداري للوحدة الإحصائية يعزز موقعها، ويمكّنها من القيام بمهامها المتعلقة بتوفير إحصاءات ذات جودة عالية من واقع نشاط الجهة الرئيس. كما يساعد في رفع مستوى الثقة بعملها. وهذا الأمر يتطلب اعتماد هيكل تنظيمي للوحدة الإحصائية، يضمن بالإضافة إلى رفع مستواها الإداري، تحديد الاختصاصات والمهام والواجبات والصلاحيات وفق دليل موثق يساهم في التأثير إيجابياً في تحقيق الأهداف. وكذلك في تطوير وتحسين الإنتاجية. ويعزز قدرتها على بناء علاقة متينة مع الهيئة.

رابعاً: توحيد التصانيف الإحصائية لمختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية:

يتطلب توحيد المفهوم الإحصائي للبيانات والمؤشرات الإحصائية، واتضاح مدلولها، أن يتم تصنيفها وفق تصنيف موحد تلتزم به جميع الجهات الحكومية. لقد أدى اختلاف التصانيف الإحصائية التي تستخدمها الجهات الحكومية في تصنيف البيانات المتعلقة بأنشطتها الرئيسة، إلى صعوبة استثمار البيانات المتوفرة في سجلاتها الإدارية وتحويلها إلى إحصاءات شاملة ومؤشرات دقيقة يمكن الاعتماد عليها، بل كان ذلك مسبباً في تضارب البيانات وعدم وضوح مدلولها الإحصائي. وكذلك صعوبة الربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية لتحقيق المزيد من التنسيق والتعاون. لقد أوكل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، مهمة إعداد الأدلة والتصنيفات الإحصائية الوطنية وفقاً للمعايير الدولية إلى الهيئة، حيث وضعت ضمن أولوياتها تطبيق التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية. فصدر الأمر السامي رقم (٤٤٣٠٣) بتاريخ ١٤٣٨/٩/٢٥هـ القاضي بقيام الوزارات والجهات الحكومية ذوات العلاقة بالأنشطة الاقتصادية باعتماد التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية في جميع أنشطتها الاقتصادية تصنيفاً معتمداً وحيداً، والعمل على تطبيقه قبل تاريخ ٢٠١٨/١/١م. وسوف يتم العمل على بقية التصانيف الإحصائية بصورة تدريجية.

خامساً: رفع مستوى القدرات الإحصائية واستقطاب الكفاءات المتخصصة:

تهدف الهيئة من إنشاء أكاديمية للإحصاء، بأن تقوم بدور فعّال في مجال التدريب الإحصائي، خاصة التدريب على رأس العمل، وذلك بوضع تفاصيل البرامج التدريبية، وتوفير أدوات وبرامج التدريب، ولعل ما يزيد من أهمية القيام بهذا الدور ما تبديه بعض الجهات من حاجتها الماسة للقدرات الإحصائية القادرة على التعامل مع البيانات والمعلومات الإحصائية. فالموارد البشرية المتخصصة في مجال الإحصاء نادرة، إلا أنه يمكن سد النقص بالتركيز على رفع مستوى الممارسين الإحصائيين، وزيادة إنتاجيتهم وإكسابهم المهارات والمعارف المطلوبة. كما أن الاهتمام بتدريب العاملين في مجال الإحصاء يساهم في تعزيز الاتجاه الإيجابي لدى العاملين نحو العمل، وبرفع مستوى الولاء للجهة، خاصة وأن أهمية التدريب لا تقتصر على تطوير سلوك الموظف، وزيادة المعلومات لديه وتحديثها، واكتشاف الإبداعات المهنية، بل وأن التدريب يتجاوز ذلك إلى حل الكثير من التحديات التي تواجه الجهات، خاصة تلك التحديات المتعلقة بالتوظيف. وبالإضافة إلى التدريب، هناك الحاجة إلى تحويل الوظائف الإحصائية من مجموعة الوظائف الإدارية إلى مجموعة الوظائف التخصصية (الفنية) لضمان استقطاب الكفاءات المتخصصة.

ويتم تنفيذ برنامج تمكين القطاع الإحصائي بشكل تدريجي على مراحل، بحيث تتم تغطية كافة مكونات القطاع قبل نهاية المرحلة الثانية من تنفيذ الاستراتيجية (٢٠٢٥م). وبالإضافة إلى ذلك، تتميز المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية

خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠م)، بالتركيز على تعزيز البرامج والمشاريع والأنشطة الجارية واستكمال تنفيذها على الوجه المطلوب، مثل برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر)، ومشروع التعداد العام للسكان والمساكن للعام ٢٠٢٠م بالاعتماد على السجلّات الإدارية، وبرنامج مراصد المعلومات الوطنية المتخصصة، ومشروع بوابة السعودية للإحصاءات، الذين يساهمون بشكل مباشر في تمكين القطاع الإحصائي، والذي يجري تنفيذهم من قبل الهيئة العامة للإحصاء بالتعاون مع مختلف مكونات القطاع.

ويضاف إلى ذلك الجهود التي تقوم بها الهيئة في إطار تنفيذ استراتيجيتها المصاحبة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وجهود الجهات الأخرى المكونة للقطاع الإحصائي الهادفة إلى تطوير أعمالها بالتركيز على تعزيز السجلّات الإدارية التي لديها لاستخدامها في إنتاج الإحصاءات الرسمية، وسيسعى القطاع، بإشراف ودعم فني من الهيئة، إلى تحقيق تكامل هذه الجهود من خلال تبادل التجارب بين كافة الجهات بغية الاستفادة من التجارب الناجحة وتفادي تكرار الأخطاء.

كما تركز المرحلة الأولى على استكمال الإجراءات اللازمة لاعتماد نظام الإحصاء الجديد، وعلى تأسيس والبدء في تنفيذ البرامج والمشاريع الجديدة التي من شأنها أن تساهم في بلوغ الأهداف الاستراتيجية للقطاع وتعزيز مساهمته في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتزامات المملكة الإقليمية والدولية، مثل برنامج تطوير الموارد البشرية الإحصائية الوطنية، وبرنامج رفع الوعي الإحصائي لدى المجتمع.

وفيما يلي عرض السياسات والإجراءات والأنشطة ذات الأولوية خلال المرحلة الأولى حسب محاور الاستراتيجية الخمس. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه سيتم رصد مدى التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية قريبة وبعيدة المدى من خلال مؤشرات الأداء الرئيسة (راجع الملحق رقم (٢))، ومتابعة تنفيذ المحاور الخمس من خلال لوحات قياس مفصلة (dashboards) كما سيرد تفصيله في الفصل الخامس من هذه الوثيقة المخصص لآليات التنفيذ والرصد والتقييم والتحديث.

٤,١ محور استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب):

يشكل الاستخدام الفعلي للبيانات والمعلومات الإحصائية في صنع القرار ورسم السياسات ورصد مدى التقدم وتقييم الآثار والأداء هدفاً رئيساً بالنسبة للقطاع الإحصائي في المملكة. وسيتم السعي إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق السياسات والإجراءات والأنشطة التالية:

- إقامة شراكة حقيقية بين مستخدمي ومنتجي البيانات والمعلومات الإحصائية بحيث يتسنى للمستخدمين التأثير الإيجابي على أهم مراحل العمل الإحصائي، وذلك من خلال:
  - توسيع اللجنة التنسيقية المنشأة بموجب تنظيم الهيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٤٣٧/١/١٣هـ، لتشمل ممثلين عن أهم فئات المستخدمين من صانعي القرار ومخططين وباحثين في الأجهزة الحكومية والقطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي والمجتمع، بالإضافة إلى الممثلين عن المنتجين (القطاع الإحصائي).
  - استكمال بناء وتفعيل الشراكات الاستراتيجية مع مختلف مكونات القطاع الإحصائي من جهات حكومية وخاصة، ومنظمات إقليمية ودولية، وتعليمية وإعلامية، وغيرها.
  - تنظيم لقاء موسع سنوي للتشاور بين المستخدمين والمنتجين، تتم خلاله مناقشة التقرير السنوي عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية، ضمن أمور أخرى.
  - مواصلة تنظيم مشاورات بمناسبة العمليات الإحصائية الرئيسة من تعدادات ومسوح.
- تعزيز العمل الجاري بهدف الوقوف على احتياجات المستخدمين وعلى رأسهم المتطلبات الإحصائية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ والتزامات المملكة الدولية والإقليمية واحتياجات القطاع الخاص والأكاديميين والباحثين والجمهور بشكل عام.
- تطوير العلاقات الاستباقية بين القطاع الإحصائي ومستخدمي البيانات والمعلومات الإحصائية للتمكن من معرفة كافة الاحتياجات الجديدة المتزايدة للأفراد والمؤسسات في المملكة وخارجها.
- تعزيز المعرفة الإحصائية من خلال التعليم والتوعية (راجع المحور الرابع -الاتصال والتوعية).
- تحسين جودة البيانات والمعلومات الإحصائية، وتسهيل الحصول عليها (راجع المحور الثاني -إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية -العرض).
- تسهيل فهم واستخدام البيانات والمعلومات الإحصائية عبر نظم المعلومات الجغرافية والتطبيقات القائمة على الإنترنت (مثل حساب الرقم القياسي لتكلفة المعيشة الخاص بمستخدم معين، والتعرف على توزيع السكان والمنشآت والخدمات في مدينته أو حيه، إلخ).
- الرفع من جودة التقارير والنشرات والأخبار الصحفية من خلال تحسين التحليل والكتابة بأسلوب سهل الاستيعاب خاصة بالنسبة للمستخدمين غير الخبراء من الجمهور.
- تحديد مواعيد دقيقة لنشر أهم البيانات بشكل مسبق (Advance Release Calendar)، والالتزام بها.
- تقييم ورصد سنوي لرضا المستخدمين من خلال مسح متخصص لهذا الشأن.

٤,٢ محور إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (العرض):

إن الإنتاج المستمر لبيانات ومعلومات إحصائية ذات جودة عالية يعتبر على رأس مهام ومسؤوليات القطاع الإحصائي، لذا سيكثف القطاع جهوده، بإشراف فني من الهيئة العامة للإحصاء، لتلبية احتياجات كافة المستخدمين بتوفير بيانات ومعلومات إحصائية سهلة الاستخدام، ومفصلة حسب التصنيفات ذات الصلة (النوع الاجتماعي، المناطق الإدارية، الأنشطة الاقتصادية، الفئات العمرية، إلخ)، وتتاح بالتوقيت المناسب، وذلك لدعم وتعزيز عملية التنمية الشاملة. وسيتم التركيز على خمسة مجالات تتمثل في: (١) تعزيز وتطوير السجلّات الإدارية، (٢) الرفع من كفاءة الأعمال الميدانية (التعدادات والأبحاث والدراسات الإحصائية)، (٣) تعزيز الأعمال الإحصائي متعددة المصادر، (٤) تعزيز النشر من خلال السعي لتسهيل حصول كافة المستخدمين على البيانات والمعلومات الإحصائية، (٥) تحسين جودة البيانات والمعلومات الإحصائية.

<u>أولاً: السجلّات الإدارية:</u>

تشكل السجلّات الإدارية مصدراً مهماً للإحصاءات الرسمية، وذلك حسب التوصيات الدولية مثل المبدأ الخامس من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة، وكذلك توصيات اللجنة الإحصائية المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (UNESCWA) خلال اجتماعها في نوفمبر ٢٠٠٦م، فضلاً عن تلك الصادرة عن اللجنة المعنية بالمعلومات والمساءلة عن صحة المرأة والطفل في الأمم المتحدة، والتي تنص أول توصياتها على "ضرورة اتخاذ جميع البلدان خطوات مهمة لإنشاء نظام لتسجيل المواليد والوفيات وأسباب الوفاة بحلول عام ٢٠١٥م".

وتعود هذه الأهمية إلى عوامل كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الرفع من جودة البيانات، إذ أن السجلّات الإدارية التي تتمتع بجودة عالية توفر في الغالب بيانات أكثر دقة وآنية من تلك المستخرجة من المسوح.
- التقليل من كلفة جمع وتوفير البيانات من حيث اختصار الوقت مقارنة مع الأعمال الميدانية التقليدية.
- التقليل من المشقة على المستجوبين من خلال تقليص عدد الأبحاث الميدانية.
- توفير إحصاءات ومؤشرات حول مناطق إدارية وجغرافية صغيرة وحول فئات سكانية خاصة.
- توفير سلاسل زمنية قصيرة وطويلة.

وقد أدت ميزات السجلّات الإدارية إلى أن بعض الدول المتقدمة تقوم بإجراء التعدادات بناء عليها كبديل عن إجرائها بالطرق التقليدية المكلفة من حيث الوقت والموارد.

نظرًا لهذه العوامل وغيرها، فإن الرؤية بعيدة المدى للقطاع الإحصائي أعطت مكانة بارزة لهذا المجال، حيث إن القطاع يتطلع إلى الاعتماد بشكل رئيس على سجلات إدارية ذات شمولية وجودة عاليتين، كما ورد آنفاً. وقد اعتمد مجلس التعاون لدول الخليج العربية هدف إنجاز التعداد العام للسكان والمساكن عن طريق السجلّات الإدارية ابتداءً من عام

(٢٠٢٠م). ومما لا يخفى على أحد أن تحقيق هذه الأهداف الطموحة يتطلب كثيراً من الجهود، وذلك لعوامل عديدة منها ارتباط جودة السجلّات الإدارية بالوعي الإحصائي في المجتمع على سبيل المثال.

تشمل الأنشطة ذات الأولوية في هذا المجال ما يلي:

- إنجاز التعداد العام للسكان والمساكن لعام (٢٠٢٠م) عن طريق السجلّات الإدارية، بالتزامن والتنسيق مع المراكز الوطنية للإحصاء، والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- مواصلة تنفيذ برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر) (راجع المحور الثالث -التقنيات الحديثة).
- مواصلة تنفيذ برنامج مراصد المعلومات الوطنية المتخصصة.
- تعزيز الجهود الرامية إلى تحديث وبناء السجلّات الإدارية في الأجهزة الحكومية المتخصصة وذات العلاقة بالأطر الإحصائية وتحديد القطاعات التنظيمية المشرفة عليها (سجل الإنشاءات، سجل مزاولة الأنشطة الاقتصادية، وغيرها).
- توحيد المعايير والتصانيف والأدلة الإحصائية المستخدمة في كافة مكونات القطاع الإحصائي بالمملكة.
- توفير وتأهيل الكوادر البشرية المناسبة لاستخدام السجلّات الإدارية في العمل الاحصائي (راجع المحور الخامس -الحوكمة).
- العمل على تعزيز الوعي الإحصائي في المجتمع (راجع المحور الرابع -الاتصال والتوعية).

<u>ثانياً: الأعمال الميدانية</u>

يلتزم القطاع بالتعزيز والتوسع في إجراء التعدادات والأبحاث والمسوح الإحصائية الميدانية في مختلف المجالات (السكانية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، وغيرها)، بحيث يتسنى الحصول على بيانات ومعلومات إحصائية ذات جودة عالية (راجع الفقرات حول الجودة أدناه) وبتم توفيرها حسب سلاسل زمنية غير منقطعة. ويعرض الملحق رقم (٥) قائمة التعدادات والمسوح الإحصائية وأهدافها المحددة ودوريتها والجدول الزمني لتنفيذها.

<u>ثالثاً: الأعمال متعددة المصادر</u>

بالإضافة إلى توفير البيانات والمؤشرات الإحصائية الناتجة عن الأعمال الميدانية وتلك المستقاة من السجلّات الإدارية، يعتمد القطاع الإحصائي أيضاً على المصدرين معاً لإنتاج العديد من البيانات والمؤشرات الإحصائية. وتشمل الأنشطة ذات الأولوية ما يلي:

- تطوير مستمر للحسابات القومية، حيث يستمر اعتماد أحدث المعايير الدولية (مثال: نظام SNA ٢٠٠٨، تصنيف ISIC ٤، وغيرهما)، وتحديث القيمة الفعلية/الحالية.
- مواصلة العمل على توفير البيانات الإحصائية اللازمة لحساب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م ذات الأولوية للمملكة، وتنسيق الجهود مع مختلف مكونات القطاع الإحصائي المعنية لضمان إنتاج تلك البيانات بشكل منتظم، وفق أولويات محددة.
- السعي لاستخدام البيانات الضخمة (Big Data) كمصدر جديد للبيانات بالإضافة إلى المصادر التقليدية، ومدى مساهمتها في إنتاج الإحصاءات الرسمية سواء كمصادر بديلة أو لتطوير منتجات إحصائية مبتكرة.

وتشمل المرحلة الأولى تطوير مشروع تجريبي لخمسة منتجات إحصائية جديدة باستخدام البيانات الضخمة.

رابعاً: النشر :

لا شك أن الغاية والنهاية من العمل الإحصائي والمعلوماتي تتمثلان في استفادة المجتمع من المنتج من خلال الاستخدام الفعلي للبيانات والمعلومات في صنع القرار ورسم السياسات ورصد التغيرات وتقييم الآثار والأداء من خلال نشرها وفق الأدوات المتاحة. وبطبيعة الحال، فلن يتأتى ذلك إلا إذا حصل المستخدمون بمختلف فئاتهم ومؤهلاتهم على ما يحتاجونه من بيانات ومعلومات إحصائية، وتمكنوا من فهمها واستخدامها بشكل سليم. ويأتي تعزيز المنتجات الإحصائية المتمثلة في التقارير والنشرات الدورية التي تصدرها مختلف مكونات القطاع، ومواءمتها لتقارير المؤشرات الاقتصادية لبرامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ونشرها، كأحد الأدوات الهامة للوصول للمستخدمين.

ويتطرق هذا المحور الاستراتيجي لجانب واحد من هذه الإشكالية وهو المتعلق بتوفير البيانات الوصفية (metadata) والبيانات الفردية (microdata)، بينما تتم معالجة الجوانب الأخرى في محور استخدام البيانات ومحور الاتصال والتوعية.

توفر البيانات الوصفية (metadata) معلومات ضرورية للفهم والاستخدام السليمين للإحصاءات، إذ أنها تبين المنهجيات والأساليب والمفاهيم والمعايير التي تم من خلالها جمع ومعالجة هذه الإحصاءات، فضلًا عن معلومات أخرى مهمة كالمعادلات الرياضية، والفترة المرجعية، وغيرها. لذا يلتزم القطاع الإحصائي بالعمل على توفير البيانات الوصفية عبر الوسائل المناسبة وحسب مؤهلات المستخدمين، مع التركيز على تسهيل الفهم بالنسبة لغير الخبراء من الجمهور، سعيًا لتوسيع دائرة المستفيدين من العمل الإحصائي.

أما البيانات الفردية (microdata) فقد ازداد الطلب عليها بشكل ملحوظ وخاصة من طرف المخططين والباحثين الأكاديميين، وذلك نظرًا لأهميتها في أمور عديدة منها رسم وتقييم البرامج والمشاريع المستهدفة لفئات أو مناطق معينة، وتصميم النماذج التي تعين على تشخيص دقيق لمحددات الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها.

وسيقوم القطاع الإحصائي بتعزيز الجهود القائمة من خلال تنفيذ العناصر التالية:

- اعتماد سياسة نشر محكمة، تضمن للمستخدمين سهولة الحصول على كل البيانات والمعلومات الإحصائية في إطار موحد وبشكل مفصل، مع الحفاظ على سرية المعلومات، وذلك وفقاً للأنظمة الوطنية والمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية المعتمدة من قبل الأمم المتحدة.
- تعزيز المنتجات الإحصائية المتمثلة في التقارير والنشرات الدورية التي تصدرها مختلف مكونات القطاع وضمان مواءمتها لتقارير المؤشرات الاقتصادية لبرامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

- تنفيذ مشروع بوابة الإحصاءات السعودية (Saudi Data Portal) الهادف إلى تطوير بوابة للنشر الإحصاءات كافة المتعلقة بالمملكة، والتي تصدرها مختلف مكونات القطاع الإحصائي، بحيث تصبح مرجعاً للإحصاءات الرسمية المتعلقة بالمملكة.
- توثيق وأرشفة البيانات الفردية (microdata) وفقاً للأساليب والمعايير المعتمدة دولياً، وذلك بشكل تدريجي لتشمل في نهاية المطاف كل التعدادات والمسوح والأبحاث والسجلات الإدارية.
- العمل على إتاحة البيانات الفردية حسب الطلب، مع الحفاظ على سريتها من خلال استخدام آليات إخفاء الهوية (anonymization tools) المعتمدة دوليا في مجال الإحصاءات الرسمية.

خامساً: الجودة:

إن التحسين المستمر لجودة البيانات والمعلومات الإحصائية يمثل اختياراً استراتيجياً ومصيرياً بالنسبة للقطاع الإحصائي والمعلوماتي، وذلك لأن أهمية العمل الإحصائي ومصداقيته تكمنان في توفير إحصاءات ومعلومات تتصف بالشمولية والموثوقية والآنية، وغيرها من سمات الجودة المطلوبة، الأمر الذي يعزز ثقة المستخدمين في المنتجات الإحصائية.

وسيعزز القطاع جهوده في هذا المجال من خلال السياسات والأنشطة التالية:

- تطوير الأساليب والنماذج المستخدمة في جمع البيانات وفقاً للأدلة والمعايير والممارسات الإحصائية المعتمدة دولياً.
- إعداد دليل استرشادي يشمل إجراءات ومفاهيم ومعايير موحدة لجمع البيانات والمعلومات الإحصائية وتحليلها والتأكد من صحتها، لتوحيد الجهود المبذولة في جمع البيانات وتحديد مسؤوليات الأجهزة الحكومية.
- توحيد الترقيم للوحدات العقارية (المنشآت والمساكن).
- توحيد الأنظمة المحاسبية المعمول بها في مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية.
- متابعة وتقييم الجهود الهادفة إلى الرفع من الجودة.

٤,٣ محور التقنيات الحديثة:

أدركت المملكة أهمية دور التقنيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات (ICTs) في تطوير المجتمعات منذ مدة طويلة، حيث أنها شرعت في إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات منذ نحو عقد من الزمن، ثم صادقت عليها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٠) وتاريخ ١٤٢٨/٥/١١هـ (الموافق ٢٠٠٧/٥/٢٨م). ونصت الرؤية بعيدة المدى لهذه الخطة على "التحول إلى مجتمع معلوماتي، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكافة شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في هذا القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسة للدخل". وفيما يخص القطاع الإحصائي، فإن التقنيات الحديثة تمكن، على وجه الخصوص، من تسهيل وتسريع وتأمين وتحسين موثوقية العمل الإحصائي بكافة جوانبه، بما في ذلك جمع ومعالجة وتحليل ونشر واستخدام البيانات والمعلومات الإحصائية، وزيادة نفاذ المستخدمين إلى المنتجات والخدمات التي يقدمها القطاع، والتواصل مع المستخدمين، ونشر الوعي الإحصائي، وإدارة المؤسسات والموارد البشرية والمالية. كما أن استخدام التقنيات الحديثة يساهم في تقليص تكاليف توفير المنتجات والخدمات الإحصائية.

وإنطلاقًا من التوجهات الأساسية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ والتي تهدف إلى "بناء مجتمع رقمي واقتصاد رقمي ووطن رقمي على نحو يضمن التحول إلى مجتمع رقمي مبني على إنشاء منصات رقمية لإثراء التفاعل و المشاركة المجتمعية الفعالة بما يساهم في تحسين تجربة المواطن والمقيم والسائح والمستثمر في المملكة واقتصاد رقمي لتطوير الصناعة وتحسين التنافسية والتأثير الإيجابي على الوضع الاقتصادي وتوليد الوظائف المعرفية وتقديم خدمات أفضل للمستفيدين، ووطن رقمي لتحفيز الابداع من خلال استقطاب الاستثمارات والشراكات المحلية والعالمية في مجالات التقنية والابتكار.". حُظيت التقنيات الحديثة بمحور رئيس في الاستراتيجية الإحصائية، حيث أن القطاع يلتزم بمواصلة وتعزيز استخدامها في تطوير جميع مراحل العمل الإحصائي بالتعاون مع وحدة التحول الرقمي. وتشمل الأنشطة ذات الأولوية في هذا المجال ما يلي:

- تنفيذ برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر)، بالتعاون والتنسيق مع برنامج (يسر) (راجع الإطار رقم ٦).
- تعميم استخدام التقنيات الحديثة في جمع ومعالجة وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية، سواء تعلق الأمر بالسجلّات الإدارية أو بالعمليات الميدانية كالتعدادات والمسوح والأبحاث.
- العمل على توفير كافة البيانات والمعلومات الإحصائية المتاحة، بشكل آني وآلي، من خلال تعزيز وتسريع الجهود الحالية والتي تشمل إنشاء مستودعات أو مخازن للبيانات (data warehouses)، وتطوير المواقع الإلكترونية، واستخدام الأجهزة الذكية كوسيلة للنشر، وغيرها.
- تطوير منتجات من خلال الحلول التقنية لإتاحتها للمستفيد (القطاع العام، والقطاع خاص، والأفراد)، مثل أنظمة ذكاء الأعمال ولوحات القياس وغيرها.
- تنفيذ الأنشطة ذات الصلة ضمن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ووحدة التحول الرقمي.
- مواكبة التطورات في التقنيات الحديثة، والاستفادة منها.

الإطار رقم (٦): برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر).

يهدف برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر) إلى تطوير وتحديث وضمان شمول الأساليب والمنهجيات الإحصائية ونظم التقنية المستخدمة في جميع مكونات القطاع الإحصائي في المملكة (الإدارات والمراكز والوحدات الإحصائية)، وإيجاد آلية عمل لانسياب المعلومات الإحصائية بشكل آلي وآمن ومنتظم بين تلك المكونات والهيئة العامة للإحصاء، وذلك لتكوين نظام مركزي للمعلومات الإحصائية يتكون من منظومة شاملة من قواعد البيانات الإحصائية والمعلومات، ويهدف لبناء بنك وطني للمعلومات الإحصائية يتولى تلبية الخدمة الفورية للاستعلام.

وقد شرعت الهيئة العامة للإحصاء في التنفيذ الفعلي للمشروع إذ تضمنت المرحلة الأولى دراسة وتقييم الوضع الراهن إحصائياً وتقنياً لدى (٣٢) جهة حكومية (كمرحلة أساسية)، وتم خلالها تحليل المعلومات الإحصائية والتقنية والإدارية من خلال الاستبيانات والتقارير المجمعة، وتم كذلك إعداد تقريرين، تقرير الفجوات وتقرير التوصيات، واللذين يشكلان أساساً مهماً للمرحلة الثانية للبرنامج وهي مرحلة التصميم.

وشملت المرحلة الثانية التحليل والتصميم لقواعد البيانات الرئيسة، ونظم التشغيل، والمكونات البرمجية، وكافة بنية البرنامج، وكتابة كراسات الشروط والمواصفات لمرحلة التنفيذ على مستوى جودة الأعمال والمستوى التقني وإدارة المعلومات.
وتلت تلك المرحلة مرحلتان: مرحلة إدارة الجودة، ومن خلالها تم وضع المعايير اللازمة لمرحلة التنفيذ، ومرحلة إدارة البرنامج، والتي تم من خلالها تطبيق منهجية عالمية للإدارة من خلال إنشاء مكتب إدارة المشاريع (PMO).

وقد تم أطلاق مرحلة تنفيذ برنامج (مصدر) بتاريخ ١٤٣٨/٨/٣٠هـ (الموافق ٢٠١٧/٧/٢٤م)، حيث أن تحالفاً عالمياً وطنياً من كبرى الشركات التقنية والإحصائية يعمل على إنجاز البرنامج من خلال عدة مراحل زمنية، وقد تم تقسيم هذه المراحل إلى ستة إصدارات تضمنت تسعة قطاعات رئيسة هي: قطاع المالية والاقتصاد، قطاع القوى العاملة وسوق العمل، قطاع الصحة، قطاع التعليم، قطاع السكان، قطاع المياه والطاقة والموارد، قطاع الخدمات الحكومية والاجتماعية، قطاع الحج والعمرة والسياحة، وقطاع الزراعة، وبذلك سيكون عدد الجهات المستهدفة للربط الإلكتروني بنهاية البرنامج أكثر من (٣٢) جهة حكومية، وتمت بداية العمل مع الجهات المعنية بقطاع المالية والاقتصاد من خلال تعريف المؤشرات وتوحيد التصانيف وجمع البيانات كمراحل تحضيرية لأعمال تصميم وبناء

٤,٤ محور الاتصال والتوعية

لا شك أن الاهتمام بالاتصال والتوعية ليس بالأمر الجديد بالنسبة للقطاع الإحصائي في المملكة كما ورد أعلاه. وذلك أن القطاع اعتاد القيام بأنشطة عديدة في هذا المجال، منها ما هو مؤقت كتلك المتعلقة بالعمليات الإحصائية الكبرى مثل التعداد العام للسكان والمساكن، والتي تتميز بالتركيز على التوعية وباستخدام مكثف لجميع وسائل الإعلام، ومنها ما هو مستمر كنشرات الرقم القياسي لتكلفة المعيشة وإحصاءات التجارة الخارجية مثلاً والتي تهدف أساساً إلى توصيل المعلومات وتعتمد في الغالب على الصحف ومواقع الإنترنت.

وتأتي الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية لتُعزز هذه الأنشطة وتُطورها، وذلك نظراً لما تكتسيه من أهمية في الرفع من الوعي الإحصائي في المجتمع، الأمر الذي يعد ضرورياً لضمان نجاح العمل الإحصائي سواء فيما يتعلق بإنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية أو باستخدامها. وستركز الجهود على إعداد برنامج رفع الوعي الإحصائي لدى المجتمع، والبدء في تنفيذه خلال العام ١٨-٢٠م.

ويمكن القول دون استباق البرنامج بأن الجهود في هذا المجال ستشمل ما يلي:

- التزام جميع الجهات المنتجة للبيانات والمعلومات الإحصائية (الهيئة العامة للإحصاء والجهات العامة والمنشآت الخاصة والجهات الأخرى) بمبادئ جودة نشر الإحصاءات كما وردت في المحور الثاني أعلاه، والتي تشترط أن تكون هذه الإحصاءات ملائمة لاحتياجات مستخدميها، وأن تكون شاملة وموثوقة، وأن يتم نشرها بشفافية وحيادية تامة وفق مواعيد محددة معلنة مسبقة.
- تعزيز البنية التحتية للوعي الإحصائي، مع التركيز على التعليم كوسيلة للرفع المستدام من الوعي الإحصائي ضمن الأجيال القادمة، وتحسين منتجات التوعية الإحصائية.
- التحسين المستمر للمنتج الإعلامي الإحصائي من حيث سهولة الاستيعاب والاستخدام، وتعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية.
- لضمان وصول البيانات والمعلومات للمستفيدين بكل يسر وسهولة، يتم استخدام جميع الوسائل الممكنة للنشر مثل وسائل الإعلام – لا سيما الإعلام الاجتماعي (Social Media) – والتطبيقات الذكية، بعد نشرها على قنواتها الرسمية والبوابة السعودية للبيانات.
- دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال عبر القيام بحملات إعلامية وتوعوية بشكل منتظم، بما في ذلك استخدام جميع وسائل الإعلام للرفع من الوعي الإحصائي، كل حسب أسلوبه وجمهوره.
- اعتماد يوم وطني للإحصاء والمعلومات بالمملكة.
- إعداد دليل رفع الوعي والثقافة الإحصائية والتسويق الإحصائي، بهدف تطوير ثقافة مؤسسية جديدة موجهة نحو رفع كفاءة وجودة الخدمات التي يقدمها القطاع الإحصائي في المملكة، وتنظيم أنشطة تعزيز الوعي الإحصائي بين مختلف الفئات المستهدفة – هناك حاجة إلى انتهاج منهجيات متعددة بهذا الخصوص حسب

مؤهلات واحتياجات الفئات المستهدفة، وتطوير مهارات إعداد العروض المرئية، ومهارات العرض والاتصال، ومهارات تسويق المنتجات والخدمات الإحصائية.

٤,٥ محور الحوكمة:

يهدف هذا المحور إلى تطوير أساليب وأدوات إدارة القطاع الإحصائي بمختلف مكوناته، وما يرتبط بتلك الأساليب والأدوات من موارد بشرية ومالية. وفقاً للأنظمة والتشريعات واللوائح ذات الصلة، مثل نظام الإحصاء الجديد – وسنتطرق لاحقاً لبعض أهدافه-. وتنظيم الهيئة العامة للإحصاء. فهو بعبارة أخرى بمثابة المحرك والمنظم للقطاع الإحصائي بأكمله. وبقوده إلى تحقيق الرؤية بعيدة المدى وبلوغ الأهداف الاستراتيجية. لذا خصصت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية للحوكمة محوراً بالغ الأهمية يسعى القطاع الإحصائي من خلاله إلى أن يكون على درجة عالية من الاحتراف، وتُدار بأرقى الأساليب الإدارية.

ويرتكز هذا المحور على المجالات الأساسية التالية: الإطار التنظيمي، وتنمية الموارد البشرية، وإدارة الموارد المالية:

تطوير الإطار التنظيمي:

تكمن أهمية وجود الإطار التنظيمي بحكم علاقة مكونات القطاع الإحصائي بعضها ببعض في معرفة المسؤوليات والواجبات المناطة بكل طرف، بما يسهم في متابعة التنفيذ وتحقيق الأهداف المرسومة. وفي هذا السياق، تهدف الاستراتيجية إلى مواصلة وتعزيز العمل على تطوير الإطار التنظيمي من حيث الهياكل والمهام والمسؤوليات والأساليب، وذلك لضمان تناسب هذه العناصر مع متطلبات العمل الإحصائي والمعلوماتي.

وتشمل الأنشطة ذات الأولوية في هذا المجال ما يلي:

- تأكيد وتعزيز تفعيل كافة البنود الواردة في تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وعلى رأسها أن تتمتع الهيئة العامة للإحصاء بالشخصية الاعتبارية العامة وبالاستقلال المالي والإداري. وأن الهيئة هي الجهة المعنية بالإحصاء وهي المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمنظم له. وأن يكون لها مجلس إدارة له السلطة المُهيمنة على إدارة شؤون الهيئة وتصريف أمورها، برئاسة معالي وزير الاقتصاد والتخطيط وعضوية (١٥) جهة حكومية وقطاع خاص مِنْ أهم شركاء الهيئة في العمل الإحصائي.
- استكمال الإجراءات اللازمة للمصادقة على مشروع نظام الإحصاء الجديد، والبدء في تنفيذه. ويهدف مشروع النظام –الذي بني في عدد من مواده على تنظيم الهيئة– إلى تنظيم وتفعيل العمل الإحصائي وشموله، وتعميق أثره في التخطيط والتنمية، وتعزيز الوعي الإحصائي. وتنظيم العلاقة بين الهيئة –جهازاً مركزياً للإحصاءات- والجهات الأخرى وتنميتها.
- الإسراع في استكمال التنفيذ الفعلي لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٨٤) وتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٤هـ (الموافق ٢٠٠٥/١٢/٢٦م)، القاضي بإنشاء وحدات إحصائية بالوزارات والجهات الحكومية، وضمان وصول البيانات التي تنتجها الأجهزة الحكومية إلى الهيئة العامة للإحصاء بالآلية وفي التوقيت المحدد وبالشمولية المطلوبة.

- رفع مستوى التنسيق بين مكونات القطاع الإحصائي من خلال عدد من القنوات الرسمية ذات العلاقة، أهمها اللجنة التنسيقية للعمل الإحصائي المرتبطة بمجلس الإدارة وفرق العمل التابعة لها –كما نص عليها تنظيم الهيئة-. بالإضافة إلى بعض القنوات الأخرى مثل عقد الشراكات والاتفاقيات الداعمة، وتشكيل لجنة وطنية إحصائية لرفع مستوى التنسيق مع مكونات القطاع الإحصائي في القطاع الخاص.
- رفع مستوى التنسيق والتعاون بين الهيئة العامة للإحصاء وبين المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) بهدف اعتماد لوحات قياس (dashboards) لمتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية الإحصائية بالتنسيق مع كافة مكونات القطاع الإحصائي. وتشمل هذه اللوحات الأهداف والأنشطة ومؤشرات لقياس الأداء (KPIs).
- تعزيز تنظيم المهنة الإحصائية بالعمل على إعداد واعتماد ميثاق العمل الإحصائي (Statistical Code of Practice) يشمل القواعد والسياسات السلوكية والأخلاقية التي ينبغي أن يلتزم بها جميع الإحصائيين وجميع مكونات القطاع الإحصائي في المملكة.

تنمية الموارد البشرية:

يشكل تطوير رأس المال البشري بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل، ورفع إنتاجية موظفي الحكومة أحد أهم أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م. وقد كان تحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة مستقلة، وما نتج عن ذلك من تنظيمات إدارية ومالية، سبباً لجعلها بيئة جاذبة للكفاءات الإحصائية في المملكة، ومحفزاً لمنسوبيها. وبشكل عام، فإن الحوافز والمميزات الوظيفية التي يقدمها القطاع الحكومي يمكنها أن تساهم في استقطاب الكوادر المطلوبة للمساهمة في التنمية الإحصائية في المملكة. ولكي يساهم مجال إدارة الموارد البشرية في تحقيق أدوراه –بالشكل المطلوب-. فيجب أن تلتزم مكونات القطاع الإحصائي بتحقيق الشفافية التامة في التوظيف، وربطُ الترقية بالمؤهلات والأداء المتميز، وتوفيرُ التدريب المتخصص لرفع القدرات الإحصائية بشكل مستمر.

وستركز جهود القطاع في هذا المجال على إعداد وتنفيذ برنامج متكامل لتطوير القدرات الإحصائية في القطاع، تشرف على تنفيذه الهيئة ممثلة بأكاديمية الإحصاء. وسيعتمد هذا البرنامج على دراسة دقيقة لجانبي الطلب والعرض في مجال تنمية الموارد البشرية، حيث سيدرس مدى مناسبة مؤهلات الكادر البشري الموجود مع المهام المنوطة بالقطاع، وذلك مع مراعات الاحتياجات المستقبلية في ظل التطورات السريعة التي يشهدها القطاع. كما ستقف على قدرات جانب العرض في القطاعين العام والخاص بالمملكة ومدى قابلية مختلف الجامعات والمراكز والمعاهد للاستجابة للطلب.

ويهدف البرنامج إلى بناء فرق إحصائية متميزة في جميع الجهات الحكومية وأهم مؤسسات القطاع الخاص، ويشمل التدريب داخل وخارج المملكة بحيث يتوفر جميع الموظفين في القطاع على الخبرات المطلوبة في المواضيع الأساسية مثل التحليلات الإحصائية، وكتابة التقارير والأخبار الصحفية، والتواصل مع المستخدمين والجمهور، والتوعية، والتقنيات الحديثة، وغيرها (كل حسب مؤهلاته وتخصصه). كما سيشمل هذا البرنامج الابتعاث إلى الخارج. ومن الجدير بالذكر في هذا النطاق، أنه يتم حالياً الاستفادة من خريجي المملكة في مختلف دول العالم في المجالات التي تساهم في العمل الإحصائي، وذلك ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث.

ومن جهة أخرى، سيكثف القطاع جهوده لاستقطاب أصحاب الكفاءات وذلك من خلال ما يلي:

- السعي لإعادة النظر في تصنيف الوظائف الإحصائية لتكون ضمن الوظائف الفنية وذلك لتفادي إحجام الكفاءات ذات المؤهلات التخصصية التي تحتاج إليها الإدارات الإحصائية (إحصاء رياضي ورياضيات وبحوث عمليات وأساليب كمية واقتصاد) عن الانخراط بالوظائف الإحصائية.
- تعزيز التواصل مع الجامعات لترغيب الطلاب المتميزين في الالتحاق بالقطاع الإحصائي بعد التخرج.
- العمل على تنفيذ جميع عناصر الاستراتيجية الأخرى لأن ذلك من شأنه أن يساهم في ترغيب أصحاب الكفاءات في العمل في القطاع.
- السعي لاستقطاب إحصائيين ذوي خبرات ومهارات مميزة عالمياً، وذلك للاستفادة من خبراتهم في تطوير القطاع الإحصائي ورفع كفاءته بما يساهم في تحقيق التنمية الإحصائية المستهدفة.
- التنسيق مع الجهات التعليمية بهدف تطوير محتوى المناهج التعليمية لتواكب التغير الحاصل في العمل الإحصائي.
- نشر ثقافة الإحصاء وتغيير الصورة النمطية عن مهنة الإحصاء.

إدارة الموارد المالية:

يلتزم القطاع الإحصائي بالكفاءة والفاعلية في إدارة الموارد المالية المتاحة له، حيث يسعى إلى تنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة بأقل تكلفة ممكنة مع بلوغ الأهداف وتحقيق النتائج المرسومة. كما أنه يلتزم بمبدأ النزاهة في التعامل مع المال العام، وذلك طبقاً لتعاليم ديننا الحنيف. وسيواصل في هذا النطاق المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والتي تمت المصادقة عليها بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٣) وتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ. وبجانب إصدار تقارير الميزانية السنوية التي ترفعها الهيئة العامة للإحصاء إلى مجلس إدارتها والجهات المعنية، يتم التعاون حالياً مع كافة الجهات ذات العلاقة بغرض ترشيد الإنفاق وحفظ الموارد المالية، مثل وزارة المالية، وديوان المراقبة العامة. كما تقوم الهيئة بتفعيل دور المراجع الداخلي والذي يتم تعيينه من قبل مجلس إدارة الهيئة وبه يرتبط.

تقوم الهيئة العامة للإحصاء والجهات المندرجة ضمن القطاع الإحصائي بتضمين المتطلبات المالية اللازمة للقيام بالمهام التي تقع ضمن اختصاصاتها في إطار تنفيذ المبادرات والبرامج والمشاريع الساعية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية ضمن ميزانياتها السنوية والتي تتطلب توفير الموارد البشرية بالتخصصات اللازمة والوظائف المناسبة لتنفيذ الأعمال الضرورية للمشاريع المناطة بقطاع الإحصاء بشكل عام على مستوى كل جهة، ويتم تشاور الجهات الأخرى مع الهيئة لإبداء الرأي والمشورة الفنية في حال ارتأت الجهات ذلك سواء لتنفيذ المشاريع او التنسيق والدعم مع الجهات المعنية في الدولة.

ومن جانب آخر، تقوم الهيئة – كجهاز مركزي للإحصاء في المملكة – بالسعي المستمر لزيادة نسبة استخدام السجلات الإدارية وجعلها مصدراً أساسياً في تطوير المنتجات الإحصائية، وذلك لما توفر هذه البيانات من الدقة، والشمولية، ولما توفره من الجهد والوقت والتكلفة. وفي نفس الوقت، تسعى الهيئة إلى تفعيل العمل الإحصائي بأسلوب تجاري لتحقيق التنوع في مصادر الدخل، ولها الاستفادة من العوائد المالية في تمويل الخدمات الإحصائية المقدمة من القطاع بشكل عام.

٤,٦ ملخص خطة العمل خلال المرحلة الاولى (٢٠١٨-٢٠٢٠م)

تلخيصاً لخطة العمل خلال المرحلة الأولى (٢٠١٨-٢٠٢٠م)، يشمل الجدول التالي أهم المبادرات والبرامج والمشاريع التي يعتمد عليها القطاع الإحصائي لتنفيذ مختلف السياسات والأنشطة ذات الأولوية الواردة أعلاه:

م	المبادرة/البرامج/المشروع	الوصف	المستفيدون	الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة	الجهة المسؤولة	التاريخ المتوقع للبدء والانتهاء	الأولوية	التحديات الاستراتيجية ذات العلاقة	الحاجة للمساعدة	مجموعة المبادرات
١	برنامج تمكين القطاع الإحصائي	• إنشاء وحدات إدارية إحصائية في الأجهزة الحكومية التي لا تتوفر لديها. • رفع المستوى الإداري للوحدات الإحصائية. • تحسين البنية التحتية في الوحدات الإحصائية. • توحيد التصانيف الإحصائية لمختلف	مكونات القطاع الإحصائي	الأهداف كافة	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مكونات القطاع الإحصائي	الربع الثاني ٢٠١٨- ٢٠٢٠ (المرحلة الأولى)	عالي	• تحدي إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية • غياب الربط بين الهيئة ومختلف مكونات القطاع الإحصائي	لا يوجد	برنامج

		الانشطة الاقتصادية والاجتماعية. • رفع مستوى القدرات الإحصائية واستقطاب الكفاءات المتخصصة. ملاحظة: المبادرات والبرامج والمشاريع الواردة أدناه تساهم في تمكين القطاع الإحصائي بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.							
٢	تعزيز العلاقات بين كافة الشركاء في العمل الإحصائي (المستخدمون والمنتجون)	• استكمال مذكرات التفاهم بين الهيئة ومختلف الشركاء • تنظيم لقاء سنوي موسع يستعرض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية	الشركاء كافة	٢٠٣	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مختلف مكونات القطاع الإحصائي	الربع الثاني ٢٠١٧- الربع الرابع ٢٠٢٠	عالي	• غياب الربط بين الهيئة ومختلف مكونات القطاع الإحصائي • استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب) • إنتاج البيانات	لا يوجد	مجموعة من المهام التي تعتمد على مدي التقدم في برنامج تمكين القطاع الإحصائي

								والمعلومات الإحصائية (العرض)	
٣	تأسيس نظام إدارة العملاء (Customer Management System)	• تصنيف العملاء (المستخدمين) وتحديد الفئات المستفيدة من خدمات ومنتجات القطاع الإحصائي. • تطوير وإعداد نماذج للتعامل مع كل فئات العملاء حسب تصنيفهم والخدمات المتاحة لهم وآليات التواصل. • أتمتة نظام إدارة العملاء.	المستخدمون كافة	٢،٣	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مختلف مكونات القطاع الإحصائي	الربع الرابع ٢٠١٨ - الربع الرابع ٢٠١٩	عالي	• إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية	لا يوجد	مشروع
٤	رصد احتياجات المستخدمين	الوقوف على المتطلبات الإحصائية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرامجها، والتزامات المملكة الدولية والإقليمية، واحتياجات المستخدمين من القطاع	المستخدمون كافة	٢،٤	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مختلف مكونات القطاع الإحصائي	الربع الاخير ٢٠١٦ - الربع الرابع ٢٠٢٠ (المرحلة الاولى)	عالي	• استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب) • إنتاج البيانات والمعلومات	لا يوجد	مجموعة مهام

		الخاص والمجتمع المدني والجمهور						الإحصائية (العرض) • قصور في توحيد المفاهيم الاحصاءية لدي منتجين البيانات بالمملكة	
٥	قياس مستوى رضا العملاء عن منتجات وخدمات القطاع الإحصائي	• معرفة مستوى رضا العملاء عن منتجات وخدمات القطاع الإحصائي. • تنفيذ مسح أو استطلاع الرأى أو إضافة أسئلة إلى المسوح الإحصائية القائمة والمستقبلية.	العملاء كافة	٢	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مختلف مكونات القطاع الإحصائي	الربع الرابع ٢٠١٧ - الربع الرابع ٢٠٢٠ (المرحلة الاولى)	متوسط	•ضعف الوعي الاحصائي	لا يوجد	مجموعة مهام
٦	برنامج البيانات الإحصائية الوطنية (مصدر)	• تطوير قاعدة بيانات إحصائية وطنية للاستفادة من حالة تطبيق المعايير والنماذج والأدوات والأساليب الإحصائية لدعم تحديث الإحصاءات الرسمية في المملكة.	الجهات العامة	٦،٩،١٠	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مختلف مكونات القطاع الإحصائي	٢١ مارس ٢٠١٧ الربع الأخير ٢٠٢٠	عالي	• ضعف الوعي الإحصائي • استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب)	لا يوجد	برنامج ينفذ على عدة مراحل تنتهي المرحلة الاولى في نهاية ٢٠٢٠

		• توفير الربط الإلكتروني بين السجلات الإدارية المتوافرة لدى الجهات العامة وقواعد البيانات لدى الهيئة. • تجهيز بيئة تقنية مناسبة وفعالة بما يحقق انسياب بيانات السجلات وبما يحافظ على محتوياتها دون حذف أو تداخل أو خلل.					• ضعف الموارد البشرية (عدد غير كاف من الموظفين)		
٧	التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٢٠ بالاعتماد على السجلات الإدارية	اعتمد مجلس التعاون لدول الخليج العربية هدف إنجاز التعداد العام للسكان والمساكن عن طريق السجلات الإدارية ابتداءً من العام ٢٠٢٠م.	العملاء كافة	٣،٤	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مكونات القطاع الإحصائي ذات الصلة بالتعداد	الربع الأول ٢٠١٨ - الربع الرابع ٢٠٢٠	عالي	• إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (العرض) • غياب الربط الآلي بين الهيئة ومختلف مكونات القطاع الإحصائي • عدم وجود آلية موحدة	لا يوجد	مشروع يتم من خلال الهيئة بالتعاون والتنسيق مع مكونات القطاع الإحصائي ذات الصلة بالتعداد

								لترقيم الوحدات العقارية والمكانية		
٨	برنامج الأعمال الميدانية الجارية والمستحدثة	راجع الملحق رقم (٣) المتضمن التعدادات والمسوح الجارية والمستحدثة.	العملاء كافة	٣،٤	حسب العمل الميداني	الربع الأول ٢٠١٨ - الربع الرابع ٢٠٢٠	عالي	• ضعف الوعي الإحصائي • استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب) • إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (العرض)	لا يوجد	برنامج
٩	برنامج إنتاج الإحصاءات الرسمية عن طريق السجلات الإدارية	• الأعمال الجارية والتطويرية لدى الجهات المشرفة على السجلات الإدارية. • إنتاج الإحصاءات الرسمية عن طريق السجلات الإدارية.	العملاء كافة	٤،٥،٦	الهيئة، ومكونات القطاع الإحصائي المعنية	الربع الرابع ٢٠١٦ الربع الرابع ٢٠٢٠	عالي	• تمكين و تفعيل مكونات القطاع الاحصائي • غياب الربط الآلي بين الهيئة ومختلف	لا يوجد	هو برنامج تم بالاعتماد على تاريخ بداية التحول في الهيئة و نهاية المرحلة

									مكونات القطاع الإحصائي • نقص الموارد و الأدوات	الأولى من الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية
١٠	حوكمة وتشغيل مراصد المعلومات الوطنية المتخصصة	• دراسة وتحديد نموذج تشغيلي لإنشاء المراصد الوطنية القطاعية. • تطوير مشروع تجريبي تطبيقي للنموذج المقترح على أحد المراصد القطاعية المقترح (كمثال مرصد التجارة والأعمال). • وضع خارطة طريق لتطوير المراصد الوطنية القطاعية في المملكة بالتعاون بين الهيئة والقطاعات المعنية.	الجهات العامة المعنية (على مراحل).	٤،٥،٦	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مكونات القطاع الإحصائي	١٠ مايو ٢٠١٨ ١٠ يناير ٢٠١٩	عالي	• استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (السجلّات الإدارية) • نقص الموارد و الأدوات • حوكمة عملية تبادل البيانات بين مكونات المرصد الوطني	لا يوجد	مشروع لدعم استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (السجلّات الإدارية) و التغلب على نقص الموارد البشرية
١١	برنامج الحسابات القومية	• توفير الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي.	وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة المالية، ساما، القطاع	٣،٤	الهيئة	الربع الرابع ٢٠١٦ الربع الرابع ٢٠٢٠	عالي	• تمكين و تفعيل مكونات القطاع الإحصائي	لا يوجد	هو برنامج تم الاعتماد على تاريخ بداية

		• تطوير مستمر للحسابات القومية، حيث يستمر اعتماد أحدث المعايير الدولية (مثال: نظام SNA ٢٠٠٨، تصنيف ISIC ٤، وغيرهما)، وتحديث القيمة الفعلية/الحالية	الخاص، القطاع الأكاديمي					• الربط الآلي بين الهيئة ومختلف مكونات القطاع الإحصائي • نقص الموارد و الأدوات		التحول في الهيئة و نهاية المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية
١٢	استيفاء المتطلبات الإحصائية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م	• توفير البيانات الإحصائية التي تدخل في حساب المؤشرات ذات الأولوية للمملكة • تنسيق الجهود مع مختلف مكونات القطاع الإحصائي المعنية لضمان إنتاج تلك البيانات بشكل منتظم، وفق أولويات محددة.	وزارة الاقتصاد والتخطيط	٢،٣،٤	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مكونات القطاع الإحصائي	الربع الاخير ٢٠١٦ - الربع الرابع ٢٠٢٠	عالي	• تمكين و تفعيل مكونات القطاع الاحصائي • الربط الآلي بين الهيئة ومختلف مكونات القطاع الإحصائي • نقص الموارد و الأدوات	لا يوجد	هو برنامج تم الاعتماد علي تاريخ بداية التحول في الهيئة و نهاية المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية
١٣	دراسة أولية للاليات و الادوات و التطبيقات التقنية لتطبيق مفهوم	• دراسة أولية للآليات والأدوات والتطبيقات التقنية المناسبة لتطبيق	العملاء كافة	٦،٧	الهيئة	٢٨ مايو ٢٠١٧ ١٦ يناير ٢٠١٨	متوسط	• نقص الموارد و الأدوات • توفر البيانات	لا يوجد	مشروع (دراسة

	البيانات الضخمة لدعم الخدمات و المنتجات الإحصائية	مفهوم "البيانات الضخمة" لدعم الخدمات والمنتجات الإحصائية. • دراسة المزايا والمنهجيات والتقنيات المطلوبة لتنفيذ وتحديد الخارطة المستقبلية للمشروع.								استشارية منتهية)
١٤	تحسين آليات النشر بحسب العملاء	• حساب الهيئة. • تطوير البوابة الحالية. • بوابة الإحصاء التفاعلي.	العملاء كافة	٨.٢.٩	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مكونات القطاع الإحصائي	الربع الرابع ٢٠١٦ -الربع الرابع ٢٠٢٠	عالي	• نقص الموارد و الأدوات • الربط الالي بين الهيئة ومختلف مكونات القطاع الإحصائي • تمكين و تفعيل مكونات القطاع الإحصائي		مجموعة مهام (تم الاعتماد على تاريخ بداية التحول في الهيئة و نهاية المرحلة الأولي من الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية)

١٥	مشروع البوابة السعودية للإحصاءات (Saudi Data Portal)	• تطوير بوابة لنشر الإحصاءات كافة المتعلقة بالمملكة، التي تصدرها الهيئة أو الجهات العامة الأخرى، بحيث تصبح مرجعاً للإحصاءات الرسمية المتعلقة بالمملكة.	العملاء كافة	١٠،٨،٣	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مكونات القطاع الإحصائي	الربع الرابع ٢٠١٧ -الربع الرابع ٢٠١٨	عالي	• نقص الموارد و الأدوات • استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (المحتوى) • إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (قنوات النشر) • تمكين و تفعيل مكونات القطاع الإحصائي	لا يوجد	مشروع
١٦	تنفيذ السياسات العامة لنشر الإحصاءات في المملكة.	• تطوير استراتيجية عمل وخطط وآليات لتنفيذ هذه السياسات، لضمان تحقيق هدفها المتمثل في توسيع نطاق الاستفادة من الإحصاءات لدى مستخدميها كافة.	العملاء كافة	٨،٩	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مكونات القطاع الإحصائي	١ يونيو ٢٠١٨ - مستمرة	عالي	• ضعف الوعي الإحصائي • تنظيم عملية النشر الإحصاءات في المملكة	لا يوجد	سيتم تقييم و مراجعة السياسة ضمن تقييم المرحلة الأولى من

									الاستراتيجية في ٢٠٢٠
١٧	اعداد دليل إجراءات العمل الإحصائي	• تعزيز ثقافة الجودة والدقة والشمولية والمصداقية للرفع من مستوى الأعمال الإحصائية المنتجة.	الجهات المنتجة للإحصاءات الرسمية	١.٤	الهيئة	فبراير ٢٠١٧ - ديسمبر ٢٠١٧	عالي	• ضعف الوعي الإحصائي • استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب) • إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (العرض): • قصور في توحيد المفاهيم الإحصائية لدى المنتجين للبيانات في المملكة.	لا يوجد	مشروع منتهي
١٨	إيجاد رقم موحد للوحدات الإحصائية (المنشآت والمساكن)	• تسهيل عمليات الربط بين السجلات الإدارية لسهولة	العملاء كافة	١.٤	الهيئة	بداية الربع الرابع ٢٠١٨ -	متوسط	• وجود نقص في الخرائط الرقمية	لا يوجد	مشروع

		الوصول والحصول على البيانات المراد توفيرها.				نهاية الربع الثالث ٢٠١٩		الحديثة • عدم وجود الية موحدة لترقيم الوحدات العقارية والمكانية لدي الجهات الحكومية	
١٩	بناء و تطوير ادارة نظم و المعلومات الجغرافية	• بناء وتطوير قاعدة بيانات جيو احصائية موحدة و تطوير نظام معلومات جغرافية متكامل لإدارة البيانات الجيو مكانية لخدمة الأهداف الإحصائية بما يحقق رؤية الهيئة الحالية والمستقبلية	الجهات المنتجة للإحصاءات الرسمية	٦.٧	الهيئة	الربع الثالث ٢٠١٨ - الربع الرابع ٢٠٢٠	عالية	• وجود نقص في الخرائط الرقمية الحديثة • عدم وجود الية موحدة لترقيم الوحدات العقارية والمكانية لدي الجهات الحكومية	لا يوجد	مشروع

٢٠	مشروع تطوير سياسات وإجراءات ونظام إدارة الجودة لعمليات ومنهجيات العمل الإحصائي	• تطوير السياسات كافة اللازمة للعمليات الإدارية وتطوير نظام شامل لإدارة الجودة، ضمن دورة الأعمال في الهيئة من أجل ضمان رضا المستخدمين لجودة البيانات والمنتجات الإحصائية.	الجهات المنتجة للإحصاءات الرسمية	١،٤	الهيئة	الربع الأول ٢٠١٧ - الربع الرابع ٢٠١٨	عالي	• ضعف الوعي الإحصائي. • استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب) • إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (العرض)	لا يوجد	برنامج
٢١	برنامج رفع الوعي الإحصائي لدى المجتمع	• العمل على رفع الوعي الإحصائي والثقافة الإحصائية في المجتمع. • تعزيز المبادرات القائمة الواردة أدناه (يوم الإحصاء، إدراج مواد تعليمية وتعريفية في المناهج الدراسية، وإعداد عدد من الأدلة).	العملاء كافة	٨،٩	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مكونات القطاع الإحصائي	الربع الثاني ٢٠١٨ - الربع الثاني ٢٠٢٠	عالي	• ضعف الوعي الإحصائي.	لا يوجد	برنامج

		• تنفيذ برامج وعي إحصائي في التعليم العام والعالي.							
٢٢	التكامل و التنسيق مع يوم العالمي للإحصاء	• التكامل و التنسيق مع يوم العالمي للإحصاء ليصبح منصة لإطلاق رسائل توعوية بشكل سنوي، ويتم التركيز بالاحتفاء به في مؤسسات التعليم العام والجامعي.	العملاء كافة	٨.٩	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مكونات القطاع الإحصائي	الربع الرابع ٢٠١٨ - الربع الرابع ٢٠٢٠	منخفض	• ضعف الوعي الإحصائي.	لا يوجد	مهمة
٢٣	إدراج مواد تعليمية وتعريفية عن الإحصاء في المناهج الدراسية	• إضافة مبادئ الإحصاء وأهميته ودوره في مناهج مستهدفة؛ مثل الرياضيات والدراسات الاجتماعية.	العملاء كافة	٨.٩	الهيئة، بالتعاون مع وزارة التعليم والقطاع الأكاديمي	بدء من السنة الدراسية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠	متوسط	• ضعف الوعي الإحصائي. • ضعف الإقبال على التخصصات الأكاديمية الإحصائية.	لا يوجد	مشروع
٢٤	إعداد أدلة إحصائية	• دليل المصطلحات الإحصائية. • دليل كيفية قراءة البيانات والاستفادة منها.	العملاء كافة	٨.٩.١	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مكونات القطاع الإحصائي	الربع الاول ٢٠١٨ - الربع الرابع ٢٠٢٠	متوسط	• ضعف الوعي الإحصائي.	لا يوجد	مهام

٢٥	قياس مستوى المعرفة والثقافة والوعي الإحصائي في المجتمع	• قياس مستوى المعرفة والوعي الإحصائي في المجتمع من خلال تنفيذ مسح أو استطلاع الرأي أو إضافة أسئلة إلى المسوح الإحصائية القائمة والمستقبلية.	العملاء كافة	٨.٩	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مكونات القطاع الإحصائي	الربع الأول ٢٠١٧ - الربع الرابع ٢٠٢٠	عالي	• ضعف الوعي الإحصائي.	لا يوجد	مجموعة مهام
٢٦	مراجعة وتعديل و اعتماد نظام الإحصاءات للدولة	• مراجعة نظام الإحصاءات للدولة في ظل التجارب وأفضل الممارسات الدولية بما يخدم الاحتياجات المحلية في تنظيم القطاع الإحصائي.	المنتجون والمستخدمون والمجتمع	الأهداف كافة	الهيئة	الرابع الثاني ٢٠١٧ - الربع الرابع ٢٠١٨	عالي	• عدم تناسب النظام الإحصائي القائم المعتمد في عام ١٣٧٩هـ (١٩٦٠م) مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للعمل الإحصائي والمعلوماتي	لا يوجد	مشروع
٢٧	برنامج تطوير القدرات البشرية في القطاع الإحصائي	• بناء فرق إحصائية متميزة في جميع الجهات الحكومية وأهم مؤسسات القطاع الخاص	كافة العاملين في القطاع	الهدف ١١، لكن البرنامج في الواقع	الهيئة، بالتعاون والتنسيق مع مكونات	فبراير ٢٠١٩ - ديسمبر ٢٠٢٠	عالي	• نقص الموارد البشرية • ضعف الوعي الإحصائي	لا يوجد	هي مبادرة ضمن تفعيل القطاع

					القطاع الإحصائي	يخدم الأهداف كافة				الإحصائي في الجهات وقد يدخل فيها الأكاديمية أو شركة تدريب تتكفل بعقد سلاسل من الدورات التدريبة

٤,٧ ملامح خطة العمل لما بعد عام ٢٠٢٠م:

سيركز القطاع الإحصائي خلال فترة ما بعد العام ٢٠٢٠م على تسريع وتيرة التطور وتحقيق التميز الاقليمي والعالمي، من خلال البناء على النقلة النوعية التي سيشهدها خلال المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية (٢٠١٨-٢٠٢٠م)، ومواكبة التطورات في طلب البيانات والمعلومات الإحصائية على المستويات الوطنية والخليجية والعربية والإسلامية والدولية، والاستفادة من المستجدات في القطاع الإحصائي الدولي من معايير ومنهجيات وأساليب وتصانيف إحصائية جديدة أو محسنة، بالإضافة إلى الاستفادة من التطورات السريعة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات التي لا شك أنها ستستمر خلال العقد المقبل، وكذلك المستجدات في المجالات الأخرى ذات الصلة، مثل كفاءة الإدارة وتنمية الموارد البشرية وغيرهما.

وكما سبق، وعند التقييم الدوري للاستراتيجية، قد يكون هناك تعديل على بعض المبادرات أو إضافة البعض الآخر أو يصل في الأحوال إلى الحذف، وكل هذا وفق ما يستجد من متغيرات أو توجهات أو قرارات على مستوى القطاع الإحصائي أو على المستوى الوطني . **ولعل من أبرز الأعمال التي سيقوم بها القطاع الإحصائي في مرحلة ما بعد العام ٢٠٢٠م ما يلي:**

- استكمال تنفيذ برنامج تمكين القطاع الإحصائي، من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من السجلّات الإدارية في إنتاج الإحصاءات الرسمية، مع تقليص عدد المسوح الميدانية بشكل تدريجي.
- مواصلة تنفيذ برنامج التعدادات حسب الدورية المعتمدة دولياً: التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٣٠م، التعداد الاقتصادي ٢٠٢٢م، التعداد الزراعي ٢٠٢٥م، التعداد الصناعي ٢٠٢٤م.
- إعداد نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية (SEEA) المعتمد من قبل الأمم المتحدة.
- تطوير ما تبقى من السجلّات الإدارية بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المعنية وربطها إلكترونياً بالهيئة، لضمان تدفق البيانات في الاتجاهين بانسيابية وأمان (برنامج مصدر وغيره من المبادرات ذات الصلة).
- استحداث مسوح جديدة في مجالات غير مغطاة من قبل السجلّات الإدارية، حسب الطلب والحاجة.
- تطوير مزيد من المراصد القطاعية الوطنية حسب الطلب والحاجة.
- التركيز على المنتجات الإحصائية لدعم البحث العلمي والأكاديمي.
- تطوير النشر الإحصائي بحيث يشمل خدمات جديدة، مثل حساب التضخم الخاص بشخص أو أسرة ما، وتوفير بيانات عن مساحات صغيرة (Small Area Statistics) عبر نظام المعلومات الجيومكانية.
- التوسع في استخدام البيانات الضخمة كمصادر موثوقة للإحصاءات الرسمية، وفق أفضل الممارسات الدولية.
- الاستمرار في نشر التوعية وتعزيز وسائل التواصل وتطويرها.
- الاستمرار والتوسع في إنشاء المراصد الوطنية.
- مواكبة التطورات الحديثة والسريعة في التقنيات الحديثة.
- الحصول على شهادات وجوائز معتمدة محلياً ودولياً في التميز المؤسسي.

وفي ضوء مخرجات مبادرات المرحلة الأولى بالإضافة للأعمال المشار اليها عاليه، سيتم تحديد ووصف مبادر خطة عمل مرحلة ما بعد ٢٠٢٠م من خلال عرض قائمة المبادرات مع تحديد المستهدفون والأهداف ذات صلة والجهة المسؤولة علاوة على تحديد تواريخ داية ونهاية كل مبادرة وأولوياتها واعتماديتها.

آليات التنفيذ والرصد والتقييم والتحديث:

إن نجاح الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية في المساهمة الفعالة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرامج تحقيقها بما فيها برنامج التحول ٢٠٢٠ وتحقيق نقلة نوعية وتطور مستدام للقطاع الإحصائي بالمملكة مرهون بالتنفيذ الفعلي للعوامل التالية:

- الالتزام بتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل بالتزامن مع دورة التخطيط الخمسية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ بمراحلها الثلاث (الأولى: ٢٠١٨-٢٠٢٠، والثانية: ٢٠٢١-٢٠٢٥، والثالثة: ٢٠٢٦-٢٠٣٠). وتطبيق مختلف السياسات والإجراءات والأنشطة ذات الأولوية المعتمدة في الاستراتيجية.
- الرصد الدقيق وإصدار التقارير للإنجازات والنتائج ومتابعة مستوى التنفيذ.
- التقييم المرحلي.
- التحديث الدوري للاستراتيجية وخطة العمل، استناداً إلى الدروس المستفادة من العناصر أعلاه، وإلى المستجدات ذات الصلة داخل وخارج المملكة.

ومن العوامل الأخرى المهمة موائمة استراتيجية الهيئة العامة للإحصاء مع الإستراتيجية الوطنية بحيث تتكامل جهود الهيئة في قيادة القطاع الإحصائي مع تطلعات الهيئة وأهدافها الإستراتيجية.

وفيما يلي عرض لما ينبغي إنجازه بهذا الشأن.

٤,٨ خطط التنفيذ المرحلية:

تقوم كل جهة من مكونات القطاع الإحصائي في المملكة بإعداد خطة تنفيذ مرحلية خاصة بها لتنفيذ ما ورد في الاستراتيجية وخطة العمل خلال مراحل دورة التخطيط الخمسية لرؤية المملكة ٢٠٣٠. بدءً بالمرحلة الأولى التي تغطي الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)، بحيث تتم مواءمة الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات المرتبطة بها على كافة الجهات المعنية. وتتم مراعاة الأولويات والسياسات والإجراءات والأنشطة المسندة إلى الجهة المعنية في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية. وتقوم الهيئة العامة للإحصاء بمراجعة الخطط التنفيذية للجهات والتأكد من موائمتها مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية وعدم وجود تعارض او تكرار مع الجهات الأخرى قبل البدء بالتنفيذ.

وتعتمد كل جهة لوحة قياس (dashboard) تشمل الأهداف والأنشطة ومؤشرات متعلقة بالمدخلات والمخرجات وقياس الأداء. وتتولى الهيئة العامة للإحصاء متابعة أداء مختلف الجهات من خلال لوحة قياس شاملة مرتبطة آلياً بلوحات القيادة لدى كافة الجهات المعنية، وذلك بالتنسيق مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء).

٤,٩ نظام الرصد والتقييم:

يمثل اعتماد نظام فعال وتشاركي للرصد والتقييم شرطاً أساسياً لضمان نجاح عملية بمستوى الأهمية والطموح الذين تتصف بهما الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية بالمملكة. وذلك أن هذا النظام يُمكن من إجراء التعديلات اللازمة أثناء مرحلة التنفيذ من خلال متابعة دقيقة لتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل وخطط التنفيذ المرحلية. كما أنه يوفر المعلومات اللازمة لتحديث الاستراتيجية عبر التقييمات التي يقوم بها بشكل دوري. فمن البديهي أن الاستراتيجيات وخطط العمل قابلة للتحسين، حيث إنه إذا ثبت أن بعض الخيارات الاستراتيجية أو السياسات أو الأنشطة ليست ناجحة بالمستوى المطلوب أو إذا كانت الظروف تتغير بشكل مؤثر، فيتعين حينئذ إجراء بعض التعديلات حسب الحاجة، بناءً على المعلومات التي يوفرها نظام الرصد والتقييم.

ثم إن نظام الرصد والتقييم يُعتبر من أهم عناصر الإدارة القائمة على تحقيق النتائج، والتي يشكل إرساؤها أحد أهم الخيارات الاستراتيجية لدى القطاع الإحصائي بالمملكة. ويمكن تلخيص مهام النظام على النحو التالي:

- متابعة تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل وخطط التنفيذ المرحلية على مستوى كافة مكونات القطاع الإحصائي.
- رصد مدى التقدم في بلوغ أهداف الاستراتيجية.
- التقييم الدوري للاستراتيجية وخطة العمل والخطط التشغيلية.
- إعداد ونشر تقارير دورية عن تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل والخطط التشغيلية.

متابعة التنفيذ:

تتمثل متابعةُ التنفيذ في رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة والإجراءات المبرمجة في نطاق خطة العمل وخطط التنفيذ المرحلية على مستوى كافة مكونات القطاع الإحصائي. وتشمل ثلاثة عناصر وهي: الموارد (المدخلات)، والأنشطة، والمنتجات المتحصل عليها (المخرجات). ويُمكن الرصد الدقيق لهذه العناصر من تحديد الممارسات الناجحة والعقبات والقصور.

رصد التقدم:

يتم رصد مدى التقدم في بلوغ مختلف الأهداف المرسومة للاستراتيجية في المدى القريب وفي المدى البعيد، من خلال مؤشرات قياس الأداء الواردة في الاستراتيجية وحسب الدورية المحددة لكل مؤشر (راجع الملحق رقم (٢))، ويتم ذلك من خلال التعاون والتنسيق بين الهيئة العامة للإحصاء والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء).

إعداد التقارير:

يتم إعداد تقارير ربع سنوية عن تنفيذ خطة العمل وخطط التنفيذ المرحلية على مستوى كافة مكونات القطاع الإحصائي، ونسبة إنجاز أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية، وذلك بناءً على المعلومات التي يوفرها مسار قياس الأداء (متابعة التنفيذ ورصد التقدم) المبين أعلاه. وتشمل التقارير ربع السنوية العناصر التالية:

- حصيلة إنجازات الربع الماضي.

- استعراض تنفيذ الميزانية (مستوى تعبئة الموارد وتنفيذ المصروفات).
- تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف.
- اقتراحات لتجاوز العقبات التي تعيق تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل وخطط التنفيذ المرحلية.
- إجراء تعديلات على الأنشطة المخطط لها في الفترة المتبقية من المدة الزمنية المخصصة لخطط التنفيذ المرحلية حسب الحاجة. وذلك بناءً على العناصر أعلاه وعلى المستجدات ذات الصلة داخل وخارج المملكة.

كما يتم إعداد تقرير سنوي بناءً على التقارير الربعية الآنفة الذكر. ويرفع إلى مقام مجلس الوزراء ومجلس الشورى.

التقييم:

يتم قياس وتحليل خمس عناصر رئيسة خلال عملية تقييم الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية وهي على النحو التالي:

- الصلة: مدى ملاءمة الاستراتيجية وخطة تنفيذها الأولى مع الوضعية والمتطلبات الداخلية والخارجية.
- الفعالية: مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة.
- الكفاءة: مدى مناسبة التكلفة (الموارد المالية المصروفة) مع الإنجازات والنتائج.
- الأثر: مدى تأثير أو أثر التدخل في تطوير العمل الإحصائي.
- الاستدامة: مدى قابلية الأثر الإيجابي للاستمرار.

ومن المتوقع إجراء التقييم الأول للاستراتيجية خلال السنة الأخيرة من المرحلة الأولى (٢٠٢٠م).

٤,١٠ التحديث الدوري للاستراتيجية:

إن التحديث الدوري للاستراتيجية أمر ضروري كما سبق. ويشمل مراجعة شاملة لرؤية القطاع الإحصائي والأهداف قريبة وبعيدة المدى، وخطة العمل وخطط التنفيذ على مستوى كافة مكونات القطاع. وسيتم التحديث الدوري للاستراتيجية من خلال المراحل التالية:

- مراجعة جزئية بناءً على التقييم المرحلي الذي يتم خلال السنة الأخيرة من المرحلة الاولى من تنفيذ الاستراتيجية (٢٠٢٠م).
- مراجعة شاملة عند انتهاء المرحلة الثانية (٢٠٢٥م) وعند انتهاء المرحلة الثالثة (٢٠٣٠م).

٤,١١ الهيكل التنظيمي للاستراتيجية:

يشمل الهيكل التنظيمي لمسار الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية ما يلي:

- مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء، الذي أنشأ بموجب تنظيم الهيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٤٣٧/١/١٣هـ، وتشمل مهامه فيما يخص الاستراتيجية الوطنية التالي:
  - الإشراف العام على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية، بما في ذلك التنفيذ، والمتابعة، والتقارير الدورية، والتقييم، والتحديث الدوري.

- رفع التوصيات بشأن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية، بما في ذلك ما يتعلق بالتنفيذ، والمتابعة، والتقييم، والتحديث الدوري، إلى مقام مجلس الوزراء وإلى مجلس الشورى.

- اللجنة التنسيقية التي أنشأت بموجب تنظيم الهيئة الآنف الذكر، والتي سيتم توسيعها لتشمل عددًا من الممثلين عن أهم فئات مستخدمي البيانات والمعلومات الإحصائية من القطاعين العام والخاص والباحثين والمجتمع، وفرق العمل الفنية المرتبطة بها، والتي تشمل: (١) فريق العمل التنسيقي للإحصاءات الاجتماعية، (٢) وفريق العمل التنسيقي للإحصاءات الاقتصادية، (٣) وفريق العمل التنسيقي لإحصاءات المعرفة والموارد الطبيعية، (٤) وفريق عمل برنامج (مصدر)، (٥) فريق العمل التنسيقي لتعزيز القدرات الوطنية (أو التميز المؤسسي)، (٦) فريق عمل التحديث والمتابعة للاستراتيجية الوطنية. وتقوم فيما يخص الاستراتيجية الوطنية بالمهام التالية:
  - تسهيل تنفيذ ومتابعة وتقييم وتحديث الاستراتيجية الوطنية على مستوى الجهات المكونة للقطاع الإحصائي.
  - تطوير استخدام البيانات، وضمان مواءمة المنتجات والخدمات الإحصائية للطلب بشكل مستدام.
  - مناقشة التقارير السنوية عن التنفيذ، ورفع تلك التقارير بالإضافة إلى التوصيات التي من شأنها زيادة كفاءة التنفيذ إلى مجلس إدارة الهيئة.
  - تسهيل عملية مواءمة وإعداد خطط التنفيذ لمختلف مكونات القطاع الاحصائي الناتجة عن أهداف وبرامج الاستراتيجية الوطنية.

- اللجنة الوطنية للإحصاء، والتي تم إنشائها من قبل مجلس الغرف السعودية بناءً على الاتفاق مع الهيئة، وتقوم بالمهام التالية:
  - دعم الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية في الجانب المتعلق بالقطاع الخاص.
  - المساهمة في تطوير منهجية العمل الإحصائي بالقطاع الخاص بالتعاون مع الهيئة العامة للإحصاء.
  - العمل على إعداد آلية واضحة لتحديد احتياجات القطاع الخاص من المعلومات الإحصائية الدورية التي ينشرها القطاع الإحصائي.

- مكتب إدارة الاستراتيجية على مستوى الهيئة العامة للإحصاء، والذي تتمثل المهام الموكلة إليه فيما يلي:
  - جمع مساهمات الجهات المشاركة سواء تعلق الأمر بإعداد الاستراتيجية أو بمتابعة تنفيذها أو بتقييمها أو بتحديثها.
  - التعاون مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) في متابعة تنفيذ الخطط على مستوى الجهات الحكومية المعنية من خلال قياس مؤشرات الأداء الخاصة بالإستراتيجية على المستوى الإستراتيجي.
  - تنسيق ودعم أعمال الفرق الفنية المرتبطة باللجنة التنسيقية.
  - تنسيق نظام الرصد والتقييم.
  - إعداد الوثائق التي تعرض على اللجنة التنسيقية.
  - متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنسيقية.
  - تنظيم ورش العمل واللقاءات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية.

- التواصل مع الجهات الإعلامية فيما يخص مسار الاستراتيجية الوطنية.

- المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) ويقوم المركز بالمهام التالية:
  - قياس مؤشرات الأداء الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للإحصاء على مستوى الاستراتيجية
  - التعاون مع مكتب إدارة الإستراتيجية في الهيئة في إعداد التقارير الخاصة بمؤشرات الأداء

كما أن مسار الاستراتيجية يشمل لقاءات موسعة سنوية يتم خلالها التشاور مع عدد كبير من الفاعلين في القطاع الإحصائي من منتجين ومستخدمين للبيانات والمعلومات الإحصائية، وتناقش فيها على وجه الخصوص التقارير السنوية عن تنفيذ الاستراتيجية والتعديلات اللازمة للاستراتيجية وخطط العمل.

الهيكل التنظيمي للاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية

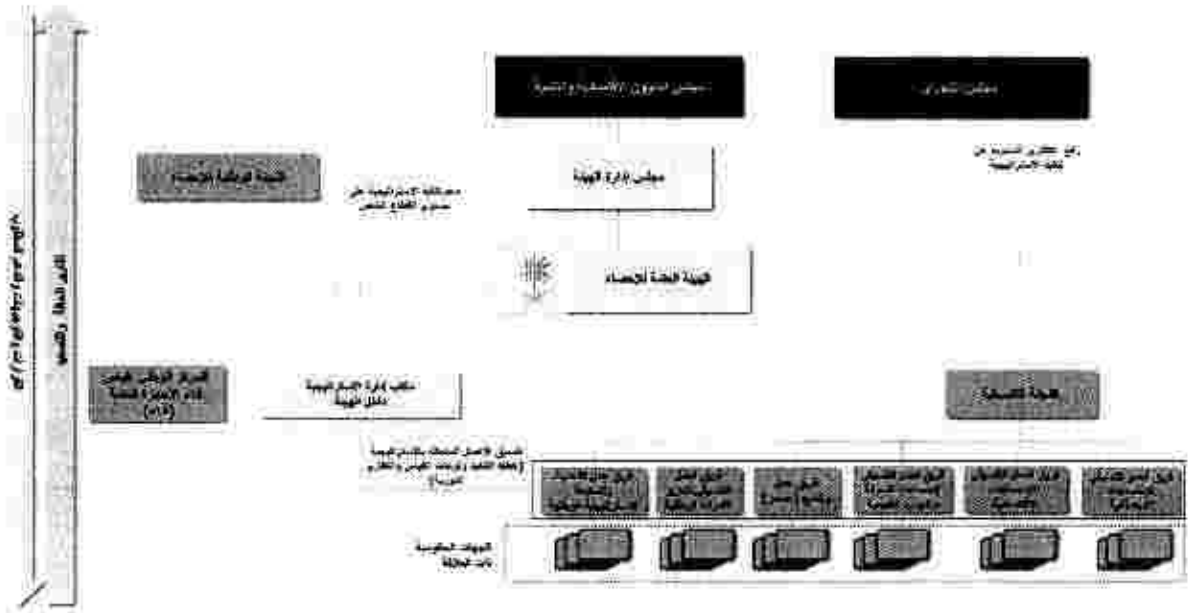

٤,١٢ موائمة الهيكل التنظيمي للهيئة مع الاستراتيجية:

إن تنفيذ الاستراتيجية يتطلب موائمة الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للإحصاء مع متطلبات قيادة القطاع الإحصائي، ويتضح من الهيكل التنظيمي للهيئة – الموضح أدناه - وجود الوحدات الإدارة والقطاعات التي تخدم العمل الإحصائي على مستوى القطاع مثل قطاع الأعمال الإحصائية، قطاع العمليات والمنهجيات، وقطاع الإبتكار الإحصائي فضلا عن وجود وحدة إدارية متخصصة بالتمكين والتنسيق الإحصائي.

وفي هذا السياق تم تخصص قطاع تقني كامل معني بالأعمال التقنية من برامج وبنية تحتية وربط إلكتروني مع الجهات الحكومية الأخرى لتسهيل تبادل البيانات فيما بينها.

الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للإحصاء

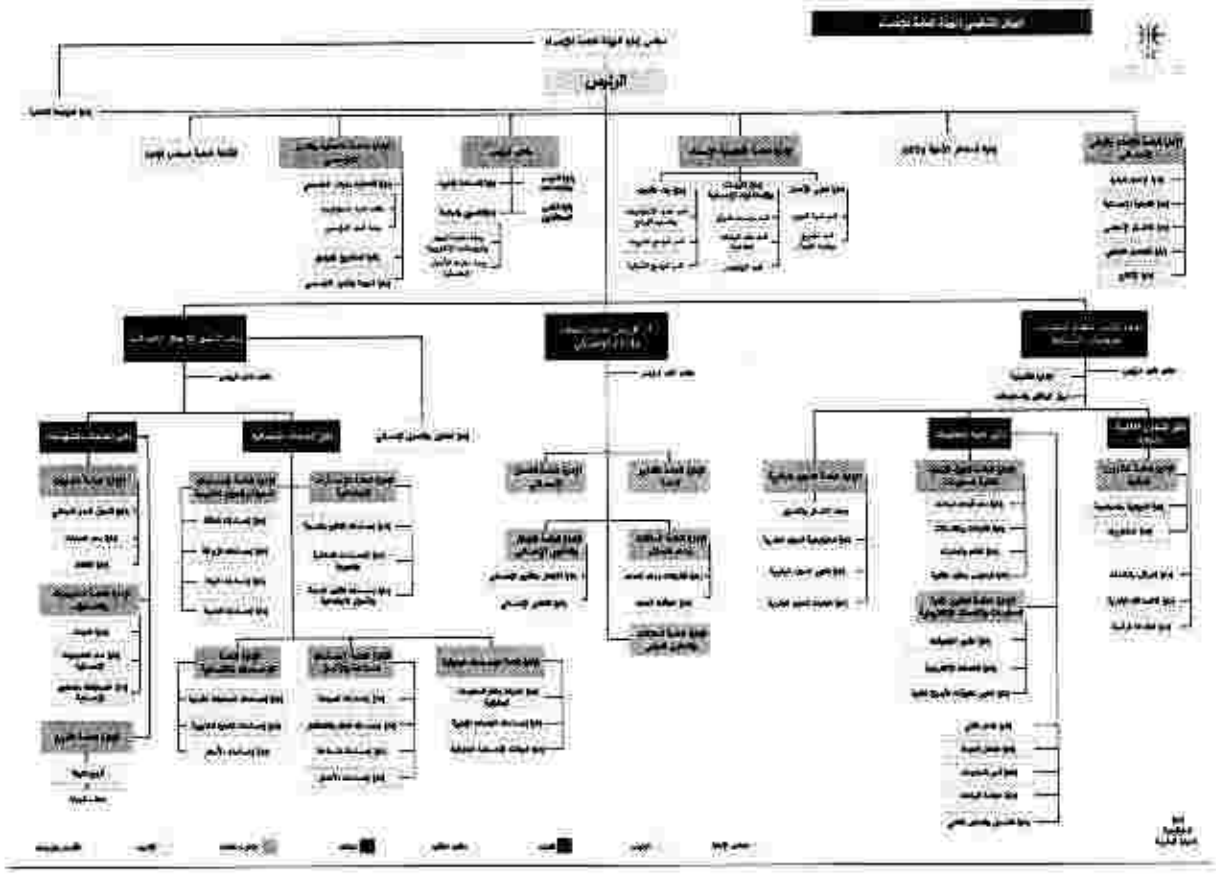

٤,١٣ دور الهيئة والجهات الحكومية في تفعيل القطاع الإحصائي:

استنادًا إلى الأمر السامي القاضي بتكليف جميع الجهات الحكومية بتفعيل الإدارات والوحدات الإحصائية لديها لتقديم بيانات عالية الجودة تعتمد مبدأ الشفافية والوضوح وتحفيز الإفصاح عن البيانات المالية والاقتصادية، والتنسيق مع الهيئة العامة للإحصاء للحصول على الدعم الفني المطلوب لتحقيق ذلك. تقوم الهيئة بقيادة الجهود الرامية لتفعيل الوحدات الإحصائية في الجهات الحكومية من خلال إدارة التمكين والتنسيق الإحصائي والتي تقوم بالمهام التالية:

- مساندة الوحدات الإحصائية بالطرق والأساليب الإحصائية الحديثة المتعبة في الهيئة (خطة تطوير البيانات والاستمارات المستخدمة و تطوير التقارير الإحصائية وتطوير طرق جمع البيانات واختيار وتقييم العينات)
- متابعة حالة سير المبادرات القائمة في الهيئة ورفع التقارير عنها.
- تعزيز التعاون و التشاركية بين الهيئة و الوحدات الإحصائية في الاجهزة الحكومية لتوفير البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية من خلال السجلّات الإدارية والمسوحات الميدانية التي تعكس واقع التنمية في المملكة.
- مساندة الوحدات الإحصائية على استخدام المفاهيم والتعاريف والأساليب والأدلة والتصنيفات الإحصائية الوطنية وفقا للمعايير الدولية.
- تسهيل انسياب البيانات وتبادلها بين الهيئة والوحدات الإحصائية والربط بين قواعد البيانات والإحصائية المختلفة.

وتقوم الوحدات الإحصائية في الجهات الحكومية بالمهام التالية:

- إعداد التقارير الدورية (شهري، ربعي، نصفي، سنوي).
- تحليل ومعالجة البيانات واستخراج التقارير.
- تصميم وتشغيل مستودع البيانات (Data Warehouse) ونظام ذكاء الأعمال (BI) في الجهة.
- إعداد جداول النشر على موقع الجهة وفقاً لمتطلبات الهيئة العامة للإحصاء.
- الرد على الاستفسارات المعلوماتية، من خلال البيانات والمعلومات المتاحة للوحدة داخل الجهة.
- التواصل مع الادارات المختلفة داخل الجهة، والتنسيق بشأن إتاحة وتداول البيانات والمعلومات.
- التنسيق مع الهيئة العامة للإحصاء وتقديم الدعم فيما يخص الإحصاءات ذات العلاقة بأعمال الجهة.
- تطبيق المعايير والمنهجيات الدولية وبما ينسجم مع ما هو معمول به في الهيئة العامة للإحصاء.
- التقيد بجراءات دليل العمل الإحصائي متضمناً المفاهيم والتعريفات والتصنيفات الإحصائية.

٣ الملحقات:

الملحق (أ): أهم مكوّنات القطاع الإحصائي بالمملكة

م	الوزارة / الهيئة / المؤسسة	الإدارة / المركز	أهم النشرات والإصدارات
١	الهيئة العامة للإحصاء – الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات	إدارات إحصائية متخصصة	العديد من النشرات السنوية والفصلية والشهرية
٢	وزارة الصحة	الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات	كتاب إحصائي سنوي
٣	وزارة التعليم	الإدارة العامة للمعلومات وقياس الأداء/ إدارة الإحصاء	كتاب إحصائي سنوي، ونشرات إحصائية
٤	وزارة التجارة والاستثمار	الإدارة العامة للتخطيط والميزانية، ومركز الحاسب الآلي والإحصاء	لا يوجد كتاب إحصائي شامل للبيانات الخاصة بالوزارة، ولكن يوجد تقرير إحصائي شامل للبيانات الإحصائية
٥	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	لا تتوفر إدارة تختص بالعمل الإحصائي، وتقوم إدارة مراقبة الحسابات ببعض المهام الإحصائية	لا يوجد كتاب إحصائي شامل للبيانات الخاصة بالوزارة، ولكن يوجد تقرير سنوي فني ومالي على موقع الوزارة الإلكتروني
٦	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد	إدارة الإحصاء	كتاب إحصائي سنوي
٧	وزارة الخدمة المدنية	إدارة الإحصاء	الكتاب الاحصائي للخدمة المدنية بالأرقام خلال عام، وتقرير إنجازات الخدمة المدنية خلال عام
٨	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	فريق العمل المعني بالإحصاءات الإجتماعية	كتاب إحصائي سنوي
٩	وزارة العدل	إدارة الإحصاء / وكالة التخطيط والتطوير	كتاب إحصائي سنوي
١٠	وزارة المالية	المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية	تقارير غير قابلة للنشر
١١	وزارة البيئة والمياه والزراعة	إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء	كتاب إحصائي سنوي
١٢	وزارة الداخلية	تقوم إدارة التخطيط بالإدارة العامة للتطوير الإداري بالمهام الإحصائية	كتاب إحصائي سنوي
١٣	وزارة الشؤون البلدية والقروية	إدارة الإحصاء والبحوث	كتاب إحصائي سنوي
١٤	شركة السعودية للكهرباء	مركز المعلومات والإحصاء	كتاب إحصائي سنوي

م	الوزارة / الهيئة / المؤسسة	الإدارة / المركز	أهم المنشورات والإصدارات
١٥	شركة المياه الوطنية	مركز المعلومات والإحصاء	مركز المعلومات والإحصاء
١٦	وزارة النقل	لا توجد وحدة إحصائية، وتقوم الإدارة العامة لمتابعة الخطة والميزانية بالأعمال الإحصائية	نشرات وتقارير
١٧	وزارة الثقافة	لا توجد وحدة إحصائية	لا يوجد كتاب إحصائي شامل للبيانات الخاصة بالوزارة
١٨	وزارة الإعلام	لا توجد وحدة إحصائية	لا يوجد كتاب إحصائي شامل للبيانات الخاصة بالوزارة
١٩	وزارة الحج والعمرة	يقوم مركز الحاسب الآلي بجمع البيانات بإشراف من الإدارة العامة لتقنية المعلومات	لا يوجد كتاب إحصائي شامل للبيانات الخاصة بالوزارة
٢٠	وزارة الدفاع	إدارة الأبحاث والإحصاء	لا يوجد كتاب إحصائي شامل للبيانات الخاصة بالوزارة
٢١	وزارة الحرس الوطني	إدارة المعلومات والإحصاء	لا يوجد كتاب إحصائي شامل للبيانات الخاصة بالوزارة
٢٢	مؤسسة النقد العربي السعودي	مركز المعلومات والإحصاءات	نشرات وتقارير شهرية وربعية وسنوية
٢٣	الهيئة العامة للرياضة	إدارة الإحصاء	كتاب إحصائي شامل
٢٤	ديوان المراقبة العامة	فريق عمل البيانات الإحصائية	لا يوجد كتاب إحصائي شامل للبيانات الخاصة بديوان المراقبة العامة
٢٥	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لا توجد إدارة إحصائية، وتقوم إدارة دراسات السوق بالعمل الإحصائي في الهيئة	تقرير سنوي
٢٦	الهيئة العامة للاستثمار	تتولى إدارة تقييم أداء الاستثمار وإدارة التراخيص مسؤولية الأعمال الإحصائية	تقرير أداء الاستثمار الأجنبي (يتضمن نتائج المسح السنوي للاستثمارات الأجنبية والخليجية بالمملكة)، والتقرير السنوي للهيئة (يتضمن بيانات تراخيص الاستثمار)
٢٧	الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني	مركز المعلومات والأبحاث السياحية (ماس)	العديد من التقارير السنوية والربعية والنشرات الإحصائية والمؤشرات السياحية المحلية والدولية
٢٨	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	إدارة الإحصاء بالإدارة العامة للتخطيط والميزانية	تقارير إحصائية

م	الوزارة/الهيئة/المؤسسة	الإدارة المركزية	أهم المنشورات والإصدارات
٢٩	الخطوط الجوية العربية السعودية	إدارة التحليل الإحصائي	
٣٠	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	وحدة متخصصة بالإحصاء في قطاع التخطيط الاستراتيجي	العديد من التقارير والنشرات الإحصائية السنوية والدورية
٣١	هيئة الهلال الأحمر السعودي	لا توجد وحدة إحصاء	
٣٢	شركة أرامكو السعودية	لا تتوفر معلومات عن وجود إدارة إحصائية	التقرير السنوي
٣٣	شركة سابك السعودية	لا تتوفر معلومات عن وجود إدارة إحصائية	التقرير السنوي
٣٤	مجلس الغرف السعودية	مركز البحوث والمعلومات	العديد من التقارير، ومنها: التقرير السنوي للمجلس، وكتيب "مساهمة القطاع الخاص في القطاع الوطني (مؤشرات وإحصاءات)"

الملحق (٢): مؤشرات قياس الأداء للأهداف الاستراتيجية:

أولاً: مؤشرات قياس الأداء لأهداف المدى البعيد (٢٠٣٠م)

م	الهدف	مؤشر الأداء	دورية القياس	مصدر البيانات	القيمة المستهدفة ٢٠٢٥	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠
١	تحسن ملحوظ ومستمر في استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية بشكل صحيح	نسبة مؤشرات الأداء المعتمدة على منتجات الهيئة الإحصائية	سنوي	يحدد من خلال دراسة مكتبية	٨٠%	٩٠%	٩٥%
٢	الحفاظ على مستوى عال من رضا المستخدمين	مؤشر رضا المستخدمين عن القطاع الإحصائي (مسح متخصص)	سنوي	يحدد من خلال المسح	٨٠٪	٩٠٪	٩٥٪
٣	تلبية احتياجات كافة المستخدمين بتوفير بيانات ومعلومات إحصائية سهلة الاستخدام، وبالتوقيت المناسب	نسبة الاحتياجات الإحصائية المتعلقة برؤية المملكة ٢٠٣٠ والمتوفرة لدى القطاع الإحصائي	سنوي	يحدد من خلال دراسة مكتبية	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
		نسبة الاحتياجات الإحصائية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والمتوفرة لدى القطاع الإحصائي	سنوي	يحدد من خلال دراسة مكتبية	٧٥٪	١٠٠٪	١٠٠٪
٤	تعزيز جودة المنتجات والخدمات الإحصائية، من خلال تطبيق أحدث المعايير والأساليب والتصانيف الدولية في جمع	مؤشر القدرات الإحصائية للبنك الدولي	سنوي	٧٠٪	٧٥٪	٨٠٪	٨٠٪

المحور	م	المشروعات/البرامج	مؤشر الأداء	دورية القياس	القيمة الحالية	المستهدفات	
		ومعالجة وتحليل ونشر البيانات					
	٥	زيادة الاعتماد على السجلات الإدارية كمصدر رئيس للإحصاءات الرسمية	نسبة الإحصاءات التي تنشرها الهيئة بالاعتماد على السجلات الإدارية من إجمالي الإحصاءات التي يمكن إنتاجها عن طريق السجلات الإدارية	سنوي	٣٠٪	٥٠٪	٦٠٪	٧٠٪
التقنيات الحديثة	٦	استخدام أحدث التقنيات في كل العمل الإحصائي (وفق التطورات والمستجدات في المجال)	مؤشر استخدام التقنية في مراحل العمل الإحصائي (حسب عناصر محددة مثل تبادل البيانات مع الجهات المنتجة، الاستبيانات، مراقبة العمل الميداني، الخ)	سنوي	يحدد من خلال دراسة مكتبية	٨٥%	٩٥٪	١٠٠٪
	٧	تطوير البنية التحتية الرقمية	معدل نضج البنية التحتية لتقنية المعلومات في القطاع الإحصائي	سنوي	يحدد من خلال دراسة مكتبية	٧٠%	١٠%	١٥%
الاتصال والشراكة	٨	تعزيز المعرفة الإحصائية والوعي بأهمية الإحصاء لدى المجتمع	معدل نمو مؤشر مستوى الوعي الإحصائي في المجتمع، المعتمد من قبل (PARIS21)	سنوي	يحدد من خلال دراسة مكتبية	+٥%	+١٠%	+١٥%

	٩	إرساء ثقافة الاتصال والتعاون والشفافية لدى الفاعلين في القطاع الإحصائي	مؤشر رضا المستخدمين عن القطاع الإحصائي (مسح متخصص)	سنوي	يحدد من خلال المسح	٨٠٪	٩٠٪	٩٥٪
الحوكمة	١٠	رفع فعالية القطاع الإحصائي وتقليص الفجوة بين مكوناته	نسبة الجهات التي بينها ربط إلكتروني مع الهيئة لتبادل البيانات من إجمالي الجهات المستهدفة	سنوي	٥٠٪	٨٠٪	٩٠٪	١٠٠٪
	١١	تطوير الموارد البشرية الوطنية، واستقطاب أصحاب المهارات المتميزة الوطنيين	نسبة موظفي القطاع الإحصائي الحاصلين على شهادة الماجستير فما فوق في مجالات ذات الصلة (من إجمالي العدد المستهدف)	سنوي	يحدد من خلال دراسة مكتبية	٣٠٪	٥٠٪	٧٠٪
	١٢	إدارة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية	نسبة التزام الهيئة العامة للإحصاء بالموازنة المخصصة لها	سنوي	٩٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

ثانياً: مؤشرات قياس الأداء لأهداف المدى القريب (٢٠٢٠م)

المحور	م	المؤشر	تعريف المؤشر	دورية القياس	القيمة الأساسية ٢٠١٧م	المستهدف ٢٠١٩م	المستهدف ٢٠٢٠م
استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب)	١	إشراك حقيقي ومستمر لمستخدمي البيانات والمعلومات في العمل الإحصائي، من خلال إنشاء وتفعيل آلية رسمية للتشاور المستمر بين منتجي ومستخدمي البيانات والمعلومات الإحصائية	نسبة إنجاز الاجتماعات الدورية للجنة التنسيقية الموسعة	سنوي	تبدأ اجتماعات اللجنة الموسعة في العام ٢٠١٨م	١٠٠%	١٠٠%
	٢	الوقوف على الاحتياجات الحالية والمستقبلية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ والتزامات المملكة الدولية والإقليمية من البيانات والمعلومات الإحصائية المتوفرة أو الجديدة	نسبة إنجاز إطار إحصائي يشمل كافة الاحتياجات المتعلقة برؤية المملكة ٢٠٣٠ والالتزامات الإقليمية والدولية للمملكة، محدث بشكل دوري حسب المستجدات	سنوي	٠%	١٠٠%	١٠٠%
	٣	تحقيق مستوى عال من رضا المستخدمين للبيانات والمعلومات الإحصائية	معدل نمو مؤشر رضا المستخدمين عن القطاع الإحصائي	سنوي	لا ينطبق	١٠%	١٠%
إنتاج البيانات والمعلومات الإحصائية (العرض)	٤	تلبية احتياجات رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتزامات المملكة الدولية والإقليمية من البيانات والمعلومات الإحصائية	نسبة المؤشرات الإحصائية المتعلقة برؤية المملكة ٢٠٣٠ المتوفرة بالفعل من إجمالي المؤشرات المطلوبة	سنوي	٧٠%	٨٠%	١٠٠%
	٥	تحقيق الانضمام إلى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)	مؤشر مدى التزام القطاع الإحصائي في المملكة بمتطلبات معيار (SDDS)	سنوي	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

الرقم	المؤشر الاستراتيجي	م	مؤشر الأداء	دورية القياس	القيمة المستهدفة ٢٠٢٥	القيمة المستهدفة ٢٠٢٧	القيمة المستهدفة ٢٠٣٠
	المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي، والوفاء بمتطلباته بشكل مستمر		(المصدر: صندوق النقد الدولي)				
	تحقيق المتطلبات الحالية والمستقبلية لعضوية المملكة في مجموعة العشرين (G٢٠) ضمن مبادرة فجوات البيانات (Data Gap Initiative)	٦	نسبة تلبية متطلبات عضوية المملكة في مجموعة العشرين (G٢٠) ضمن مبادرة فجوات البيانات (Data Gap Initiative).	سنوي	%٩٠	%١٠٠	%١٠٠
	تحقيق العناصر اللازمة لإجراء التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٢٠م عن طريق السجلات الإدارية	٧	نسبة السجلات الإدارية الصالحة لتوفير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٢٠ من إجمالي السجلات الإدارية اللازمة لإجراء التعداد	سنوي	%٥٠	%٧٠	%٩٠
التقنيات الحديثة	تعميم استخدام التقنيات الحديثة (مثل الأجهزة اللوحية والاستمارات الالكترونية) في كافة مراحل العمل الإحصائي	٨	مؤشر استخدام التقنية في مراحل العمل الإحصائي (حسب عناصر محددة مثل الأجهزة اللوحية والاستمارات الالكترونية، مراقبة العمل الميداني، الخ)	سنوي	٦٠٪	٧٠٪	٨٠٪
	تحقيق الربط الإلكتروني بين الهيئة والسجلات الإدارية ذات الأولوية من منطلق احتياجات رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٢٠	٩	نسبة السجلات الإدارية المربوطة إلكترونياً مع الهيئة من إجمالي السجلات الإدارية ذات الأولوية فيما يخص احتياجات رؤية المملكة	سنوي	٠%	٤٥٪	٧٥٪

المحور	م	المؤشر الاستراتيجي	مؤشر الأداء	دورية القياس	البيانات الأساسية ٢٠١٧	المستهدفات ٢٠٢٠	المستهدفات ٢٠٢٥	المستهدفات ٢٠٣٠
			٢٠٣٠ والتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٢٠					
الاحصاء والمجتمع	١٠	رفع الوعي الإحصائي لدى المجتمع.	يتم تحديد مؤشرات الأداء الرئيسة ضمن إعداد برنامج " رفع الوعي الإحصائي لدى المجتمع"	سنوي	%٩٦	%٨٠	%٥٢	%٥٥
	١١	تفعيل القطاع الإحصائي على مراحل	نسبة الجهات التي بينها ربط إلكتروني مع الهيئة لتبادل البيانات من إجمالي الجهات المستهدفة	سنوي	%٢٥	%٤٥	%٧٥	%٨٠
	١٢	تطوير الموارد البشرية الوطنية. من خلال إعداد برنامج خاص لهذا الشأن. والبدء في تنفيذه قبل نهاية العام ٢٠١٨م	عدد الكوادر الإحصائية الوطنية الحاصلين على برامج تدريبة متخصصه	سنوي	يحدد لاحقا	يحدد لاحقا	يحدد لاحقا	يحدد لاحقا
الحوكمة	١٣	تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين الهيئة ومختلف مكونات القطاع الإحصائي	نسبة المنتجات الإحصائية المنتجة من خلال الشراكات الاستراتيجية من إجمالي المنتجات المستهدفة	سنوي	%٢٠	%٣٠	%٥٠	%٧٥
	١٤	إرساء ثقافة الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. من خلال تفعيل نظام الرصد والتقييم المقترح	نسبة مكونات القطاع الإحصائي التي أعدت لوحة قياس (dashboard) من إجمالي مكونات القطاع المستهدفة	سنوي	يتم البدئ في العام ٢٠١٨م	%٨٠	%٩٠	%١٠٠
	١٥	إدارة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية	نسبة الالتزام بالميزانيات المحددة للبرامج الإحصائية	سنوي	%٩٠	%٩٥	%٩٥	%٩٥

❖ الأرقام الواردة بالجدول أعلاه هي أرقام تقريبية

الملحق (٣): التعدادات والمسوح والأبحاث الإحصائية

أولاً: التعدادات

م	المسمى	الوصف	الدورية	التعداد السابق	التعداد القادم
١	التعداد العام للسكان والمساكن	جمع ونشر المعلومات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان، وإيجاد قاعدة عرضية من البيانات، وتوفير إطار عام لسحب العينات اللازمة للمسوح	عشر سنوات	٢٠١٠م	٢٠٢٠م
٢	تعداد المنشآت	حصر جميع المنشآت الاقتصادية، وتوزيعها حسب الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وحصر جميع المشتغلين مصنفين حسب فئات العمل	خمس سنوات	التعداد عام ٢٠١١م وتحديث الإطار عام ٢٠١٥م	٢٠٢٠م (سيتم تنفيذه بالتتابع مع التعداد العام للسكان والمساكن)
٣	التعداد الزراعي الشامل	حصر جميع المزارع في مختلف مناطق المملكة سواء تقليدية أو متخصصة، وحصر البيانات الأساسية للأطر الإحصائية.	عشر سنوات	٢٠١٤/٢٠١٥م	٢٠٢٥م
٤	حصر الحجاج	حصر حجاج الداخل	سنوي	مستمر	مستمر
٥	حصر الخدمات بالمدن والقرى	توفير بيانات موحدة وموثقة عن الخدمات المتوافرة في المدن والقرى.	ثلاث سنوات	٢٠١٧م	٢٠٢٠م

ثانياً: المسوح والأبحاث الإحصائية

م	مسمى المسح	اسم الاستبانة	الجهات المنفذة	التكرار	موعد التنفيذ
١	مسح القوى العاملة	• توفير بيانات تفصيلية عن حجم قوة العمل السعودية وغير السعودية. • حساب معدل البطالة • توفير بيانات عن الباحثين عن عمل. • التعرف على الخصائص السكانية والاجتماعية للمشتغلين والمتعطلين. • توفير بيانات عن متوسط ساعات العمل الأسبوعية حسب المهنة والنشاط. • توفير بيانات عن متوسط الأجر الشهري للمشتغلين.	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • بعض المنظمات الدولية والإقليمية • وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	ربع سنوي	ربع سنوي
٢	مسح إنفاق ودخل الأسرة	• معرفة التوزيع النسبي للإنفاق على السلع والخدمات. • قياس مقدار التغير النسبي في الإنفاق على السلع والخدمات. • دراسة العلاقة بين الدخل والخصائص السكانية والسكنية للأسر، ودراسة العلاقة بين الدخل وإنفاق الأسرة، والتعرف على حجم التحويلات التجارية الخاصة بالقطاع العائلي. • دراسة العلاقة بين الخصائص السكانية والسكنية للأسرة ودخلها. • الحصول على تقديرات عن الإنفاق العائلي والقطاع المختلط للمساهمة في تركيب الحساب القومي.	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • بعض المنظمات الدولية والإقليمية • وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	خمس سنوات	٢٠١٦/٢٠١٧م (جار)
٣	المسح الديموغرافي	دراسة الظواهر الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • بعض المنظمات الدولية والإقليمية • وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	خمس سنوات	٢٠١٥م
٤	المسح الاقتصادي السنوي للمؤسسات	توفير أهم المؤشرات الاقتصادية عن نشاطات القطاع الخاص والعام في المملكة	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • القطاع الخاص • وزارة التجارة والاستثمار	سنوي	الربع الثاني

م	مسمى المجال	وصف المجال	الجهة المسئولة عن التنفيذ	دورية التنفيذ	فترة التنفيذ
			• إدارة الحسابات القومية بالهيئة • مجلس الغرف التجارية		
٥	مسح المؤشرات الاقتصادية	توفير مؤشرات اقتصادية ربع سنوية للقطاع الخاص.	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • القطاع الخاص • وزارة التجارة والاستثمار • مجلس الغرف التجارية	ربع سنوي	ربع سنوي
٦	مسح مؤسسات التشييد	توفير بيانات اقتصادية تفصيلية عن النشاط.	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • القطاع الخاص • وزارة التجارة والاستثمار • مجلس الغرف التجارية	خمس سنوات	٢٠١٩م
٧	مسح المؤسسات المستجدة	معرفة معدلات النمو.	• إدارة إحصاءات الصناعة والأعمال	سنتان	٢٠١٨م
٨	الرقم القياسي لتكلفة المعيشة	جمع الأسعار على أساس سلة السلع والخدمات المختارة من مسح إنفاق ودخل الأسرة ٢٠١٢/٢٠١٣م.	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • القطاع الخاص • المركز الاحصائي الخليجي • بعض المنظمات الدولية والإقليمية • وزارة التجارة والاستثمار	شهري	شهري
٩	الرقم القياسي لأسعار الجملة	جمع الأسعار من السوق الأولية (أسواق الجملة).	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • القطاع الخاص المركز الاحصائي الخليجي • بعض المنظمات الدولية والإقليمية • وزارة التجارة والاستثمار	شهري	شهري

م	اسم المؤشر	وصف المؤشر	الجهات المستهدفة	دورية القياس	دورية النشر
١٠	برنامج متوسطات الأسعار	متابعة أسعار أهم السلع النهائية والوسيطة	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • القطاع الخاص • المركز الإحصائي الخليجي • بعض المنظمات الدولية والإقليمية • وزارة التجارة والاستثمار	شهري	شهري
١١	ممسح المال والتأمين	توفير بيانات عن نشاط المال والتأمين.	• مؤسسة النقد العربي السعودي • وزارة الاقتصاد والتخطيط • القطاع الخاص • وزارة التجارة والاستثمار • مجلس الغرف التجارية	سنوي	٢٠١٧م
١٢	ممسح مؤسسات الخدمات	توفير بيانات اقتصادية تفصيلية عن نشاط الخدمات، تشمل جميع الأنشطة الفرعية داخل نشاط الخدمات.	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • القطاع الخاص • وزارة التجارة والاستثمار • مجلس الغرف التجارية	خمس سنوات	٢٠٢١م
١٣	ممسح الإنتاج الصناعي	توفير الرقم القياسي للإنتاج الصناعي	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • القطاع الخاص • وزارة التجارة والاستثمار • وكالة الصناعة • مجلس الغرف التجارية	ربع سنوي	ربع سنوي

م	مسمى المشروع	الهدف	الجهات المقترحة للتعاون	التكلفة	تاريخ البدء
١٤	المسح الاقتصادي للأسرة	• توفير بيانات شاملة عن الأسرة تساعد في دراسة أهم مستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الذين يعيشون في المملكة العربية السعودية، ومعرفة شعور ورأي الأسر حول الوضع الاقتصادي واستعدادهم للأزمات والتكيف معها • تقديم الدعم في تطوير دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة بدورية سنوية • تكملة وربط المسوح الاقتصادية والاجتماعية المتوافرة في الهيئة العامة للإحصاء، والتأكد من توافر المؤشرات والقراءات لقياس الظروف المعيشية للأسرة الذين يعيشون في المملكة العربية السعودية • دراسة التغييرات الملموسة للأسرة على مر السنين كمعيار لرصد التغيرات التي أحدثتها برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ سنوياً	• وزارة التجارة والاستثمار • مجلس الغرف التجارية • هيئة السياحة والتراث الوطني • هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة • وزارة الشؤون البلدية والقروية • البنك السعودي للتنمية	متوسط	٢٠١٧م
١٥	مسح خدمات التأمين للمنشآت	• عكس صورة واضحة لمدى استفادة القطاع الخاص من خدمات التأمين، للمساهمة في وضع تصورات وخطط مستقبلية لصناع القرار، إضافة إلى مساهمته الفعالة في نمو الاستثمار في هذا المجال • الحصول على معلومات تخدم قطاع التأمين، بالإضافة إلى تزويد شركات التأمين والمستفيدين بأهم المؤشرات حول هذا النشاط. • أهداف الرؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠: دعم شركاتنا الوطنية لزيادة تسويق منتجاتها وبالتالي تزيد من مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (GDP).	• مؤسسة النقد العربي السعودي • مجلس الضمان الصحي • أكبر شركات التأمين (التعاونية للتأمين، بوبا، ميد غلف) • هيئة السوق المالية • شركات السمسارة • القطاع الصحي الخاص	متوسط	٢٠١٧م
١٦	مسح التجارة الداخلية	• إبراز أهمية تجارة التجزئة من حيث توفير السلع للمستهلكين، حيث يمثل هذا النشاط حلقة وصل بين المنتجين والمستهلكين، كما يهدف للوصول إلى بيانات تخدم نشاط التجزئة بمختلف أنواعه. • توفير بيانات إحصائية حديثة تساعد متخذي القرار في تخفيض البطالة، وزيادة مشاركة التوظيف بالقطاع الخاص، وقياس معدل نمو القيمة المضافة لنشاط التجزئة.	• وزارة التجارة والاستثمار • هيئة تنمية الصادرات • هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة • بعض المنظمات الدولية والإقليمية • هيئة توليد الوظائف • الغرف التجارية	متوسط	٢٠١٧م

١٧	مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة	• مسح جديد بدعم رواد الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير بيانات إحصائية حديثة للمستثمرين ورواد الأعمال. • المساهمة في نمو الاستثمار في القطاع الخاص. • أهداف الرؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠: ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من ٢٠ إلى ٣٥ %، دعم منتجاتنا الصغيرة والمتوسطة.	• هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة • رواد الأعمال • مجلس الغرف التجارية • القطاع الخاص	سنوي	٢٠١٧م
١٨	مسح سوق العمل	يتضمن مؤشرات عدة، تشمل مؤشر العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت ، ومؤشر العاملين في القطاع غير المنظم، ومؤشر العاملين بدوام جزئي، ومؤشر البطالة طويلة الأجل، ومؤشر بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً خارج التعليم، وعمالة الأطفال، والمعني بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٧ عاماً والمنخرطين في سوق عمل.	• وزارة الخدمة المدنية • وزارة العمل والتنمية الاجتماعية • صندوق الموارد البشرية • هيئة التنمية الاجتماعية • وزارة الاقتصاد والتخطيط	ربع سنوي	٢٠١٨م
١٩	مسح القطاع غير الربحي (الأسر)	• يعرف القطاع غير الربحي الذي يخدم الأسر المعيشية بأنه مؤسسات غير هادفة للربح وتقدم السلع والخدمات للأسر مجاناً أو بأسعار لها دلالة اقتصادية مثل الجمعيات الخيرية. • المساهمة في تحسين جودة بيانات القطاع الغير ربحي في الحسابات القومية ودعم العمل الخيري. • توفير مؤشرات لقياس تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ ذات الصلة، مثل عدد المتطوعين في القطاع غير الربحي، ومساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي.	• وزارة العمل والتنمية الاجتماعية • القطاع غير الربحي • إدارة الحسابات القومية	سنوي	٢٠١٨م
٢٠	مسح الاستثمار الأجنبي المباشر	أداة من أدوات لتقييم مستويات الاستثمار الأجنبي في المملكة وتهدف إلى التعرف على حجم ونوعية الاستثمار الأجنبي حسب الأنشطة الاقتصادية في الداخل والخارج بالإضافة إلى حجم رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة للاقتصاد الوطني حسب الجنسية	• وزارة التجارة والاستثمار • وزارة المالية • مجلس الغرف التجارية • الهيئة العامة للاستثمار • القطاع الخاص	سنوي	٢٠١٨م

م	اسم المسح	الوصف	الجهات المشاركة	دورية المسح	موعد المسح
٢١	مسح المنشآت السياحية	• توفير بيانات تعكس صورة السياحة بالمملكة وتوزيعها جغرافياً بهدف توفير بيانات تفصيلية عن حجم السياحة بالمملكة • توفير بيانات إحصائية حديثة تتعلق بمنشآت الأنشطة السياحية المختلفة، سواء كانت مدناً ترفيهية أو مرافق الضيافة أو مطاعم وتوزيعها الجغرافي، والتعرف على حجم المشتغلين (سعودي وغير سعودي) في هذا القطاع. • أهداف الرؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠: إنشاء وتطوير وجهات ومواقع وجزر سياحية ومدن ترفيهية جديدة ومتكاملة لجميع فئات الأسرة، وتشجيع القطاع الخاص بالاستثمار فيها وتشغيلها. • زيادة وتطوير مرافق الضيافة والخدمات السياحية	• وزارة التجارة والاستثمار • وزارة المالية • الهيئة العامة للسياحة • القطاع الخاص • وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	سنوي	٢٠١٧م
٢٢	الرقم القياسي لأسعار المنتجين	• يعتمد بناء الرقم القياسي لأسعار المنتجين على قائمة المنتجات الرئيسة في الأنشطة الاقتصادية، حسب التصنيف الصناعي الدولي الإصدار الرابع (ISIC ٤). • قياس التغيرات في مستويات أسعار المنتجين المحليين للسلع والخدمات. كما يعتبر كأحد المؤشرات المهمة لقياس التضخم وقياس معامل انكماش الحسابات القومية، وأيضاً أداة للتحليل لكل من رجال الأعمال والباحثين. • قياس نمو الإنتاج الصناعي في المملكة.	• إدارة الحسابات القومية بالهيئة • وزارة المالية • مؤسسة النقد العربي السعودي • وزارة الاقتصاد والتخطيط • المركز الإحصائي الخليجي • المنظمات الدولية	سنوي	٢٠١٩م
٢٣	مسح التوظف والأجور	يهدف هذا المسح إلى توفير بيانات تتعلق بالوظائف في القطاع العام والخاص، وذلك لمساعدة صانعي القرار في رسم السياسات التي من شأنها زيادة المشتغلين السعوديين والمرأة خصوصاً، وبالتالي تخفيض معدل البطالة الذي هو أحد أهداف الرؤية ٢٠٣٠.	• هيئة تولد الوظائف ومكافحة البطالة • وزارة العمل والتنمية الاجتماعية • مؤسسة التأمينات الاجتماعية • القطاع الخاص • الجامعات والكليات والمعاهد ومراكز التدريب	سنوي	٢٠١٧م

م	مسح/سجل إداري	الوصف	الجهات المنفذة	دورية المسح	سنة التنفيذ
٢٤	مسح التعليم والتدريب	يعنى هذا المسح بدراسة الخصائص التعليمية في المملكة، حيث يمكن من خلاله الحصول على بعض المؤشرات التعليمية المهمة وربط هذه المؤشرات ومقارنتها بالإحصاءات الصادرة من القطاعات المعنية الأخرى، والخروج بمعلومات ومؤشرات تفيد المخططين وراسمي السياسات التنموية ومتخذي القرارات	• وزارة التعليم • وزارة الاقتصاد والتخطيط • هيئة تقويم التعليم • مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام	سنوي	٢٠١٧م
٢٥	مسح صحة الأسرة	يتضمن هذا المسح عدة مسوح، تشمل مسح الصحة العامة الذي يوفر بيانات تفصيلية ودقيقة حول صحة الأسرة، ومسح التدخين الذي يوفر بيانات عن انتشار ظاهرة التدخين في المملكة حسب العديد من المتغيرات والتعرف على العوامل المؤثرة في التدخين، ومسح رعاية الأمومة الذي يهدف إلى الارتقاء بمستوى الرعاية والعناية والمتابعة لشؤون الأمومة والطفولة وتقديم الدعم لذلك في جميع المجالات وخصوصا التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية والنفسية والتربوية وحماية ومساعدة الأطفال والأيتام والمحتاجين، وتوفير معلومات عن المساعدات المقدمة للأطفال والأيتام	• وزارة الصحة • شركات التأمين • هيئة الغذاء والدواء • جمعيات مكافحة التدخين • وزارة العمل والتنمية الاجتماعية • جمعيات رعاية الأيتام • جمعية رعاية الطفولة • هيئة حقوق الإنسان • شركات التأمين الطبي • الجمعيات الأهلية المهتمة برعاية الأطفال	مسح الصحة (سنوي)، مسح التدخين (ثلاث سنوات)، مسح رعاية الطفولة والأمومة (ثلاث سنوات)	مسح الصحة (٢٠١٨م)، مسح التدخين (٢٠٢٠م)، مسح رعاية الطفولة والأمومة (٢٠١٨م)
٢٦	مسح الحماية الاجتماعية	مسح الحماية الاجتماعية من المسوح الأساسية التي تساعد في دراسة المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر والوقوف على رفاهية المجتمع، حيث تعطي أنماط إنفاق الأسر تصوراً دقيقاً لمستويات المعيشة في هذا المجتمع، كما يعطي أفضل المؤشرات عن الأوضاع الاجتماعية، ويعطي المسح تصوراً عن خصائص مثل بيانات الأسرة الأساسية، والموقع الجغرافي، خصائص المسكن، الخصائص الديموغرافية للأسرة، تفاصيل عن الأفراد العاملين في الأسرة، الحالات الصحية والأمراض، المساعدات الاجتماعية، الأمن الغذائي، الكوارث وآلية التعامل معها، أصول وقروض الأسرة، دخل الأسرة، مصاريف وانفاق الأسرة، وسيسهم المسح في معرفة الثغرات الموجودة فيمن تصل إليه المساعدات الاجتماعية	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	سنوي	٢٠١٧م

م	اسم المسح	وصف المسح	الجهة المنفذة المقترحة	التكرار	تاريخ البدء المقترح
٢٧	مسح العمرة	يقدم مسح العمرة معلومات شاملة عن المعتمرين وأعدادهم لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. ويهدف هذا المسح إلى إيجاد قاعدة معلومات عن أعداد المعتمرين بهدف توفير متطلبات الدولة واحتياجات المخططين والباحثين، وتوفير إحصاءات دقيقة عن أعداد المعتمرين من داخل المملكة، للتشكل مع أعداد المعتمرين القادمين من الخارج إجمالي المعتمرين لكل عام.	• وزارة الحج والعمرة • الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين • معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة • إمارة مكة المكرمة • الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي	سنوي	٢٠١٨م
٢٨	مسح الأسر المنتجة	يقوم المسح بتوفير بيانات شاملة عن الأسر المنتجة توافق الرؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول، وتقديم صناع القرار. ويهدف إلى التعرف على الأسر المنتجة والأنشطة المختلفة لها ومجالات تدريب لهذه الأسر المنتجة.	• وزارة التجارة والاستثمار مجلس الغرف التجارية • هيئة السياحة والتراث الوطني • هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة • البنك السعودي للتنمية • وزارة الشؤون البلدية والقروية	٥ سنوات	٢٠١٩م
٢٩	مسح المسنون	يهدف المسح إلى توفير قاعدة بيانات حديثة عن المسنين ومعرفة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، بغرض تقييم رعاية المسنين ومعالجة شؤونهم وتأمين الاحتياجات الخاصة بهم وتحسين نوعية الرعاية وإمكانية الحصول على رعاية طويلة الأمد لكبار السن الذين يعيشون بمفردهم.	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • وزارة العمل والتنمية الاجتماعية • الجمعيات الخيرية لرعاية المسنين	٣ سنوات	٢٠١٧م
٣٠	مسح المساكن	يهدف هذا المسح إلى توفير بيانات عن المساكن لعام ٢٠١٧م ودراسة تأثير خصائص المسكن على مختلف الخصائص السكانية، كما يساهم في توفير بيانات يمكن الاعتماد عليها في عملية التخطيط لإعداد برامج تحسين الوضع الحالي للمسكن.	• وزارة الإسكان • وزارة الشؤون البلدية والقروية • شركة الكهرباء السعودية • شركة المياه الوطنية	سنوي	٢٠١٧م

م	المسح المقترح	الهدف	الجهات المنفذة	الدورية	بداية المسح
٣١	مسح الإعاقة	يساهم هذا المسح في توفير بيانات محدثة وذات صلة في الجوانب الاجتماعية بهدف النهوض بواقع الأفراد ذوي الإعاقة من خلال الاستثمار الأمثل لمثل هذه البيانات من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في هذا المجال في المملكة	• وزارة الصحة • وزارة العمل والتنمية الاجتماعية • وزارة الشؤون البلدية والقروية • مدينة الأمير سلطان للخدمات الإنسانية • جمعية الأطفال والمعوقين • مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة	٣ سنوات	٢٠١٧م
٣٢	مسح البيئة الاقتصادي الصناعي	هي عبارة عن مؤشرات التخلص من المياه العادمة وكمية النفايات الصلبة وطرق التخلص منها، ومصادر التزود بالمياه	• المؤسسة العامة لتحلية المياه • الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة • الهيئة الملكية للجبيل وينبع • وزارة الاقتصاد والتخطيط	سنوي	٢٠١٧م
٣٣	مسح الطاقة المنزلي	بيانات استهلاك الأسرة من الطاقة الكهربائية ومشتقات النفط، واستخدام أنواع الطاقة والوقود حسب الأنشطة المختلفة	• وزارة الطاقة والصناعة والكهرباء • وزارة الاقتصاد والتخطيط • هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج • شركة الكهرباء • مركز كفاءة الطاقة • الهيئة الملكية للجبيل وينبع • مركز الملك عبدالله للبحوث والدراسات البترولية	سنوي	٢٠١٧م

م	مسمى البيان	وصف البيان	الجهات المنفذة	دورية البيان	سنة البدء
٣٤	مسح الاتصالات وتقنية المعلومات للأفراد والأسر	مؤشرات عن متوسط الإنفاق الشهري على خدمات الاتصالات حسب نوع الخدمة والمكان والمنطقة، النسبة المئوية التي يتوافر لديها خطوط (ثابت، جوال) حسب المنطقة الإدارية، أعداد أجهزة الحاسب والمحمول، معدلات دخول أفراد الأسرة للإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي... الخ).	• وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات • هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات • شركات الاتصالات • البريد السعودي	سنوي	٢٠١٧م
٣٥	مسح الاتصالات وتقنية المعلومات للمنشآت	مؤشرات عن أوجه استخدام أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الهاتف الأرضي والجوال، وأوجه الإنفاق على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات البريدية التي تستخدمها المنشآت الاقتصادية والعوائق التي تحول استخدام التكنولوجيا والتعرف على اهتمام المنشآت الاقتصادية بالبحث والتطوير.	• وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات • هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات • شركات الاتصالات • البريد السعودي	سنوي	٢٠١٨م
٣٦	مسح ممارسة الرياضة للأسرة	يوفر المسح معلومات شاملة عن ممارسة الأسر للرياضة.	• الهيئة العامة للرياضة	سنوي	٢٠١٧م
٣٧	مسح الثقافة والترفيه الأسري	يوفر العديد من المؤشرات والمعلومات الإحصائية القابلة للقياس الكمي التي تتعلق بالأنشطة الثقافية والترفيهية التي يمارسها الأفراد بشكل يومي	• الهيئة العامة للترفيه • الشركات العاملة في مجال الترفيه والسياحة • لجان السياحة في الغرف التجارية	سنوي	٢٠١٨م
٣٨	مسح استخدام الوقت	مصدر غني بالبيانات المتعلقة بالنشاطات التي يزاولها الأفراد في حياتهم اليومية التي تتعلق بأنشطة الأعمال الإنتاجية، سواء مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر، وإدارة المنزل والعناية بأفراد الأسرة والنشاطات الترفيهية، وبيانات حول مشاركة المرأة في عملية التنمية. كما يشكل وسيلة مهمة لتقييم جميع الأنشطة المختلفة للمرأة والرجل، مع الأخذ في الاعتبار التعاريف الاقتصادية وغيرها لنظام الحسابات القومية.	• وزارة الاقتصاد والتخطيط • وزارة العمل والتنمية الاجتماعية • الشركات العاملة في مجال تقديم الخدمات كشركات الاتصالات والطيران • وزارة التجارة والاستثمار	٣ سنوات	٢٠١٩م

م	اسم المسح	الوصف	الجهات المشاركة في البيانات	دورية المسح	السنة المستهدفة
٣٩	مسح المدن	يوفر مسح المدن بيانات تخدم هدف رؤية المملكة (تصنيف ٣ مدن سعودية بين أفضل ١٠٠ مدينة في العالم)، وهدف (أن الحصول على بيانات تخدم مؤشرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat)، وتفيد صناع القرار لتنفيذ أهداف رؤية المملكة.	• إمارات المناطق • وزارة الشؤون البلدية والقروية • هيئة السياحة والتراث الوطني • الفنادق والمطاعم	كل ٥ سنوات	٢٠١٩م
٤٠	مسح المشاريع الزراعية المتخصصة	• توفير بيانات عن عدد الحيازات الزراعية المتخصصة من الثروة الحيوانية، ومساحة الحيازات الزراعية خلال العام الزراعي لتنفيذ المسح، والحيازة الزراعية من حيث النوع والكيان القانوني والغرض الرئيسي من الإنتاج • تقدير كمية وقيمة الإنتاج لكافة أنواع المزارع (أبقار، دواجن، أسماك)، وكذلك مناحل العسل.	وزارة البيئة والمياه والزراعة	سنوي	٢٠١٨م
٤١	مسح الإنتاج الزراعي	• توفير بيانات سنوية للإنتاج الزراعي لجميع الحيازات الزراعية عدا (المزارع التجارية المتخصصة) لإعداد المؤشرات التي تساعد في معرفة مقاييس الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. • إعداد المؤشرات التي تساعد في معرفة التأثير الموسمي للإنتاج على القطاع الزراعي.	وزارة البيئة والمياه والزراعة	سنوي	٢٠١٨م
٤٢	مسح الحيازات الزراعية	• توفير بيانات عن عدد الحيازات الزراعية مصنفة حسب نوع الحيازة والمساحة والكيان القانوني • توفير بيانات عن أعداد الثروة الحيوانية توفير بيانات عن الآلات والمعدات الزراعية • توفير بيانات عن المباني والانشاءات الزراعية والبيوت المحمية.	وزارة البيئة والمياه والزراعة	سنوي	٢٠١٨م
٤٣	مسح العنف الأسري	• توفير بيانات تفصيلية حول الأفراد الذين يتعرضون للعنف أسرياً حسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية • توفير بيانات عن أنواع العنف التي يتعرض له الافراد من قبل بعض أفراد الاسرة. • التعرف على حالات الإهمال وإيذاء الأطفال، والعنف ضد المرأة	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية		٢٠١٨م

٤٤	مسح القطاع غير الربحي (المنشآت)	• معرفة عدد المنشآت العاملة في القطاع • معرفة عدد المشتغلين في القطاع سواء بأجر أو بدون أجر. • معرفة إجمالي إيرادات ونفقات القطاع، إجمالي الأصول والخصوم. • معرفة المستفيدين من القطاع حسب الجنس والجنسية والمستوى التعليمي والمهنة.	• وزارة العمل والشؤون الاجتماعية • الجهات العاملة في القطاع • مراكز البحث والدراسات	سنوي	٢٠١٨م
٤٥	مسح النشاط الصناعي	• معرفة عدد المصانع العاملة في المملكة، وعدد المشتغلين في المصانع حسب الجنس والجنسية • معرفة إجمالي إيرادات ونفقات المصانع وإجمالي الأصول والخصوم حسب تصنيف نشاط المصنع. • معرفة أهم السلع المنتجة في المملكة، والمبيعات.	• وزارة التجارة والاستثمار • وزارة الصناعة والبيئة • القطاع الخاص	سنوي	٢٠١٨م
٤٦	المسح الصحي العالمي	• وضع الوسائل الكفيلة بتوفير المعلومات وإجراء المقارنات فيما بينها ووضع الاستراتيجيات. • إقامة قاعدة معلومات وأدلة واقعية، ومراقبة مدى تحقيق النظام الصحي للأهداف الموضوعة. • تزويد صناع القرار بالبراهين والأدلة التي يحتاجونها من أجل وضع البرامج والسياسات المستقبلية.	• وزارة الصحة (الجهة المنفذة) • منظمة الصحة العالمية	٥ سنوات	٢٠٢٠م
٤٧	المسح الصحي السكاني في المملكة العربية السعودية	توفير معلومات شاملة ومتكاملة ذات جودة عالية ومصداقية في وقت سريع لمعاونة صانعي السياسات ومتخذي القرارات في وضع الخطط والاستراتيجيات الصحية ورسم السياسات ومتابعة البرامج الصحية وتقويمها.	• وزارة الصحة (الجهة المنفذة) • منظمة الصحة العالمية	٣ سنوات	٢٠١٩م
٤٨	المسح الوطني للمعلومات الصحية عن الأمراض غير السارية	• تقدير انتشار عوامل الخطورة المسببة للأمراض غير السارية. • تقدير انتشار الأمراض غير السارية الأكثر شيوعاً. • تقييم كفاءة الخدمات العلاجية من خلال تفهم مدى ضبط الحالات.	• وزارة الصحة (الجهة المنفذة) • منظمة الصحة العالمية	٣-٥ سنوات	٢٠١٩م
٤٩	اللقطة المعلوماتية	• الوصول إلى المعلومة الصحيحة التي تساعد في دعم القرار. • إيصال المعلومة الصحيحة إلى متخذي القرار من جهات وباحثين داخل الوزارة وخارجها.	• وزارة التعليم (الجهة المنفذة) • المنظمات الدولية المعنية	سنوي	بعد بدء العام الدراسي بمدة (٤٥) يوماً
٥٠	اللقطة المكانية للمدارس	• الوصول السريع إلى مكان المدرسة. • تسهيل خدمات الصيانة. • تسهيل خدمات النقل المدرسي.	وزارة التعليم (الجهة المنفذة)	سنوي	بعد بدء العام الدراسي بمدة (٤٥) يوماً

م	مسمى المسح	نوع البيانات	الجهات المستخدمة للبيانات	الدورية	تاريخ البدء
٥١	مسح حركة السياح	توفير بيانات عن حركة السياح الوافدة والمغادرة والمحلية	• الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني (مركز المعلومات والأبحاث السياحية-ماس) (الجهة المنفذة) • المستثمرون • القطاع الخاص	شهري	مستمر
٥٢	مسح السياحة المحلية	توفير بيانات عن السياحة المحلية	• الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني (مركز ماس) (الجهة المنفذة) • المستثمرون • القطاع الخاص	شهري	
	مسوح وأبحاث أخرى				

الملحق (٤): التقارير والنشرات الإحصائية

بالإضافة إلى النشرات والتقارير المتعلقة بالتعدادات والمسوح ذات دورية أكثر من سنة الواردة في الملحق رقم (٥)، سيتم إصدار التقارير والنشرات التالية والتي لها دورية سنة أو أقل:

م	عنوان التقرير/النشرة	المحتوى	الدورية	الجهة المنفذة	الصورة
١	تقرير مؤشرات الحسابات القومية الربع سنوي.	نشر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب أربع السنة المالية الجارية، مصنفاً بالأسعار الجارية والثابتة، وفقاً للقطاعات التنظيمية بالاقتصاد السعودي.	ربع سنوي	القطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة.	دراسة مكتبية شاملة
٢	نشرة التبادل التجاري.	رصد حركة صادرات المملكة وارداتها خلال ١٥ سنة مع جميع الدول والميزان التجاري، وأهم السلع خلال عام.	سنوي	جميع دول العالم الخارجي.	دراسة مكتبية شاملة
٣	الكتاب الإحصائي السنوي.	توفير قواعد بيانات إحصائية ومعلومات لجميع أنشطة الأجهزة الحكومية والخاصة وللقطاعات كافة، بما في ذلك أنشطة المصلحة.	سنوي	تقارير وقواعد بيانات إحصائية ومعلومات.	شامل
٤	نشرة الرقم القياسي لأسعار العقارات.	• إيجاد مؤشرات إحصائية عقارية متطورة تقيس أداء السوق العقاري بالمملكة. • سد ثغرة البيانات بالقطاع العقاري. • الوفاء بالمتطلبات الدولية والإقليمية والمحلية في هذا الجانب.	ربع سنوي	الأنشطة العقارية لمناطق المملكة كافة.	سجلات
٥	نشرة صادرات المملكة السلعية غير البترولية وارداتها.	توفير بيانات وجداول ومؤشرات عن إحصاءات واردات المملكة السلعية للاستفادة منها في الدراسات والبحوث الاقتصادية.	ربع سنوي	جميع المنافذ.	سجلات
٦	التقرير السنوي عن إحصاءات التجارة الخارجية.	يهدف التقرير إلى توفير بيانات وجداول ومؤشرات عن إحصاءات التجارة الخارجية لعام ٢٠١٦ (الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، نسبة الصادرات غير البترولية للواردات، والتبادل التجاري بين السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي).	سنوي	جميع المنافذ.	سجلات
٧	نشرة الأرقام القياسية للتجارة الخارجية.	إعداد الأرقام القياسية لأرقام وكميات التجارة الخارجية.	سنوي	جميع السلع المتطورة	دراسة مكتبية شاملة

م	اسم التقرير / النشرة	وصف المحتوى	الدورية	المجتمع المستهدف والتغطية	التعليق
				للمستوردة والمصدرة.	
٨	نشرة الواردات.	رصد حركة واردات المملكة من السلع المنظورة مع العالم الخارجي.	سنوي	جميع السلع المنظورة.	دراسة مكتبية شاملة
٩	نشرة الصادرات.	رصد حركة صادرات المملكة من السلع المنظورة مع العالم الخارجي.	سنوي	جميع السلع المنظورة.	دراسة مكتبية شاملة
١٠	دليل إحصاءات الخدمات الحكومية.	حصر الخدمات التعليمية والصحية والزراعية والاجتماعية والإدارية والعامة المتوافرة على مستوى المسميات السكانية والمراكز والمحافظات والمناطق الإدارية	سنوي	مناطق المملكة كافة.	حصر
١١	نشرة الحسابات القومية التفصيلية.	توفير بيانات مفصلة حسب الحسابات الجارية وحساب رأس المال للقطاعات التنظيمية، وفقاً لنظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ (SNA ٢٠٠٨).	سنوي	القطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة.	دراسة مكتبية شاملة
١٢	التقرير الاقتصادي المصاحب لإعلان الميزانية.	رصد اقتصادي سنوي يختص بالمؤشرات الاقتصادية في السعودية، وتصدره الهيئة العامة الإحصاء كتقرير مختصر يصاحب إعلان الميزانية	سنوي	القطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة.	دراسة مكتبية شاملة
١٣	نشرة الحسابات القومية.	إصدار مؤشرات اقتصادية سنوية عن العام المالي الجاري ليتم استخدامها في البيان الاقتصادي المصاحب لإعلان ميزانية الدولة.	سنوي	القطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة.	دراسة مكتبية شاملة
التقارير والنشرات الصادرة من مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية.					راجع الجدول التالي:

م	الجهة	اسم التقرير	الدورية
١	وزارة الاقتصاد والتخطيط	خطة التنمية	كل خمس سنوات
٢	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد	الاستضافة	سنوي
		الكتاب الإحصائي	سنوي
٣	وزارة التعليم	التقرير السنوي	سنوي
٤	وزارة العدل	التقرير البياني الشهري لوزارة العدل	شهري
		الكتاب الاحصائي	سنوي
٥	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	التقرير السنوي	سنوي
٦	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	التقرير السنوي	سنوي
٧	وزارة التجارة والاستثمار	التقرير السنوي	سنوي
		السجلات التجارية القائمة	سنوي
٨	مجلس الغرف السعودية	التقرير الاقتصادي	سنوي
٩	الهيئة العامة للاستثمار	منصة إلكترونية (Dashboard)	سنوي
١٠	صندوق الاستثمارات العامة	مشروع البحر الأحمر	-
١١	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	إحصائيات البترول	سنوي
		إحصائيات الغاز	سنوي
		الإحصائيات الصناعية	ربع سنوي
١٢	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية	التقرير السنوي	سنوي
١٣	أرامكو السعودية	تقرير ارامكو السنوي	سنوي
١٤	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مؤشرات إحصائية	سنوي

م	الجهة	المخرج	الدورية
١٥	مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية	تقارير / أوراق بحثية	شهري/ربع سنوي/سنوي
١٦	وزارة الصحة	الكتاب الاحصائي السنوي	سنوي
		المؤشرات الصحية	سنوي
١٧	وزارة الخدمة المدنية	التقرير السنوي	سنوي
		الكتاب الاحصائي	سنوي
١٨	وزارة المالية	تقرير الميزانية	سنوي / ربع سنوي
		صادرات المملكة حسب السلع الرئيسية	سنوي
		كتاب التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين	سنوي
		برنامج قروض	سنوي
١٩	مؤسسة النقد العربي السعودي	النشرة الإحصائية الشهرية	شهري
		الإحصاءات السنوية	سنوي
		تقرير التضخم	ربع سنوي
		تقرير التطورات النقدية والمصرفية	ربع سنوي
		تقرير الاستقرار المالي	سنوي
٢٠	صندوق التنمية العقاري	منصة إلكترونية (Dashboard)	سنوي
٢١	صندوق التنمية الصناعية السعودي	التقرير السنوي	سنوي
٢٢	مصلحة الجمارك العامة	التقرير السنوي	سنوي
٢٣	الهيئة العامة للزكاة والدخل	منصة إلكترونية (Dashboard)	سنوي
		مجلة الزكاة والدخل	ربع سنوية
٢٤	هيئة السوق المالية	تقارير	سنوي / ربع سنوي
٢٥	وزارة البيئة والمياه والزراعة	تقرير الاداء السنوي	سنوي
		مؤشرات الاقتصاد	سنوي
		التقرير الاحصائي	سنوي
٢٦	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	الكتاب السنوي	سنوي

٢٧	وزارة الإسكان	النشرة الدورية	شهري
		مجلة إسكان	-
٢٨	وزارة الشؤون البلدية والقروية	لإحصائيات العامة	سنوي
٢٩	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	التقرير السنوي	سنوي
٣٠	وزارة النقل	منصة إلكترونية (Dashboard)	شهري/ربع سنوي/سنوي
٣١	الهيئة العامة للطيران المدني	الكتاب الاحصائي السنوي	سنوي
٣٢	الهيئة العامة للموانئ	منصة إلكترونية (Dashboard)	سنوي
٣٣	البوابة الوطنية	منصة إلكترونية (Dashboard)	سنوي / ربع سنوي
٣٤	الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني (مركز المعلومات والأبحاث السياحية-ماس)	منصة إلكترونية (Dashboard)	سنوي

الملحق (٥): نظام الإحصاءات العامة للدولة

الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٣) وتاريخ ١٣٧٩/١٢/٧هـ.

والمعدل بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٦) وتاريخ ١٤١٩/٨/٢٥هـ

وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٤) وتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٤هـ القاضي بالموافقة على توصيات اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري الواردة في محضرها الثاني والثلاثين.

مادة (١) يسمى هذا النظام نظام الإحصاءات العامة للدولة.

مادة (٢) تنشأ بموجب هذا النظام مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ترتبط بوزير الاقتصاد والتخطيط. وتعد المرجع الإحصائي الرسمي الوحيد في المملكة العربية السعودية لتنفيذه، وتطبيقه، وكذا لتزويد الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والأفراد بالمعلومات والبيانات الإحصائية الرسمية.

مادة (٣) تضطلع مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بمهمة إجراء إحصاءات تجارية أو اقتصادية أو صحية أو تعليمية أو صناعية أو مالية أو زراعية وغيرها حسب الاقتضاء.

مادة (٤) يتم إجراء الإحصاءات المنصوص عليها في المادة السابقة بقيام الوزارات والإدارات الحكومية المختلفة بإرسال كافة البيانات الإحصائية التي لديها إلى مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بصفة دورية يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والجهات الأخرى.

مادة (٥) يخصص قسم في كل وزارة أو دائرة من الوزارات والدوائر الحكومية التي تدعو الحاجة لإيجاد قسم خاص للإحصاء فيها تكون مهمته جمع الإحصاءات المتعلقة بأعمال تلك الوزارة والدائرة ويقوم بوضع مناهجه العملية بالاتفاق مع مدير عام مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات تحت إشرافه وبتتبع كافة التعليمات الإحصائية والفنية التي يضعها وعلى هذا القسم أن يزود مدير المصلحة بانتظام وبطريقة دورية، تحدد فيما بعد، بالإحصاءات التي يجمعها سواء كانت شهرية أو ربع أو نصف سنوية أو سنوية.

مادة (٦) تباشر مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات جمع كافة الإحصاءات المتعلقة بأحوال البلاد وحياتها الاقتصادية والاجتماعية بواسطة موظفيها ومستخدمها وغيرهم من الموظفين ومستخدمي الحكومة الذين يندبون لهذا الغرض بموافقة الوزير المختص كما تتعاون مع الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى وتساعدهم على جمع وتنسيق المعلومات الإحصائية التي تقع في اختصاصها وللمصلحة كذلك أن تستعين عند اللزوم بمن تشاء من العمد والمشايخ ورؤساء القبائل وغيرهم على أن تنفرد مصلحة الإحصاءات العامة وحدها بتحليل ودراسة ونشر نتائج تلك الإحصاءات.

مادة (٧) يجب على المكلفين بإجراء الإحصاءات أن ينفذوا التعليمات التي تصدر إليهم من المصلحة وعلى جميع موظفي الجهات الإدارية ورجال الضبط أن يعاونوهم فيما يريدون القيام به لتحقيق الغرض والفائدة من تلك الإحصاءات.

مادة (٨) على الأفراد والشركات والمؤسسات والجمعيات والهيئات العامة أن يقدموا إلى مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أو مندوبيها في المواعيد وبالكيفية المبينة بالقرارات المشار إليها في المادة الرابعة من هذا النظام جميع البيانات المطلوبة على الوجه الذي يطابق الحقيقة.

مادة (٩) على أصحاب المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة أو من ينوب عنهم أن يقدموا لمندوبي الإحصاء المستندات اللازمة لتأييد صحة البيانات المقدمة منهم.

مادة (١٠) تقوم مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بنشر البيانات الإحصائية في جداول عامة لا تتناول بحال بيانات فردية خاصة.

مادة (١١) تكون جميع البيانات التي تتعلق بأي إحصاء سرية ولا يجوز اطلاع أي فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها أو بإبلاغهم شيئاً منها أو استخدامها لغرض غير إعداد الجداول الإحصائية أو استعمالها كبينة ضد مقدمها في أي حال من الأحوال.

مادة (١٢) يتولى إثبات المخالفات لإحكام هذا النظام موظفو دائرة الأمن العام. وموظفو مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، والموظفون الذي يندبون لهذا الغرض بالاشتراك مع موظفي دوائر الأمن.

مادة (١٣) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز (١٠٠٠) ريال أوبهما معا في حالة العودة. كل من أفشى من موظفي مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أو مندوبي الإحصاء بياناً من البيانات التي تتناولها كشوف الإحصاء أو سراً من أسرار الصناعة والتجارة أو غير ذلك من أساليب العمل التي يكون قد اطلع عليها بحكم عمله.

مادة (١٤) كل من عطل عمداً أعمال الإحصاء، أو امتنع عن إعطاء البيانات المطلوبة، أو أعطى بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك، يعاقب بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) ريال لأول مرة من ارتكاب المخالفة، ولا تتجاوز (١٠٠٠) ريال في حالة تعدد المخالفات والإصرار على تعطيل أعمال الإحصاء.

يعتبر الشخص ممتنعاً عن إعطاء البيانات إذا انقضت مدة ثلاثون يوماً من التاريخ المحدد دون أن يقدم البيانات المطلوبة منه تقديمها ما لم يثبت أن تأخره عن الموعد كان لعذر مقبول، ولوزير الاقتصاد والتخطيط إعطاء مهلة إضافية قدرها ثلاثين يوما إضافة إلى المهلة المذكورة أعلاه.

مادة (١٥) يعاقب بالعقوبات المبينة في المادة السابقة كل من حاول بطريق الغش أو التهديد أو الإيهام أو بأية وسيلة أخرى الحصول على بيانات من أحد موظفي الهيئة العامة للإحصاء أو مندوبيها ويعاقب بنفس العقوبة كل من حاول الحصول على معلومات أو بيانات باتخاذ صفة موظفي أو مندوبي مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وذلك بقطع النظر عن العقوبات المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية، أو الأنظمة الأخرى لانتحال صفة الموظف الرسمي بصورة مخالفة للحقيقة.

مادة (١٦) على وزير الاقتصاد والتخطيط تنفيذ هذا النظام وإصدار التعليمات المحققة واللازمة لذلك حسب الاقتضاء.

مادة (١٧) يسري مفعول هذا النظام اعتباراً من تاريخ نشره.

الملحق (٦): تنظيم الهيئة العامة للإحصاء

فيما يلي نص تنظيم الهيئة العامة للإحصاء الذي وافق عليه مجلس الوزراء الموقر بالقرار رقم (١١) وتاريخ ١٤٣٧/٠١/١٣هـ:

المادة الأولى:

لأغراض هذا التنظيم، يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها:

التنظيم: تنظيم الهيئة العامة للإحصاء.

المجلس: مجلس إدارة الهيئة.

الجهات العامة: الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة، ويشمل ذلك الشركات المملوكة بكاملها للدولة.

المنشآت الخاصة: جميع الشركات بما فيها الشركات التي تسهم فيها الدولة، والمنشآت الفردية الخاصة، والجمعيات الأهلية.

البيانات: الأرقام والخصائص الوصفية المتعلقة بالمجالات الإحصائية أو غير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته، وقد تكون بيانات فردية أو مجموعة من البيانات الفردية.

البيانات الفردية: البيانات التي تحدد هوية الشخص ذي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية ويقدمها بناءً على الطلب.

المجالات الإحصائية: المجالات الإحصائية الخمسة، السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية وما تشمله من مجالات إحصائية تفصيلية من سكنية أو تعليمية أو تجارية أو صناعية أو صحية أو حيوية أو سياحية أو زراعية أو غيرها.

السجلّات الإدارية: السجلّات الورقية أو الإلكترونية التي تدون فيها البيانات أو المعلومات في مختلف الجهات العامة أو المنشآت الخاصة، المتعلقة بالمجالات الإحصائية، وغير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته بالإضافة إلى السجلّات عن العمليات الإنتاجية لتلك الجهات والمنشآت.

المعلومات: البيانات التي تتم معالجتها إما بتبويبها أو بتحليلها أو بتلخيصها أو بأي طريقة معالجة أخرى لتصبح ذات معنى يتعلق بالمجالات الإحصائية.

المؤشرات: البيانات أو المعلومات بدلالة مثيلاتها زمنياً أو مكانياً أو بدلالة أي من مصادرها، ويتم احتسابها عادة وفق معادلات رياضية.

الإحصاء: البيانات والمعلومات والمؤشرات التي يتم جمعها عن أحوال المجتمع ونشاطاته باستخدام الأساليب العلمية، وتكون قابلة للتبويب والتحليل بهدف الوصول إلى نتائج وقرارات وفق بدائل محددة.

العمل الإحصائي: أي دراسة أو بحث أو استطلاع أو مسموح أو أي عمل يتعلق بالمجالات الإحصائية سواء يتم بشكل كلي أو جزئي.

المسوح: عملية جمع البيانات من مصادرها سواء كانت وفق أسلوب الحصر الشامل أو وفق أساليب وطرق اختيار العينات الإحصائية.

الخدمات الإحصائية: الأعمال التفصيلية للعمل الإحصائي أو ذات العلاقة به، وتشمل تقديم الاستشارات الإحصائية بشأن تصميم المسوح أو البحوث أو الدراسات واختيار العينات وتحليل النتائج وتفسيرها ونحو ذلك.

الوثائق الإحصائية: الخرائط والمخططات والسجلّات والأدلة والمنهجيات وقوائم العينات وغيرها المستخدمة في العمل الإحصائي.

اللجنة التنسيقية: لجنة دائمة لتنسيق العمل الإحصائي بين الجهات العامة ذات العلاقة ومندوب الهيئة الأشخاص من غير منسوبي الهيئة الذين تستعين بهم للعمل في تنفيذ المسوح.

المادة الثانية:

١ - تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية العامة وبالاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيمياً بوزير الاقتصاد والتخطيط.

٢ - يكون مقر الهيئة الرئيسي في مدينة الرياض، ولها أن تنشئ فروعاً ومكاتب في أي من مناطق المملكة.

المادة الثالثة:

يهدف التنظيم إلى تنظيم العمل الإحصائي في المملكة وتفعيله من خلال إيجاد منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحدة ومتابعة تنفيذها، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتلبية الاحتياجات الإحصائية، خدمة لخطط التنمية والبحث العلمي والأنشطة المختلفة.

المادة الرابعة:

الهيئة هي الجهة المعنية بالإحصاء، وهي المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمنظم له، ولها في سبيل تحقيق أهدافها الاختصاصات الآتية:

١- إعداد استراتيجية وطنية للعمل الإحصائي في المملكة بالتنسيق مع الجهات العامة ذات العلاقة، ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها واقتراح تحديثها بشكل دوري.

٢- القيام بالعمل الإحصائي وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها، ويشمل ذلك ما يأتي:

أ - تحديد منهجية العمل الإحصائي.

ب- تصميم وتنفيذ المسوح.

ج- إجراء الدراسات والبحوث.

د- تحليل البيانات والمعلومات.

هـ- توثيق البيانات والمعلومات وحفظها في الوثائق الإحصائية.

٣- جمع البيانات والمعلومات التي تغطي جميع جوانب الحياة في المملكة من مصادرها المختلفة وتدوينها وتبويبها، وجمع البيانات والمعلومات من السجلات الإدارية في الجهات العامة والمنشآت الخاصة وتبويبها وتحليلها واستخراج مؤشراتها.

٤- إعداد الأدلة والتصنيفات الإحصائية الوطنية وفقاً للمعايير الدولية، واستخدامها والعمل على تحديثها وتطويرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.

٥- إعداد النشرات والتقارير الإحصائية للمسوح والبحوث، وغيرها.

٦- تكوين منظومة شاملة من قواعد البيانات الإحصائية الوطنية لمختلف المجالات الإحصائية.

٧- إيجاد نظام مركزي للمعلومات في الهيئة على المستوى الوطني يرتبط آلياً بجميع الجهات العامة.

٨- تقديم العمل الإحصائي والخدمات الاستشارية والفنية في مجال الإحصاء للجهات العامة والمنشآت الخاصة.

٩- تقديم الاقتراحات للجهات العامة لتطوير جميع أنظمة المعلومات والعمل الإحصائي، للوصول إلى منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحدة.

١٠- تزويد الجهات العامة والمنشآت الخاصة والأفراد والهيئات الدولية بالإحصاءات الرسمية، وفق الإجراءات النظامية.
١١- التنسيق والتعاون مع نظيراتها في الدول الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بالجوانب الإحصائية، وفقاً للإجراءات النظامية.
١٢- إعداد برامج ودورات في مجال العمل الإحصائي وتنفيذها، وتدريب وتأهيل كوادر متخصصة في هذا المجال.
١٣- تمثيل المملكة داخلياً وخارجياً فيما يتعلق باختصاصات الهيئة، وذلك وفقاً للإجراءات النظامية.
١٤- نشر الوعي الإحصائي وإعداد وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة بما يحقق تفاعل المجتمع مع العمل الإحصائي.

المادة الخامسة:

تباشر الهيئة جمع البيانات المتعلقة بخططها وبرامجها الإحصائية بواسطة موظفيها، أو بواسطة مندوبي الهيئة إذا اقتضى الأمر ذلك، وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة.

المادة السادسة:

تُقدم الهيئة الخدمات الإحصائية وإجراء المسوح وإعداد البحوث والدراسات الإحصائية والتزويد بالبيانات من قواعد بياناتها للمنشآت الخاصة بأسلوب تجاري خاضع لحساب الرسوم والتكاليف، ولها الاستفادة من عوائدها المالية في تمويل الخدمات الإحصائية والمعلوماتية المقدمة وتطويرها، وفق آلية عمل تنفيذية محددة لذلك تعدها الهيئة.

المادة السابعة:

١- يشكل المجلس على النحو التالي:

- وزير الاقتصاد والتخطيط	رئيساً لمجلس الإدارة.
- رئيس الهيئة	عضواً ونائباً للرئيس.
- ممثل من وزارة الداخلية (مركز المعلومات الوطني)	عضواً.
- ممثل من وزارة الشؤون البلدية والقروية	عضواً.
- ممثل من وزارة التعليم	عضواً.
- ممثل من وزارة التجارة والاستثمار	عضواً.
- ممثل من وزارة المالية	عضواً.
- ممثل من وزارة الإسكان	عضواً.
- ممثل من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	عضواً.
- ممثل من وزارة البيئة والمياه والزراعة	عضواً.
- ممثل من وزارة الصحة	عضواً.
- ممثل من وزارة الخدمة المدنية	عضواً.
- ممثل من وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	عضواً.
- ممثل من وزارة الاقتصاد والتخطيط	عضواً.

- ممثل من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عضواً.
- (برنامج التعاملات الإلكترونية-يسر) عضواً.
- ممثل عن مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية عضواً.
- متخصص في مجال عمل الهيئة (يعين بقرار من مجلس الوزراء بترشيح من رئيس مجلس الإدارة) عضواً.
- متخصص في مجال عمل الهيئة (يعين بقرار من مجلس الوزراء بترشيح من رئيس مجلس الإدارة) عضواً.

٢- يجب ألا تقل مرتبة ممثلي الأجهزة الحكومية عن المرتبة (الرابعة عشرة) أو ما يعادلها.

المادة الثامنة:

المجلس هو السلطة المهيمنة على إدارة شؤون الهيئة وتصريف أمورها، ويتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراضها في حدود أحكام التنظيم، وله على وجه خاص ما يأتي:

- إقرار السياسات العامة للهيئة وخططها وبرامجها التشغيلية.
- إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة.
- -إقرار اللوائح الداخلية والفنية والإجراءات والقواعد والمعايير المتعلقة بنشاط الهيئة.
- إقرار مشروع ميزانية الهيئة، ورفعه بحسب الإجراءات النظامية.
- إقرار الحساب الختامي للهيئة وتقرير مراجع الحسابات والتقرير السنوي تمهيداً لرفعها بحسب الإجراءات النظامية.
- تشكيل اللجنة التنسيقية، وتسمية أعضائها بناء على ترشيح جهاتهم، وإقرار اللوائح المتعلقة بها.
- إقرار مكافآت منتدبي الهيئة ومن تستعين بهم من غير موظفيها بالاتفاق مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية.
- إقرار آليات العمل التنفيذية المتعلقة بالمقابل المالي والتكاليف للعمل الإحصائي الذي تُنفذه الهيئة للمنشآت الخاصة، وكذلك للتزويد بالبيانات بالاتفاق مع وزارة المالية.
- قبول التبرعات والهبات والأوقاف والوصايا والمنح والمساعدات التي تقدم للهيئة، وفقاً للإجراءات النظامية.
- تعيين مراجع حسابات خارجي، ومراقب مالي داخلي.
- تشكيل اللجان وتخويلها الصلاحيات اللازمة لإنجاز المهمات المنوطة بها.

ويجوز للمجلس تفويض بعض تلك المهمات إلى من يراه من المسؤولين في الهيئة وفق ما يقتضيه سير العمل فيها.

المادة التاسعة:

١ - تعقد اجتماعات المجلس في مقر الهيئة، ويجوز عند الاقتضاء عقدها في مكان آخر داخل المملكة.

٢ - يجتمع المجلس ثلاث مرات في السنة على الأقل بناء على دعوة من رئيسه، ومتى اقتضت الهيئة ذلك، ويتعين أن تكون الدعوة مصحوبة بجدول أعمال الاجتماع، وعلى رئيس المجلس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك (خمسة) من أعضائه على الأقل، ويشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم رئيس المجلس أو نائبه، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع، وللعضو المعترض تسجيل اعتراضه وأسباب الاعتراض ضمن محضر اجتماع المجلس.

- تثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس الاجتماع والأعضاء الحاضرون، وتبلغ الهيئة هذه القرارات إلى الجهات المعنية بها مباشرة وبالطريقة المناسبة.
- لا يجوز للعضو الامتناع عن التصويت أو تفويض عضو آخر بالتصويت عنه عند غيابه.
- لا يجوز للعضو أن يفشي شيئاً مما وقف عليه من أسرار الهيئة.
- للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم دون أن يكون لهم حق التصويت.

المادة العاشرة:

يكون للهيئة رئيس بالمرتبة الممتازة، وهو المسؤول التنفيذي عن إدارة الهيئة، وتتركز مسؤولياته في حدود هذا التنظيم. ويمارس الاختصاصات الآتية:

- الإشراف على منسوبي الهيئة طبقاً للصلاحيات الممنوحة له وما تحدده اللوائح.
- الإشراف على أعمال الهيئة الفنية والإدارية والمالية.
- اقتراح خطط الهيئة وبرامجها، ورفعها إلى المجلس.
- اقتراح الهيكل التنظيمي للهيئة، ورفعه إلى المجلس.
- رئاسة اللجنة التنسيقية، واقتراح اللوائح المتعلقة بها.
- اقتراح مكافآت مندوبي الهيئة ومن تستعين بهم من غير موظفيها، ورفعها إلى المجلس.
- اقتراح إعداد آليات العمل التنفيذية المتعلقة بالمقابل المالي والتكاليف للأعمال الإحصائية التي تنفذها الهيئة للمنشآت الخاصة، وكذلك للتزويد بالبيانات، ورفعها إلى المجلس.
- إصدار الأوامر بمصروفات الهيئة بموجب الميزانية السنوية المعتمدة.
- متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر من المجلس.
- تقديم تقارير دورية إلى المجلس عن أعمال الهيئة ومنجزاتها ونشاطها.
- تقديم الاقتراحات إلى المجلس في شأن الموضوعات الداخلة في اختصاصه.
- الإشراف على إعداد مشروع ميزانية الهيئة، والتقرير السنوي، والحساب الختامي، وعرضها على المجلس.
- تمثيل الهيئة أمام القضاء وغيره.
- إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام التنظيم واللوائح والقواعد والإجراءات المعتمدة، وذلك بحسب الصلاحيات المفوضة له.
- مباشرة ما تخوله إياه قرارات المجلس والأنظمة واللوائح الخاصة بالهيئة من اختصاصات.
- أي مهمة يكلفه بها المجلس.

المادة الحادية عشرة:

تكون للهيئة ميزانية مستقلة تصدر بمرسوم ملكي.

المادة الثانية عشرة:

١- تتكون موارد الهيئة من الآتي:

- ما يخصص لها في الميزانية العامة للدولة.
- جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤول إليها من جهات حكومية أخرى.
- الأصول الثابتة والمنقولة التي تحت تصرفها.
- المقابل المالي التي تحصل عليه عما تقدمه من خدمات.
- الغرامات والجزاءات المالية المستحقة للهيئة.
- ما يقبله المجلس من تبرعات والهبات والأوقاف والوصايا والمنح والمساعدات.
- أي موارد أخرى يقرها المجلس.

٢- تودع أموال الهيئة في حساب خاص في مؤسسة النقد العربي السعودي، ويصرف منه وفق ميزانية الهيئة المعتمدة.

المادة الثالثة عشرة:

السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة. واستثناء من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للهيئة من تاريخ نفاذ التنظيم، وتنتهي بنهاية السنة المالية للدولة.

المادة الرابعة عشرة:

ترفع الهيئة إلى مجلس الوزراء حسابها الختامي السنوي خلال (تسعين يوماً) من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.

المادة الخامسة عشرة:

ترفع الهيئة إلى رئيس مجلس الوزراء -خلال (تسعين يوماً) من تاريخ انتهاء السنة المالية-تقريراً سنوياً عما حققته الهيئة من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المنقضية وما واجهها من صعوبات ما تراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيها.

المادة السادسة عشرة:

مع عدم الإخلال بحق ديوان المراقبة العامة في الرقابة على حسابات الهيئة، يعين المجلس مراجع حسابات خارجياً (أو أكثر) من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الصفة الاعتبارية المرخص لهم بالعمل في المملكة، ويحدد أتعابهم، وإذا تعدد مراجعو الحسابات فإنهم يكونون مسؤولين بالتضامن عن أعمالهم أمام الهيئة، ويرفع تقرير مراجع الحسابات إلى المجلس، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.

المادة السابعة عشرة:

ينشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره، ويلغى كل ما يتعارض معه من أحكام.

الملحق (٧): إعلان الرياض في المنتدى الإحصائي الخليجي

أولاً: توصيات لرفع كفاءة الأجهزة الاحصائية:

١. تعزيز قدرات المراكز الإحصائية والهيئات الوطنية ورفع كفاءة العاملين فيها.
٢. تحسين وتطوير أداء الأجهزة الإحصائية الوطنية من خلال:
   أ- تبني مفاهيم جديدة لقياس الأداء تواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة.
   ب- الشراكة الداخلية بين مختلف الإدارات في الأجهزة الإحصائية للتكامل في إنتاج بيانات ذات موثوقية وشمولية.
   ت- تطوير قنوات الحصول على تغذية راجعة حول المنتجات من قبل مختلف أطياف المجتمع
٣. تفعيل مشاريع الربط الإلكتروني بين الإدارات الإحصائية في الأجهزة الحكومية (بصفتها جهات مُنتجة للبيانات) والأجهزة الإحصائية الرسمية.
٤. حث الأجهزة الإحصائية على تطوير برامج نقل المعرفة وتبادل الخبرات فيما بينها من جهة، وبين الوحدات الإحصائية في الأجهزة الحكومية من جهة أخرى.

ثانيا: توصيات لرفع كفاءة المنتجات الإحصائية:

١. إجراء تحليل للوضع الراهن خصوصًا للمؤشرات الجديدة وتحديد الآليات المناسبة لتوفير هذه البيانات.
٢. تطوير المنتجات الإحصائية من حيث التعاريف والمفاهيم والمحتوى وطريقة العرض ووسائل الوصول للمنتجات والتركيز على الجانب التفاعلي في التطبيقات الإلكترونية
٣. العمل على رفع جودة البيانات وشموليتها ونشرها في أوقاتها المحددة للاستفادة منها وتعظيم دورها التنموي.
٤. العمل على سد الثغرات في البيانات المطلوبة وتوفير كافة المتطلبات الإحصائية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
٥. العمل على ضمان اتساق المؤشرات الوطنية مع المؤشرات العالمية.
٦. العمل على تقديم التحليلات الإحصائية لمتخذي القرار كنماذج للتحليل المعمق الذي يساعد على اتخاذ القرار ورسم السياسات.
٧. رفع مستوى نشر وتوفير البيانات التفصيلية للمسوح عبر كافة القنوات الرقمية المتاحة.
٨. استخدام البيانات الجيومكانية في ربط البيانات السكانية بمكان الإقامة بهدف توفير بيانات أكثر دقة في مختلف المجالات التنموية.
٩. العمل على توفير البيانات في مختلف القطاعات وخاصة غير المالية لفهم الصورة الكاملة للاقتصاد.
١٠. منح البيانات الضخمة مزيدا من الاهتمام من خلال:
   أ- إدراج المواضيع المتعلقة بالبيانات الضخمة في الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية.
   ب- رفع مستوى التعاون مع المنظمات الدولية في مجال البيانات الضخمة والالتزام بالمعايير الدولية.

ت- العمل على إيجاد أطر تشريعية وقانونية للتعامل مع البيانات الضخمة

ث- دراسة المواضيع المهمة التي تتوفر من خلال البيانات الضخمة وأخذ الدور القيادي لنشر وتحليل هذه البيانات.

ج- بناء الشراكات بين الأجهزة الإحصائية والقطاع الخاص للاستفادة من البيانات الضخمة

ثالثاً: توصيات متابعة مؤشرات التنمية المستدامة:

١. تشكيل فرق عمل وطنية وإقليمية تعمل على متابعة التقدم المحرز في مجال إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة.

٢. إعطاء أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالبيئة أهمية عالية وإدراجها في كافة الأعمال الإحصائية للأجهزة الإحصائية.

رابعًا: توصيات تفعيل استخدام التقنية في العمل الإحصائي:

١. متابعة التقدم المضطرد في التقنية للاستفادة في جمع ومعالجة ونشر وتحليل البيانات الإحصائية.

٢. الاستفادة من الإمكانات الضخمة لشركات الاتصالات سواء في جمع البيانات أو حفظها عبر الحوسبة السحابية.

٣. توظيف الأساليب غير التقليدية في جمع ونشر الإحصاء من منظور المستخدمين للإحصاءات في ضوء وجود ثورة بيانات وتطور وسائل التواصل الاجتماعي.

٤. العمل على إنشاء السجل السكاني الذي يسهم في ربط البيانات السكانية والمسكان مع البيانات التعليمية والصحية والاقتصادية من خلال الاستفادة من الأدوات والبرامج التقنية الحديثة وقواعد البيانات في الوزارات المختلفة.

خامسًا: توصيات رفع الوعي الإحصائي:

١. العمل المشترك بين المراكز الإحصائية الوطنية والمركز الإحصائي الخليجي لإدراج المعرفة الإحصائية كعنصر مهم في الخطط الاستراتيجية ومشاريع العمل المستقبلية.

٢. العمل على بناء شراكات استراتيجية بين المراكز الإحصائية ومختلف الجهات ذات العلاقة (القطاع الأكاديمي، القطاع الإعلامي، القطاع الخاص) لتعزيز المعرفة الإحصائية.

٣. تصميم برامج تدريبية متخصصة في الوعي الإحصائي

٤. بناء مؤشرات لقياس المعرفة الإحصائية تشمل جميع القطاعات وتتجاوب مع المستوى التعليمي والمهني للمستخدمين.

٥. تحويل البيانات التي يتم إنتاجها في الأجهزة الإحصائية إلى قوالب بصرية فنية تخاطب كافة شرائح المجتمع.

٦. تطوير أساليب نشر البيانات واستخدام الاتجاهات الحديثة في صناعة المحتوى وتقديمه.

سادساً: توصيات رفع كفاءة القطاع الإحصائي:

١. التنسيق على المستوى الوطني بين الجهاز الإحصائي والجهات الأخرى للتعامل مع البيانات الضخمة لضمان المصداقية والتحقق من جودة البيانات

٢. إعداد دراسة لإنشاء مجالس استشارية بمشاركة جميع فئات المستخدمين للمنتجات الإحصائية الرسمية حسب القطاعات الإحصائية.
٣. العمل على زيادة الارتباط بين الجامعات والمؤسسات البحثية والأكاديمية وبين الأجهزة الإحصائية الوطنية.
٤. إجراء حوار بين صانعي السياسات والباحثين وطالبي البيانات لفهم أكبر بشأن الأولويات ونوع البيانات.

سابعاً: توصيات تطوير العمل الإحصائي الخليجي:

١. العمل على تطوير آليات التشاركية بين الأجهزة الإحصائية الوطنية والمركز الإحصائي الخليجي لضمان اتساق الخطط الاستراتيجية ومشاريع العمل المستقبلية بين دول الخليج.
٢. رفع مستوى التعاون بين الأجهزة الوطنية الإحصائية لتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية في المجال الإحصائي والتقني.
٣. العمل على تطوير مؤشرات لقياس العمل الخليجي المشترك.
٤. متابعة الأجهزة الإحصائية الوطنية في تطوير استخدام السجلات الإدارية ومواكبة المعايير الدولية في هذا الإطار.

الملحق (٨): المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة

اعتمدت الأمم المتحدة عام ١٩٩٤ عشرة مبادئ تتعلق بالإحصاءات وأطلقت عليها اسم "المبادئ الأساسية العشرة للإحصاءات الرسمية" وقامت بتشجيع الدول بضرورة الالتزام بها من اجل ضمان إعداد إحصاءات ذات جودة عالية، وتحديد أخلاقيات العمل الإحصائي، ورؤية أنه لمن الضروري أن تكون هذه المبادئ ضمن هذا الميثاق، وتتمثل المبادئ العشرة بما يلي:

المبدأ الأول: التناسب والتجرد والمساواة في الحصول على الإحصاءات الرسمية

"إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا يمكن أن يتم الاستغناء عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، وذلك بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية، ومن اجل تحقيق ذلك يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد وذلك وفاء بحقهم في التماس المعلومات والتحقق منها."

المبدأ الثاني: المعايير والأخلاقيات المهنية

"حفاظا على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يتوجب أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقا لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية والآداب المهنية، بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها."

المبدأ الثالث: المسؤولية والشفافية

"تيسيرا للتفسير السليم للبيانات، تقوم الوكالات الإحصائية ووفقا للمعايير العلمية بعرض المعلومات المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها."

المبدأ الرابع: منع الاستعمال غير السليم للإحصاءات الرسمية

"يجوز للوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات."

المبدأ الخامس: اعتبار التكلفة

"يجوز الحصول على البيانات من اجل الأغراض الإحصائية من أي مصدر كان، سواء كان ذلك من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو من السجلات الإدارية. كما ينبغي للوكالات الإحصائية حين تختار المصدر أن تضع في الاعتبار العناصر المتعلقة بالنوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين."

المبدأ السادس: السرية (الخصوصية)

"يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بالأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلق ذلك بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها بالضرورة في الأغراض الإحصائية."

المبدأ السابع: التشريع

"تعلن على الملأ القوانين والإجراءات والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية."

المبدأ الثامن: التنسيق

"يعتبر التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمرا ضروريا من اجل تحقيق التناسق والفعالية في النظام الإحصائي."

المبدأ التاسع: المعايير الدولية

"يعزز قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية بانسجام النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية".

المبدأ العاشر: التعاون الدولي

"يسهم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان".

ـ انتهى ـ